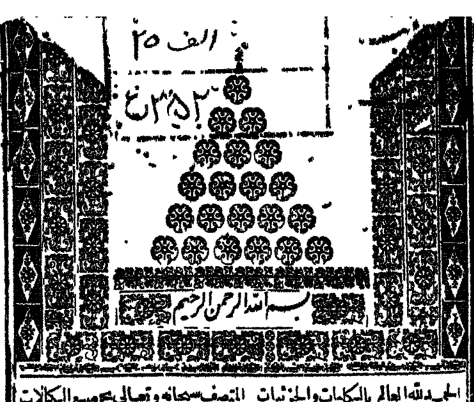
فهرسة حاشية العلامة الباجوري على رسالة الشيخ الفضالي في التوحيد

صحيفة

تم الفهرست

حاشية العالم العلامة شيخ الاسلام الشيخ ابراهيم
البيجوري المسماة بتحقيق المقام على كفاية
العوام في علم الكلام لشيخه الشيخ
محمد الفضالي تغمدهما الله
برحمته وأسكنهما فسيح
جنته آمين



الحمد لله العالم بالكليات والجزئيات المتصف سبحانه وتعالى بجميع الكمالات وأشهد أن لا اله الا الله المخالف للحوادث في الذات والصفات وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أفضل المخلوقات صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه ذوي المجد والكرامات صلاة وسلاما دائمين نحوز بهما من الفتانات (وبعد) فيقول الفقير الى رحمة ربه ابراهيم البيجوري الضعيف ابن محمد غفر له اللطيف الكريم قد طلب مني شيخنا العالم العلامة الحبر البحر الفهامة من هو للخصال الحميدة والحد مولانا الشيخ محمد الفضالي بعض الاخوان كتابة على رسالته المسماة بكفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام فأذن لي الشيخ في الكتابة عليها فانشرح صدري لذلك والله أعلم بما هنالك فعلقت عليها كلمات لطيفة بعبارة مستحسنة شريفة فجاءت بحمد الله حاشية نافعة وأرجو أن تكون بالقبول ساطعة وسميتها تحقيق المقام على كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام والله أسأل أن ينفع بها وهو حسبي ونعم الوكيل وكفيلي فيا نعم الكفيل (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ بها اقتداء بالكتب السماوية التي أشرفها الكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أو أجذم أو أقطع روايات أي كل فعل ولو قوليا لا تذكر البسملة في أوله الخ والبال يطلق على معان منها الحال والقلب والحوت العظيم كما في القاموس والمراد به هنا الحال فيكون المعنى كل أمر ذي بال يهتم به شرعا وقيل المراد به القلب على ان المراد قلب ذلك الامر على سبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الامر المهتم به شرعا بانسان بجامع الشرف

وطوي

وطوى لفظ المشبه به ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو البال وقوله فهو أبتر الخ الابتر مقطوع الذنب والاجذم الذى ذهبت أنامله من الجذام والاقطع مقطوع اليد والكلام على كل من باب التشبيه البليغ وهو ما حذفت فيه الاداة والوجه أو من باب الاستعارة المصرحة على الخلاف بين الجمهور والسعد فى نحو زيد أسد ثم ان جعلت الباء أصلية وهو الارجح احتاجت الى متعلق تتعلق به ويجوز ان يكون فعلا أو اسما خاصا أو عاما مؤخرا أو مقدما وذلك ان كانت صادرة من العباد فان كان اخبارا من الله فلا يجرى ذلك لان المعنى بسم الله كان كل شئ ومنه تكون الاشياء فتكون الباء مشيرة لجميع العقائد كذا ذكره بعض أئمة التفسير ووجهه ان المراد بالاسم المسمى والمعنى بالمسمى وهو الذات وجد كل شئ ولا يوجد الا من اتصف بالوجود والقدم الى آخرها ثم ان الجمذوفات المذكورة فى القرآن قيل انها منه وقيل انها ليست منه ونوقش الاول بأنه يلزم عليه تألف القرآن من الحادث والقديم والمركب منهما حادث فيلزم أن القرآن حادث وأجيب بأن الكلام هنا فى القرآن اللفظى ولا شك أنه بجميع أجزائه حادث ونوقش الثانى بأنه يلزم عليه احتياج القرآن لغيره وهو نقص وأجيب بأنا لا نسلم كون ذلك نقصا لان احتياجه اليها ليس من حيث تمام معناه حتى يكون نقصا بل من حيث تمام اللفظ لاقتضاء المقام لذلك والثانى هو قول الجمهور وهو الاصح لان القرآن هو اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه وهذه ليست منزلة بل مرادة لله تعالى والباء للاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك والاسم مشتق من السمو وهو العلو وقيل من السمة وهى العلامة واختلف فيه فقيل هو غير المسمى وقالت الاشاعرة هو عين المسمى والاول محمول على ما اذا أريد به الدال والثانى على ما اذا أريد به المدلول والله علم على الذات الاقدس فهو علم شخصى وان كان لا يقال ذلك الا فى مقام التعليم وليس فيه مغلبة أهل الاخلاط من زعم ذلك والرحمن مأخوذ من الرحمة وهى رقة فى القلب تقتضى التفضل والاحسان وهى بهذا المعنى مستحيلة عليه تعالى وكل شئ استحال عليه تعالى باعتبار مبدئه جاز اطلاقه عليه تعالى باعتبار غايته فهى فى حقه تعالى بمعنى الاحسان والرحمن بمعنى المحسن فيكون مجازا مرسلا تبعيا من اطلاق السبب وارادة المسبب وانما كان تبعيا لان جريان التجوز فى المشتق بالنسبة لجريانه فى أصله وهو المصدر وهكذا يقال فى الرحيم واعلم أن جملة البسملة يصح ان تكون خبرية باعتبار متعلقها المحذوف كأبتدئ أو أؤلف لان حصول ذلك لا يتوقف على التلفظ بها فانطبق عليه ضابط الخبر اذ هو الذى لا يتوقف حصول مدلوله على التلفظ به والمعنى هنا

أو في حال كوني مستعينا على تأليفي أو حال كون تأليفي مصحوبا باسم الله ويصح
ان تكون انشائية باعتبار الاستعانة أو المصاحبة اللفظيتين لان ذلك لم يحصل
الا بالتلفظ بها كما هو ضابط الانشاء اذ هو ما حصل مدلوله بالتلفظ به والحاصل
ان جملة البسملة يصح أن تكون خبرية باعتبار المتعلق وان تكون انشائية باعتبار
معنى الباء وهو الاستعانة أو المصاحبة والكلام على البسملة كثير وشهير وقد
أفردت برسائل كثيرة فمن أراد مزيد الكلام عليها فليراجعها (قوله الحمد لله)
أتى به اقتداء بالكتاب العزيز وعملا برواية كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله
الحديث فهو جمع بين الجملتين عملا بروايتي البسملة والحمدلة واشارة الى أنه لا تعارض
بينهما اذ الابتداء نوعان حقيقي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شئ
واضافي وهو الابتداء بما تقدم امام المقصود سبقه شئ أم لا وقدم البسملة عملا
بالكتاب والاجماع والحمد لغة الثناء على الجميل الاختياري على جهة التعظيم
سواء تعلق بالفضائل أي الصفات التي لا يتوقف تحققها على تعدي أثرها للغير أم
بالفواضل أي الصفات التي يتوقف تحققها على تعدي أثرها فالاولى كالعلم
والثانية كالكرم والثناء اسم مصدر لأثنى اذا ذكر ما يدل على الاتصاف بالجميل
وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد أو غيره واعلم أن
اركان الحمد خمسة حامد ومحمود ومحمود به ومحمود عليه وصيغة فاذا حمدت زيدا
لكونه أكرمك بقولك زيد عالم فانت حامد وزيد محمود والاكرام محمود عليه أي
لاجله وثبوت العلم الذي هو مدلول الصيغة محمود به وقولك زيد عالم هو الصيغة
وان المحمود عليه يشترط أن يكون اختياريا حقيقة أو حكما والمراد بالحكمي ما كان
منشأ لافعال اختيارية كذات الله وقدرته أو ملازما لمنشئها كالسمع والبصر
والكلام ونحوها مما لا ينشأ عنه فعل اختياري وأما المحمود به فلا يشترط ان يكون
اختياريا بل تارة يكون اختياريا كالكرم وتارة يكون اضطراريا كحسن الوجه
وأن المحمود به والمحمود عليه يختلفان ذاتا واعتبارا كالمثال المتقدم وقد يتحدان
ذاتا ويختلفان اعتبارا كأن يكون كل منهما الكرم ولكن من حيث كونه باعثا
على الحمد يقال له محمود عليه ومن حيث كونه مدلول الصيغة يقال له محمود به وأن
اقسام الحمد أربعة حمد قديم لقديم وهو حمد الله نفسه بنفسه أزلا وحمد قديم
لحادث وهو حمد الله بعض عباده وهذان الحمدان قديمان ومما ينبغي التنبه له كما
قال بعضهم ان الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالته على الكمالات
وحمد حادث لقديم وهو حمد العباد لله تعالى وحمد حادث لحادث وهو حمد العباد
بعضهم لبعض وهذان الحمدان حادثان وأل في الحمد اما للعهد أو للاستغراق

الحمد لله

او

او الجنس واللام في لله اما للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك لكن ان جعل
المعهود الحمد القديم فقط امتنع جعل اللام للملك بخلاف مالو جعل حمده من يعتد
بحمده كحمد الله وحمد أنبيائه وأوليائه فانه يصح تقديرها لكل من الثلاثة وكذا
على جعل أل للاستغراق أو للجنس في ضمن افراده ان لوحظ التركيب والا جعلت
بالنسبة للقديم لغير الملك وبالنسبة للحادث لكل منها والجملة خبرية لفظا انشائية
معنى ويصح أن تكون انشائية لفظا ومعنى بناء على انها وضعت في عرف الشرع
لانشاء الحمد كصيغ العقود ويرد على الاحتمالين ان العبد لا يمكنه انشاء مضمون
الجملة الذى هو اختصاص الحمد بالله أو استحقاقه له اذ هو ثابت أزلا واجيب
بأن المراد انشاء الثناء بمضمون الجملة لا انشاء مضمونها ولك ان تجعلها خبرية
لفظا ومعنى فيكون المعنى أخبركم بأن كل حمد مختص به تعالى أو مستحق له لا يقال
الاخبار بشئ ليس من افراد ذلك الشئ فلا يلزم من الاخبار بأن الحمد لله كون
الشخص حامدا فلم يحصل مقصود الشارع وهو اتصاف الشخص بكونه حامدا لانا
نقول محل كون الاخبار بالشئ ليس من افراد ذلك الشئ مالم تتناوله حقيقته
كالاخبار بقيام زيد في قولك زيد قائم فان حقيقته لا تتناول الاخبار به أى لا يعد
فردا داخلا فيها أما اذا تناولته وعد داخلا فيها فيكون الاخبار بهذا الشئ فردا
من افراده ولا شك أن ما هنا من هذا القبيل فان الاخبار بأن الحمد لله من افراد
الحمد لانه يصدق عليه انه ثناء على الله تعالى أى ذكر له بخير فيعد المخبر بذلك
حامدا فحصل مقصود الشارع (قوله المنفرد بالايجاد) أى الذى اختص بايجاد
الاشياء اختياريها واضطراريها خيرها وشرها وان كان لا يجوز نسبة الشر اليه
تعالى الا في مقام التعليم ففي كلامه اشارة الى مذهب أهل السنة من وحدانية
الافعال ورد لمذهب المعتزلة من ان العبد يخلق أفعاله الاختيارية كما سيأتى
والايجاد هو ابراز الممكن من العدم الى الوجود فان قلت لم اقتصر على الايجاد مع
أنه كما انفرد سبحانه وتعالى به انفرد بالاعدام قلت اقتصر عليه لكونه هو المتفق
عليه عند أهل السنة واما الاعدام فقد خالف فيه امام الحرمين حيث قال بان الممكن
ينعدم بنفسه بسبب قطع الله عنه أسباب الوجود كما سيأتى ان شاء الله تعالى وهذا
أدق من جواب بعضهم بأن فيه اكتفاء وعليه فانما ارتكبه لاجل السجع لا يقال
كان عليه ان ينبه على انفراده تعالى بثبات الاحوال الحادثة ككون زيد عالما
لانا نقول انما ترك التنبيه على ذلك لكون التحقيق عدم ثبوت الاحوال كما سيذكره
فيما يأتى ولا يخفى ما في كلامه من براعة الاستهلال وهى ان يشير المتكلم في طالعة
كلامه الى مقصوده أما براعة المطلب فهى تقديم الثناء على المقصود وأما براعة

المنفرد بالايجاد

المقطع فهي الاتيان بما يشعر بالانتهاء كقولهم في الآخر ونسأله حسن الختام
وانظر هل ورد الطلاق المفرد عليه تعالى أولا اما على وروده فظاهر وأما على
عدم وروده وهو الظاهر فكيف يطلقه عليه تعالى مع ان أسماءه توقيفية أي
يتوقف جواز اطلاقها عليه تعالى على ورودها في كتاب أو سنة صحيحة أو حسنة
أو اجماع الا ان يقال جرى الشيخ في ذلك على طريقة ابي بكر الباقلاني من تجويز
الطلاق ما لم يرد فيه اذن ولا منع وكان تعالى متصفا بمعناه ولم يكن موهما ما يستحيل
في حقه تعالى ثم رأيت لبعضهم تحريرا ينبغي التعويل عليه وهو ان النزاع انما هو
في الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة لا في الاطلاق على سبيل الوصفية الكلية
والفرق بينهما في الحوادث ان كل أحد يطلق عليه عبد الله بالمعنى الوصفي ولا يلزم
ان يكون علما لكل أحد فليتأمل وعلى هذا فكلام الشيخ ظاهر مطلقا (قوله
والصلاة) هي اسم مصدر لصلى والمصدر التصلية ولم يعبر بها لايهامها العذاب وانما
أتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لخبر كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله ثم
بالصلاة علي فهو أقطع اكتع وهو وان كان ضعيفا يعمل به في فضائل الاعمال
ولخبر من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب
واختلف هل لفظ الصلاة من قبيل المشترك المعنوي أو اللفظي والحق الاول كما
استصوبه ابن هشام في مغنيه وفسرها بالعطف بفتح العين وتختلف حقيقته
باختلاف المصلي فان كان المولى سبحانه وتعالى فمعناه الرحمة لكن ان تعلقت
بالنبي صلى الله عليه وسلم وكذا باقي الانبياء والملائكة قلنا زيادة الرحمة وهذه
الزيادة تتفاوت بحسب مراتبهم وان كان الملائكة فمعناه الاستغفار لكن
لا يختص بصيغته بل يكون بأي صيغة كانت وان كان غيرهم فمعناه الدعاء والمراد
بالغير ما يشمل الجمادات لثبوت صلاتها فيما رواه الحلبي في السيرة من انه كان
عليه الصلاة والسلام اذا أراد أن يقضي حاجة الانسان بعد عن الناس فلا يمر
بحجر ولا شجر ولا مدر الا يقول الصلاة والسلام عليك يا رسول الله اه ومقتضى
تفسير الجمهور السابق حيث قالوا الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار
ومن غيرهم تضرع ودعاء والفرق بين المشترك اللفظي والمعنوي ان الاول هو
ما تعدد وضعه ومعناه كعين فانها وضعت للباصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب
بوضع والثاني هو ما اتحد وضعه ومعناه واشتركت افراده في هذا المعنى كأسد
فانه وضع مرة واحدة لمعناه وهو الحيوان المفترس واستدل ابن هشام على ما قاله
بأمور منها أن الاصل عدم تعدد الوضع ومنها ان ما قاله أوفق بآية ان الله وملائكته
يصلون على النبي وأما ما قاله الجمهور فليس كذلك لانه يصير معنى الآية ان الله يصلي

والصلاة

أي يرحم والملائكة تصلي أي تستغفر يا أيها الذين آمنوا صلوا أي ادعوا وهذا
الامر لائق بالامر بالاقتداء ولما استشعر بعضهم بهذا قال ان الصلاة معناها الدعاء
مطلقا وكان الله يطلب من ذاته ايصال الخير وهو كلام هائل كما قاله بعض المحققين
ولو قيل انه اقتداء في مطلق الاعتناء لكان احسن من هذا والمشهور في هذه الجملة
انها خبرية لفظا انشائية معنى أي اللهم صل ويصح ان تكون خبرية لفظا ومعنى
فان قلت يلزم على ذلك ان القائل الصلاة على سيدنا محمد لم يأت بمقصود الشارع
الظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه قلت لا يلزم ذلك لما صرحوا به من ان
المقصود من الصلاة لازمها وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم ولا شك ان المخبر بأن
الله صلى على النبي قد عظمه صلى الله عليه وسلم والصحيح انه صلى الله عليه وسلم
كبقية الانبياء ينتفع بصلاتنا عليه لكن لا ينبغي للمصلي ان يقصد ذلك لما فيه من
اساءة الادب بل يقصد انه مفتقر له صلى الله عليه وسلم وانه يتوسل به الى ربه في نيل
مطلوبه لانه الواسطة العظمى في ايصال النعم الينا وقيل ان المنفعة عائدة على
المصلي ليس الا وانه يجوز ما جرت به العادة بعد القرآن من قولهم اجعل ثواب ذلك
أو مثله الى حضرة النبي صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه كما قال جماعات
من المتأخرين وأفتى به الشهاب الرملي وقال انه حسن مندوب اليه خلافا لمن وهم فيه
لانه صلى الله عليه وسلم اذن لنا بأمره بنحو سؤال الوسيلة له من كل دعاء بما فيه
زيادة تعظيم والى هذا أشار الشيخ السجاعي بقوله

وصححوا بأنه ينتفع * بذي الصلاة شأنه مرتفع
لكنه لا ينبغي التصريح * لنا بذا القول وذا صحيح
وجائز يقول شخص اجعلا * ثواب ذا للمصطفى من قد علا
أو مثله مقدما لحضرته * أو زده تشريفا الأعلى رتبته
اذ الزيادات التي في الفضل * لربنا لا تنتهي بالعقل
ومنع بعضهم لاهداء القرب * لحضرة النبي سيد العرب
قد رده المحققون فاعرفا * وأحمد الكريم ربي وكفى

بقي ان أبا اسحاق الشاطبي صرح بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من
العمل الذي لا يدخله رياء أي لا يقطعه بل هو مقبول قطعا وقال بعضهم ان لها
جهتين بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لا يقطعها الرياء وبالنسبة للمصلي يقطعها كذا
نقله بعض المحققين وأقره لكن رأيت معزوا لبعضهم وسمعته من الشيخ ان المعتمد
أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يدخلها الرياء حتى بالنسبة للنبي صلى الله عليه
وسلم (قوله والسلام) هو اسم مصدر لسلم والمصدر التسليم ولم يعبر به لمناسبة الصلاة

والسلام

وقرن بينه وبين الصلاة لظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
وحذرا من كراهة الافراد على ما يأتي وهو بمعنى التأمين والمراد تأمينه صلى الله عليه
وسلم مما يخاف على أمته أو على نفسه اذ المرء كلما اشتد قربه من الله تعالى اشتد
خوفه منه فقد قال عليه الصلاة والسلام اني لاخوفكم من الله وقيل بمعنى التحية
والمراد بها في حقه تعالى ان يخاطبه بكلامه القديم خطابا دالا على رفعة مقامه صلى
الله عليه وسلم ولم يرتض بعضهم التفسير الاول وان ذكره السنوسي وغيره لانه ربما
أشعر بمظنة الخوف والنبي صلى الله عليه وسلم بل واتباعه لا خوف عليهم وان قال اني
لاخوفكم من الله هذا مقام عبوديته في ذاته واجلاله لمولاه وتوهم بعضهم ان المراد
بالسلام اسمه تعالى والمعنى حينئذ والله راض أو حفيظ على سيدنا الخ قال شيخ
شيخنا او بالجملة لا ننكر ثبوت السلام اسما من اسمائه تعالى ولكن يبعد حمله
عليه في نحو هذا الموضع وافراد الصلاة عن السلام وعكسه مكروه عند المتأخرين
بشروط ثلاثة أن يكون منا وان يكون من غير داخل الحجرة الشريفة وان يكون في
غير الوارد أما منه صلى الله عليه وسلم فلا لانه حقه وأما داخل الحجرة الشريفة فالاولى
له السلام وأما في الوارد فلا يكره وكراهة الافراد خاصة بنبينا صلى الله عليه وسلم
وقيل جارية في غير نبينا أيضا الا انها أخف قال ابن عبد الحق محل الكراهة ما لم
يجمعهما كتاب أو مجلس واحد اه وقال ابن الجوزي ان الجمع بين الصلاة
والسلام هو الاولى ولو اقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة فقد جرى على ذلك
جماعة من السلف والخلف منهم الامام مسلم في أول صحيحه والامام أبو القاسم
الشاطبي اه (قوله على سيدنا) خبر عن الصلاة والسلام بتقدير المتعلق مثنى أي
كائنان ويصح ان يقدر مفردا ويكون خبرا عن أحدهما وحذف خبر الآخر لدلالة
المذكور عليه لا من باب التنازع لانه لا يجري في اسم المصدر على الصحيح وفي اتيانه
بعلى الى شدة التمكن والسيد هو المتولي للسواد أي الجماعة الكثيرة فيلزم أن
يكون أعظمهم وهو المقصود وقيل هو الكامل بالاطلاق أي من جميع الوجوه
وفي سائر الحالات ويطلق أيضا على الشريف وعلى المالك للعقلاء والطلاق
السيد عليه صلى الله عليه وسلم موافق لحديث أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر
واختلف هل الاولى ذكره في الحديث الذي لم يذكر فيه كحديث قولوا اللهم صل
على محمد مراعاة للادب أو عدم ذكره فيه مراعاة للوارد والراجح منهما الاول لان
فيه امتثال الامر وزيادة وحديث لا تسودوني في صلاتكم باطل والضمير في سيدنا
لجميع الخلق اذ لا شك في سيادته صلى الله عليه وسلم على الجميع حتى الانبياء
والمرسلين والملائكة (قوله محمد) يصح فيه أوجه الاعراب الثلاثة والراجح منها من

على سيدنا محمد

حيث الاعراب الجرّ بدلا أو عطف بيان لانه لا يحوج الى تقدير بخلاف النصب والرفع ومايرد على البدلية من ان المبدل منه في نية الطرح والرمى أجيب عنه بأجوبة ثلاثة الاول انه أمر أغلبي الثاني ان ذلك بالنسبة لعمل العامل الثالث ان معناه كما قاله الدماميني ان البدل ليس موضحا للبدل منه كالنعت وأولاها من حيث التعظيم الرفع لما فيه من الاستقلال وعدم التبعية ولاجل أن يكون الاسم مرفوعا وعمدة كما ان المسمى مرفوع الرتبة وعمدة الخلق وهو علم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف أي الذي تكررت عينه ومعناه في الاصل من كثر حمد الخلق له لكثرة خصاله الحميدة فسمي به نبينا رجاء كثرة خصاله الحميدة المقتضية لكثرة حمد الخلق له وقد حقق الله ذلك الرجاء كما سبق في علمه قال الشيخ الملوي وقد استنبط بعض العلماء من هذا الاسم الشريف عدة الرسل وهي ثلثمائة وأربعة عشر رسولا فقال فيه ثلاث ميمات واذا بسطت كلا منها قلت ميم وعدتها بحساب الجمل تسعون فيحصل منها مائتان وسبعون وفيه حاء واذا بسطتها قلت حاء وعدتها بماذكر تسعة وفيه دال واذا بسطتها قلت دال وعدتها بذلك خمسة وثلاثون فالجملة ماذكر ففي الاسم الكريم اشارة الى أن جميع الكمالات الموجودة في المرسلين موجودة فيه اه والى هذا أشار بعضهم بقوله

ان شئت عدة رسل كلها جمعا * محمد سيد الكونين من فضلا

خذ لفظ ميم ثلاثا ثم حا وكذا * دال تجد عدد المرسلين علا

(قوله أفضل) أي بتفضيل من الله تعالى لا بسبب زيادة كمالاته كما أوكدنا عن كمالاتهم وان جزمنا بتلك الزيادة ومن أين لنا أنها سبب التفضيل حتى ندعي ذلك هذا ما ارتضاه الشيخ الملوي ونقله اليوسي عن الامام ابن عباد في رسائله الكبرى وسيأتي ذلك عند قوله ومما يجب اعتقاده ان أفضل المخلوقات على الاطلاق نبينا الخ (قوله العباد) جمع عبد وهو الانسان حرا أو رقيقا وله جموع كثيرة وقد نظمها ابن مالك في بيتين وذيلهما الجلال السيوطي بمثلهما ووطأ قبلهما ببيت فقال

جموع العبد لابن مالك نظمها * وزدت عليها مثلها فاستفد وجد

عباد عبيد جمع عبد وأعبد * أعابد معبوداء معبدة عبد

كذلك عبدان وعبدان اثبتا * كذاك العبدا وامدد ان شئت ان تمد

وقد زيد أعباد عبود عبدة * وخفف بفتح والعبدان ان تشد

وأعبدة عبدون ثمت بعدها * عبيدون معبودا بقصر فخذ تسد

وقوله خفف بفتح راجع للاثنين قبله وقوله ان تشد أي فتقول عبدان بالتشديد وان لم تشد فقل عبدان بالتخفيف وكسر الباء وجملة ماذكر اثنان وعشرون لابن مالك

أفضل العباد

أحد عشر وزاد السيوطي مثلها وقد زاد صاحب القاموس عجمين لم يذكراهما وهما معابد وعبد كندس وجمل أعابد جمع الجمع كما يعلم ذلك بالوقوف على عبارته فان قلت لم اقتصر على العباد مع ان النبي صلى الله عليه وسلم افضل من جميع الخلق قلت اقتصر على ذلك لاجل السجع وأيضا يلزم من تفضيله عليهم تفضيله على غيرهم لانهم أفضل منه واذا كان صلى الله عليه وسلم أفضل من الأفضل فهو أفضل من المفضول بالاولى (قوله وعلى آله) أتى بعلى ردّا على الشيعة الزاعمين ورود حديث دال على عدم جواز الفصل بها وهو ولا تفصلوا بيني وبين آلي بعلى وهو مكذوب واشارة الى أن العطية الواصلة للنبي صلى الله عليه وسلم أعظم من العطية الواصلة للآل وأصل آل أول بحمل بدليل تصغيره على أويل وقيل اهل بدليل تصغيره على أهيل ودليل الأول أوضح من دليل الثاني لامكان البحث فيه باحتمال أهيلا تصغيرا هل لا آل وان أجيب بعضهم بأن تحسين الظن بالنقلة يدفع هذا الاحتمال ولا يضاف الا الى الشريف حقيقة أو صورة فالاول كأن يقال آل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والثاني كأن يقال آل فرعون وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه والمراد به مؤمنو بني هاشم و بني المطلب وكذلك المؤمنات وأما أولاد البنات فلا يدخلون وقيل كل مؤمن تقي وقيل أمة الاجابة أي من آمن به وأجابه صلى الله عليه وسلم هذا والذي اختاره بعض المحققين انه ان دلت قرينة على ان المراد به اهل بيته حمل عليهم نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا أو على أن المراد به الاتقياء حمل عليهم نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد الذين ملأت قلوبهم بانوارك وكشفت عنهم حجب أسرارك أو على ان المراد به الاتباع أو خلا عن القرينة حمل عليهم نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد سكان جنتك أو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد والذي يظهر أن المراد هنا الاتقياء بدليل قوله أولي البهجة الخ (قوله وأصحابه) جمع صاحب كأهل وأجهال على ما في التوضيح وان لم يكن قياسا أو صحب كقرء واقراء وان كان شرط اطراد أفعال في فعل عند الجمهور اعتلال عينه كثوب وأثواب وقيل جمع صحب بكسر عينه مأخوذ من صاحب بحذف الالف أو من صحب بتحريك الساكن والمراد بالصاحب هنا الصحابي وهو من اجتمع ببدنه مؤمنا بنبينا صلى الله عليه وسلم بعد البعثة في حال حياته كل في محل التعارف قال بعضهم وهو بالنسبة الينا الارض وبالنسبة الى الملائكة السماء لكن في كلام غير واحد اطلاق أنه الارض ولا يحتاج لقول بعضهم ومات على الايمان لانه ليس شرطا لأصل الصحبة وانما هو شرط لدوامها فاذا ارتدوا والعياذ بالله تعالى انقطعت صحبته وانما لم يشترطوا طول مدة الاجتماع لانه باجتماع المؤمن معه صلى الله عليه

وعلى آله وأصحابه

وسلم وان كان في لحظة يحصل له من الأنوار الباهرة ما لا يدخل تحت حصر لانه اذا كان ذلك شاهدا في الاجتماع مع كثير من الاولياء فكيف بالاجتماع مع من هو أشرف الانام عليه أفضل الصلاة والسلام وعطف الاصحاب على الآل من عطف الخاص على العام لشرفهم بناء على ما تقدم من أن المراد بهم الاتقياء (قوله أولى) أي اصحاب (قوله البهجة) أي الحسن كما في القاموس (قوله والرشاد) أي الاهتداء كما في القاموس (قوله وبعد) هي كلمة يؤتى بها عند الانتقال من اسلوب الى اسلوب آخر أي من نوع من الكلام الى نوع آخر والنوع المنتقل عنه هنا جملة البسملة وما بعدها والنوع المنتقل اليه ما ذكره بعد من السبب الحامل له على التأليف وهو السؤال الآتي ويجوز في الظرف الضم على نية معنى المضاف اليه والنصب على نية لفظه * واعلم أن الاصل مهما يكن من شئ بعد فحذفت مهما ويكن مع البيان بمعنى أنه لم يأت شئ من ذلك من أول الامر وأقيمت أما مقام ذلك كذا يؤخذ من كلامهم وقد يقال كما بحثه بعض المحققين انها لم تقم الا مقام مهما وفي كلام ابن الحاجب ما يصرح بذلك ونص عبارته والتزموا حذف الفعل بعدها يعني أما والتزموا ان يقع بينها وبين جوابها ما هو عوض من الفعل المحذوف والصحيح انه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية اه ثم ان بعض المؤلفين يعبر بأما فيقول أما بعد وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بكلمتها في مراسلاته وبعضهم يحذف أما بالمعنى المذكور ويأتي بدلها بالواو كما هنا * بقي ان الظرف يحتمل أن يكون من معمولات فعل الشرط وان يكون من معمولات الجزاء وهو الصحيح كما تقدم عن ابن الحاجب لما فيه من أبلغية التحقق اذ عليه التعليق يكون على مطلق وجود شئ في الدنيا سواء كان بعد البسملة وما بعدها أم لا بخلاف الاول فان التعليق عليه يكون على مقيد بالعبارة المذكورة والمعلق على المطلق أبلغ في التحقق من المعلق على المقيد كذا قالوا وفيه أن التعليق على وجود شئ بعد ما ذكر على كل من الاحتمالين كما يظهر لمن له أدنى تأمل غاية الامر انه لم يصرح بالقيد على الثاني بخلافه على الأول والاظهر من ذلك ما أفاده بعض المغاربة في توجيه الاولوية السابقة من ان الثاني أشد امتثالا للامر بالبداءة بالبسملة وما بعدها وذلك لانه صرح بأن الشروع في التأليف بعد البداءة بما ذكر اذ المعنى مهما يوجد من شئ فيقول بعد ما ذكر بخلاف الاول فانه لا يفيد ذلك الا لزوما بواسطة كون الشرط بعد البسملة وما بعدها لان المعنى عليه مهما يوجد من شئ بعد ما ذكر فيقول العبد الخ فتأمل (قوله العبد) انما أتى بهذا الوصف لانه أحب الاوصاف الى الله تعالى وأرفعها لما فيه من الاشارات كما قال الله تعالى

أولى البهجة والرشاد
(وبعد) فيقول العبد

واحتياج غيره اليه ووجه ذلك انه دال على الخضوع والتذلل للمولى تبارك وتعالى ولذا وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم به فى المقامات العلية كمقام الاسراء قال تعالى سبحان الذى أسرى بعبده ومقام انزال القرآن قال تعالى أنزل على عبده الكتاب ومقام الدعوة اليه قال تعالى وانه لما قام عبد الله يدعوه الى غير ذلك ومن ثم خير صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبيا ملكا وان يكون نبيا عبدا فاختار الثانى لعلمه بشرف العبودية ومما ينسب للقاضى عياض

ومما زادنى شرفا وتيها * وكدت بأخمصى أطا الثريا
دخولى تحت قولك يا عبادى * وأن صيرت أحمد لى نبيا

(قوله الفقير) أى دائم الاحتياج أو كثيره فعلى الاول يكون صفة مشبهة وعلى الثانى صيغة مبالغة وهذا الوصف مأخوذ من قوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله (قوله الى رحمة ربه) أى احسانه أو ارادته فهى على الاول صفة فعل وعلى الثانى صفة ذات ولا يجوز عليه أن يقال اللهم اجمعنا فى مستقر رحمتك لان مستقرها عليه الذات ولا اجتماع فيها بخلافه على الاول فانه يجوز ذلك لان مستقرها الجنة والرب له معان خمسة عشر نظمها الشيخ السجاعى بقوله

قريب محيط مالك ومدبر * مرب كثير الخير والمولى للنعم
وخالقنا المعبود جابر كسرنا * ومصلحنا والصاحب الثابت القدم
وجامعنا والسيد احفظ فهذه * معان أتت للرب فادع لمن نظم

(قوله المتعالى) أى المتنزه عن كل ما لا يجوز عليه تعالى وقال فى شرح حصن الحصين ويمكن أن يكون بمعنى المنيع وهو الذى يمتنع الوصول اليه ويستحيل الوصول لديه ويجوز حذف يائه على ما قرئ فى المتواتر وصلا ووقفا اه وهو من أسمائه تعالى الحسنى (قوله محمد) هو اسم الشيخ وهو بدل أو عطف بيان بناء على ما اشتهر من أن نعت المعرفة اذا تقدم عليها اعرب بحسب العوامل واعربت هى بدلا أو عطف بيان بخلاف نعت النكرة فانه اذا تقدم عليها ينصب على الحال وتعرب هى بحسب العوامل ويصح أن يكون خبر المبتدأ محذوف أو مفعولا لفعل محذوف فالجملة مستأنفة استئنافا بيانيا بمعنى انها واقعة فى جواب سؤال مقدر فكأنه قيل من هذا العبد الفقير فقال هو محمد أو أعنى محمدا مثلا وقوله ابن صفة لمحمد على كل من أوجه الاعراب الثلاثة وهذه اللفظة ترسم بدون ألف بشرط أن تقع بين علمين مذكرين وان يكون الثانى أبا للاول وان يكون فى وسط سطر أو آخره وقوله الشافعى اسم والد الشيخ (قوله الفضالى) هو وما بعده وصفان لمحمد فالاول نسبة للبلد المشهورة بمنية فضالة والثانى نسبة الى امام الائمة أبى عبد الله بن ادريس

الفقير الى رحمة ربه المتعالى محمد بن الشافعى الفضالى الشافعى

الشافعي (قوله سألني) أي طلب مني ولا السؤال بمعنى الطلب وهو من الأعلى للادنى امر ان كان طلب فعل والا فنهي وان كان من الادنى للاعلى فهو دعاء وان كان من المتساويين فهو التماس قال صاحب السلم

أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفي التساوي فالتماس وقعا

وهذه طريقة المعتزلة وبعض أهل السنة والحق أن الطلب في الاقسام كلها أمر ان كان طلب فعل والا فنهي أفاده بعض المحققين (قوله بعض الاخوان) بكسر الهمزة ويجوز ضمها كما في القاموس جمع أخ أصله أخو فرده الجمع لأصله كثني وفتيان وهو جمع قياسي كما هو مقتضى كلام ابن مالك في التسهيل لكن مقتضى كلامه في الخلاصة وشرح الكافية أنه غير قياسي والمراد بهم الاصدقاء حملا على المتبادر فان الكثير في الاخ بمعنى الصديق جمعه على اخوان وفي أخ الولادة جمعه على اخوة كما نقله بعضهم عن المختار ومن غير الكثير قوله تعالى انما المؤمنون اخوة فلا يرد على ما ذكر نعم هو وارد على ظاهر كلام بعضهم من أن ذلك لازم لا كثير فقط وأجيب عنه بأن المعنى انما المؤمنون كالاخوة (قوله ان أؤلف) أن حرف مصدري بمعنى انها آلة في كون ما بعدها في تأويل مصدر معمول اسأل والتأليف ضم شيء الى شيء آخر على وجه الالفة بضم الهمزة كما ضبطه بعضهم (قوله رسالة) نقل عن شرح المطالع ان الرسالة ما اشتملت على مسائل قليلة من فن واحد والمختصر ما اشتمل على مسائل قليلة من فن أو فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة او كثيرة من فن أو فنون فالرسالة أخصها والكتاب أعمها والمختصر أعم من الرسالة وأخص من الكتاب فهو أوسطها (قوله في التوحيد) استشكلت نظائر هذه الظرفية بأن أسماء العلوم كالتوحيد والفقه تطلق على القواعد وعلى الملكات وعلى الادراكات يفيد أن يكون كل منها عن دليل كما نص عليه بعضهم ولا معنى لظرفية الالفاظ المخصوصة التي هي مدلول أسماء الكتب ونحوها في ذلك وأجيب بأجوبة منها أن في بمعنى اللام والمعنى هنا رسالة محصلة للتوحيد وعلى هذا يصح ارادة كل من معانيه الثلاثة لكن بعضها أقرب من بعض ومنها ان في باقية على حقيقتها ويقدر مضاف اى في دال التوحيد والظرفية حينئذ من ظرفية الخاص في العام وعليه فالمراد من التوحيد القواعد ولا يصح أن يراد غيرها ولك أن تستغني عن هذا المضاف وتكون الظرفية حينئذ من ظرفية الدال في المدلول فان المعاني قوالب للالفاظ بالنظر للمتكلم وأما بالنظر للسامع فبعكس الامر فتكون الالفاظ قوالب للمعاني كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله فأجبته الخ) الفاء عاطفة لجملة أجبت على جملة سأل وهي للتعقيب والاجابة تحتمل أن تكون بالوعد وان تكون

قد سألني بعض الاخوان ان أؤلف رسالة في التوحيد فأجبته الى ذلك

بالشروع في التأليف بقوله اعلم الخ فا لتعقيب على كل ظاهر لانه في كل شئ بحسبه وقوله الى ذلك أى التأليف المفهوم من أؤلف (قوله ناحيا نحو العلامة الخ) النحو يطلق على معان ستة نظمها بعضهم في بيت فقال

قصد ومثل جهة مقدار * قسم وبعض قاله الاخيار

والمناسب هنا أن يكون بمعنى القصد والمعنى قاصدا قصد العلامة الخ أى قاصدا قصدا كقصده في تقرير الخ وانما في العلامة لتأكيد المبالغة وأصلها مستفاد من الصيغة لانها من صيغ المبالغة (قوله السنوسي) هو أبو عبد الله محمد بن الولى الصالح يوسف السنوسي المالكي المغربي التلمساني وهو ممن أظهر به الدين وتبحر في العلوم كلها وبلغ من الورع والزهد الغاية القصوى وتآليفه كثيرة مشهورة قيل انه لم يوجد على وجه الارض تآليف بعد معرفة الله بالبراهين القاطعة في أقرب زمن مثل عقائده لاسيما عقيدته الصغرى فانها أحسن مؤلفاته وأجمعها توفي يوم الاحد بعد عصر الثامن عشر من جمادى الأخرى سنة خمس وتسعين وثمانمائة وعمره ثلاث وستون سنة وفاح ريح المسك بسبب موته وقبره مشهور في تلمسان يزار وهو منسوب لبني سنوس قبيلة بالمغرب والقول بأنه منسوب لسنوسة بلدته التى نشأ فيها لا أصل له لعدم وجود بلد بالمغرب تسمى بذلك (قوله في تقرير) هو مصدر قرر الشئ اذا جعله في قرار والمراد به هنا تبيين كيفية الدليل واقامته (قوله البراهين) جمع برهان وهو ما تركب من مقدمتين يقينيتين بخلاف الدليل فانه أعم من ذلك لانه عند المتكلمين يشمل المركب من المقدمتين المذكورتين والمفرد كالعالم فانه دليل على وجوده تعالى من جهة حدوثه على ما سيأتى ولا يخفى أن المراد بالبرهان هنا مطلق الدليل لخصوص ما تقدم كما يعلم من استقصاء كلامه فليتأمل (قوله غير أنى الخ) لفظ غير منصوب على الاستثناء من قوله ناحيا نحو الخ فانه ربما يوهم انه سرد العقائد أولا ثم ذكر أدلتها جملة وانه ذكر الدليل على الوجه الذى ذكره السنوسي بأن يكون من غير زيادة بيان وتوضيح مدفع ذلك بقوله غير أنى الخ (قوله أنيت الخ) فيه انه لم يجر على ذلك في الجميع كما يعلم باستقصاء كلامه فتنبه (قوله بالدليل الخ) المناسب لقوله في تقرير البراهين أن يقول بالبرهان بجانب المبرهن عليه وقد يقال عبر بذلك اشارة الى ما تقدم من انه ليس المراد بالبرهان حقيقته بل المراد به مطلق الدليل (قوله بجانب المدلول) أى ملاصقه بحيث يكون من غير فاصل بينهما والجانب كالجنب والجنبة محركة شق الانسان وغيره كما في القاموس وحينئذ يكون في الكلام استعارة بالكناية حيث شبه المدلول بشئ له جانب تشبيها مضمرا في النفس وحذف اسم المشبه به وأثبت شيأ من لوازمه وهو

ناحيا نحو العلامة الشيخ السنوسي في تقرير البراهين غير أني أنيت بالدليل بجانب المدلول

الجانب (قوله وزدته توضيحا) أى تبيينا كما يؤخذ من القاموس (قوله لعلى الخ) علة لكل من قوله أتيت الخ وقوله وزدته الخ وأخصر من هذا أن تقول علة لقوله غير أنى الخ (قوله بتصرو الخ) أى عجزه عن أن يتأمل فى العبارات الصعبة فأتى بالدليل بجانب المدلول وزاد فى التوضيح ليتوصل هذا الطالب وأمثاله الى فهم علم التوحيد جزاه الله عنا خيرا (قوله هذا الطالب) كان الاوفق بما سبق أن يقول هذا السائل والامر فى ذلك سهل لان المعنى واحد (قوله فجاءت الخ) أى فتحققت وثبتت حال كونها ممتلئة بحمد الله أى بالثناء على الله رسالة الخ (قوله مفيدة) من أفاد أى حصل الفائدة وهى فى اللغة ما حصلته من علم أو مال أو غيرهما كالجاه فاقتصاره على اقتصر على العلم والمال لشرفهما وفى العرف المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هى ثمرته ونتيجته وخرج بهذا الحيثية الغاية والغرض والعلة الباعثة فان الغاية هى تلك المصلحة من حيث انها فى طرف الفعل والغرض هو هى من حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل والعلة الباعثة هى هى من حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل فالاربعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار لكن الاولان أعم من الاخيرين مطلقا لانفراد الاولين بما هو فى طرف الفعل وليس مطلوبا ولا باعثا كمن حفر بئرا فوجد كنزا (قوله ولتقريرا الخ) الجار والمجرور متعلق بقوله بعد بجيدة فالواو فى الحقيقة داخلة عليه والتقدير وبجيدة لتقرير ما فيها والمراد به التوضيح والتبيين (قوله ما فيها) ما واقعة على المعانى فتكون الظرفية من ظرفية المدلول فى الدال نظرا الى أن الالفاظ قوالب للمعانى بالنسبة للسامع فانه يفهم منها المعانى وأما بالنسبة للمتكلم فالمعانى قوالب للالفاظ والمعنى ولتوضيح المعانى التى فيها الخ (قوله بجيدة) من اجاد وجاد أتى بالجيد ضد الردىء كما فى القاموس والمعنى أتت بالتقرير على وجه جيد فلو أبدل اللام التى فى قوله ولتقرير الخ بالباء لكان أولى (قوله وسميتها) الضمير عائد على الرسالة باعتبار مدلولها وهو الالفاظ لان التحقيق ان أسماء الكتب موضوعة للالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعانى المخصوصة وقوله كفاية هى فى الاصل مصدر كفى أطلق على الرسالة اما على سبيل المبالغة بأن بالغ فيها حتى جعلها نفس الكفاية أو على تقدير مضاف أى ذات كفاية أو على تأويل المصدر باسم الفاعل أى كافية هذا كله بقطع النظر عن العلمية اما بالنظر لها فلا تأويل أصلا بل مجموع قوله كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام علم على هذه الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعانى المخصوصة كما تبين (قوله العوام) هم ما قابل الخواص والمراد بهم من ليس له قدرة على فهم العقائد وأدلتها على الوجه الآتى (قوله فيما يجب الخ) أى فى المهم منه لانه لم يستقص

وزدته توضيحا لعلى تقصر هذا الطالب فجاءت بحمد الله تعالى رسالة مفيدة ولتقرير ما فيها مجيدة (وسميتها) كفاية العوام فيما يجب عليهم

جميعه كالاضافى والجار والمجرور متعلق بالكفاية والمراد بالوجوب هنا وفى قوله اعلم انه يجب الوجوب الشرعى لا العقلى وان كان هو المراد فى هذا الفن كما سيذكره لان ذلك أمر أغلبى لا كلى (قوله من علم الكلام) الاقرب ان من تبعيضية واضافة علم الكلام من اضافة المسمى الى الاسم وهذا كله بحسب الاصل كما تقدم وانما سمى هذا العلم بذلك لان عنوان مباحثه كان قولهم الكلام فى كذا وكذا ولان مسألة الكلام كانت أكثر نزاعا وجدالا ولا ميورث قدرة على الكلام فى تحقيق الشرعيات والزام الخصوم ولانه أول ما يجب من العلوم التى انما تعلم وتتعلم بالكلام فأطلق عليه هذا الاسم ولم يطلق على غيره تمييزا له ولانه انما يتحقق بالمباحثة وادارة الكلام من الجانبين بخلاف غيره فانه يتحقق بالتأمل ومطالعة الكتب ولانه أكثر العلوم نزاعا وخلافا فيشتد افتقاره الى الكلام مع المخالفين والرد عليهم ولانه لقوة أدلته صار هو الكلام دون ما عداه من العلوم كما يقال للاقوى من الكلامين هذا هو الكلام ولانه لابتنائه على الادلة القطعية المؤيد أكثرها بالادلة السمعية أشد العلوم تأثيرا فى القلب فيسمى بالكلام المشتق من الكلم وهو الجرح ذكره السعد التفتازانى فى أول شرح العقائد وجملة ما ذكره من النكات ثمان (قوله والله تعالى أسأل) اللفظ الشريف منصوب على التعظيم هذا هو الادب وتقديم اللفظ الشريف يفيد الحصر أى أسأل الله لا غيره (قوله أن ينفع بها) أى بأن لا تطرح ولا تهمل بل تطالع وتقرأ وتكتب فيحصل بها النفع العظيم (قوله وهو حسبى) هو اسم مصدر لاحسب بمعنى كفى والمراد منه هنا اسم الفاعل وهو حسبى بمعنى كافى وقوله ونعم الوكيل فعل وفاعل والمخصوص بالمدح محذوف تقديره الله وهو مبتدأ مؤخر وجملة نعم الوكيل خبره أو هو خبر مبتدا محذوف أو مبتدأ خبره محذوف والتقدير الممدوح الله أو الله الممدوح فعلى الاول يكون الكلام جملة واحدة بخلافه على الاخيرين فانه جملتان ثانيتهما مستأنفة استئنافا بيانيا لوقوعها جواب سؤال مقدر كأنه قيل من الممدوح فقال الله واعلم ان جملة نعم الوكيل لانشاء المدح وحينئذ يلزم عطف الانشاء على الخبر الذى هو جملة وهو حسبى والتحقيق من خلاف فيه كعكسه المنع كما أشار له بعضهم بقوله

وعطفك الانشا على الاخبار * وعكسه فيه خلاف جارى
فابن الصلاح وابن مالك أبوا * جوازه فيه وبالجل اقتدوا
وجوزنه فرقة قايله * وسيبويه وارتضى دليله

والجواب ان جملة وهو حسبى انشاء لمعنى الكفاية وان نقل عن حفيد السعد أن وقوع الانشاء بالاسمية نادر لانه لم يمنع الجواز كما فى جملة الصلاة أو ان نعم الوكيل

عطف

من علم الكلام والله تعالى أسأل أن ينفع بها وهو حسبى ونعم الوكيل *

عطف على حسبي وهو مفرد لا يوصف بخبرية ولا بانشائية ولا يحتاج الى اضمار قول لان الانشاء يقع خبرا على الصحيح كما يقتضيه قول ابن مالك في باب النعت * وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * اذ مفهومه ان غيره لا يمتنع فيه ذلك لكن الحال كالنعت كما قاله شيخ شيخنا في حاشية الاشموني فالاحتراز بالظرف عن المرفقط (قوله اعلم) الخاطب به كل من يتأتى منه العلم ممن يطلع على هذه الرسالة وان كان أصل الخطاب ان يكون لمعين والتحقيق ان العلم والمعرفة مترادفان وان اختلفا عملا لا تعدى العلم لمفعولين والمعرفة لمفعول والمشهور انه لا يجوز نسبتها الى الله لاستدعائها سبق الجهل فلا يطلق على الله عارف بخلاف العلم في ذلك لكن الذى درج عليه شيخ الاسلام زكريا في رسالة الحدود كما قاله بعض المحققين انه يجوز ذلك لوروده قال ويمنع دعوى استدعائها سبق الجهل اه فان قيل اذا كان العلم والمعرفة مترادفين لم عبر باعلم دون اعرف أجيب بانه عبر بذلك تأسيا بالكتاب العزيز قال تعالى فاعلم انه لا اله الا الله ولذا لم يعبر بكل من لفظ ادر أو افهم أو اسمع أو اجزم أو اعتقد أو افهم أو أدرك (قوله انه يجب الخ) الضمير للحال والشأن والقاعدة انه يفسره ما بعده فقوله يجب الخ تفسير له كما في قوله تعالى قل هو الله أحد الى آخر السورة واعلم انه اختلف في أول الواجبات ما هو فقيل هو المعرفة وقيل هو النظر الموصل اليها وقيل هو أول جزء من النظر وقيل هو القصد الى النظر أى توجيه القلب اليه وقطع العلائق المنافية له كالكبر والحسد والبغض للعلماء الداعين الى الله تعالى ويسمى ذلك أول هداية الله للعبد كما قاله في شرح الكبرى وكل من هذه الاقوال الثلاثة غير مناف للقول الاول لان من قال بكل منها مراده انه أول الواجبات من الوسائل ومن قال بذلك مراده أنها أول الواجبات من المقاصد فهذه أقوال أربعة وهي أقرب الاقوال فيه وقد أنهاها بعضهم الى اثنى عشر قولا وانما لم يقيد الوجوب بالشرع كما قيده السنوسي في الصغرى حيث قال ويجب على كل مكلف شرعا لعدم اختصاص ذلك بهلان الاحكام كلها ثبتت بالشرع كما هو مذهب الاشاعرة ولهذا لم يقيده في الكبرى وذهبت المعتزلة الى انها ثبتت بالعقل بناء على التحسين والتقبيح العقليين والشرع جاء مقويا للعقل وذلك لان الفعل يقطع النظر عما جاء به الشرع اما ان يكون متصفا بالحسن أو بالقبح والاول له أربع مراتب الاولى ان يكون الفعل بحيث يستحق فاعله المدح وتاركه الذم وحينئذ يدرك العقل انه واجب الثانية أن يكون بحيث يستحق فاعله المدح ولا يستحق تاركه الذم وحينئذ يدرك العقل أنه مندوب الثالثة ان يكون بعكس ذلك وحينئذ يدرك العقل أنه مكروه الرابعة ان يكون بحيث لا يستحق كل من فاعله وتاركه مدحا ولا ذما وحينئذ يدرك العقل انه مباح

اعلم أنه يجب

وأما الثاني فليس له الا مرتبة واحدة وهي ان يكون الفعل بعكس الاولى وحينئذ يدرك العقل أنه حرام هذا هو حاصل مانقله سم عن السعد في مذهبهم وظاهره ماتقرر ان المراد بالحسن ماعدا القبح فيتناول وصف كل من المكروه والمباح وذهبت الماتريدية الى انها ثبتت بالشرع الا وجوب معرفته تعالى فانه بالعقل لكن لا للتحسين العقلي كما تقول المعتزلة بل لوضوحه فهو مبين له كالرسول كما قاله النسفي في بحر الكلام والحاصل انه اتفق على ان منشئ الاحكام هو الله تعالى لا غيره كما قاله سم الا أن الفرق بين الثلاثة ان الاشاعرة يقولون ان الاحكام ثبتت بالشرع ولولم تبعث رسل لم تثبت لان عقولنا لا تدركها استقلالا وانما تدركها تبعا والمعتزلة يقولون ثبتت بالعقل لانه له قوة على التحسين والتقبيح والرسل جاءت مقوية ومؤكدة لذلك والماتريدية يقولون ثبتت بالشرع ماعدا وجوب المعرفة أما هو فهو بالعقل لوضوحه لا للتحسين له والحق مذهب الاشاعرة ثم ان الاحكام قسمان أحدهما أحكام فروع وهي لا تثبت الا في حق من بلغته دعوة من أرسل اليه باتفاقهم كما نص عليه سم وثانيهما أحكام أصول وقد وقع بينهم خلاف في الاكتفاء في ثبوتها بأي رسول فقيل يكتفي فيه بذلك وقواه النووي وعزاه بعضهم للماتريدية وظاهره أنهم يقولون بان الاحكام كلها ثبتت بالشرع وهو خلاف ماتقدم عنهم من أنه يستثنى منها وجوب المعرفة فانه ثبت بالعقل نعم ان استثنى هنا أيضا فلا مخالفة وعلى هذا فكل من بلغته دعوة رسول من الرسل ولو آدم كلف بالايمان وان لم يكن مرسلا اليه فمن عاند وتكبر عن اتباعها استحق التعذيب واما من لم تبلغه بان نشأ في أطراف البلاد فهو معذور وقيل لا يكتفي فيه بذلك بل يعتبر كل رسول مع أمته وهذا هو الصحيح فاهل الفترة وهم من لم يكونوا في زمن رسول أولم يرسل اليهم ناجون وان عبدوا الاوثان لعذرهم و يعطيهم الله تعالى منازل من جنات الاختصاص لا من جنات الاعمال لانه لا عمل لهم هذا تحقيق هذه المسئلة فاحفظه ﴿تنبيه﴾ اذا علمت أن أهل الفطرة ناجون على الراجح علمت ان أبويه صلى الله عليه وسلم ناجيان لكونهما من أهل الفترة بل هما من أهل الاسلام لاحيائهما له تعظيما له فآمنا به بعد البعثة وما أحسن قول القائل

حبا الله النبي مزيد فضل ✽ على فضل وكان به رؤفا
فاحيا أمه وكذا أباه ✽ لايمان به فضلا منيفا
فسلم فالقديم بذا قدير ✽ وان كان الحديث به ضعيفا

وهذا الحديث هو ماروى عن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل ربه أن يحيي له أبويه فاحياهما له فآمنا به ثم أماتهما قال السهيلي والله قادر على

كل

كل شيء له ان يخص نبيه بما شاء من فضله وينعم عليه بما شاء من كرامته اه
وأعل هذا الحديث صح عند بعض أهل الحقيقة كما يصرح به قول بعضهم

أيقنت ان ابا النبي وأمه * احياهما الرب الكريم البارى
حتى له شهدا بصدق رسالة * صدق فتلك كرامة المختار
هذا الحديث ومن يقول بضعفه * فهو الضعيف عن الحقيقة عارى

قال بعضهم وقد سئل القاضي أبو بكر بن العربي احد الأئمة المالكية عن رجل قال ان أبا النبي في النار فأجاب بأنه ملعون لان الله تعالى قال ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذابا مهينا ولا اذى أعظم من أن يقال ان أباه في النار اه كيف لا وقد روى ابن منده وغيره عن أبي هريرة قال جاءت سبيعة بنت أبي لهب الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الناس يقولون انت بنت حطب النار فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مغضب فقال ما بال أقوام يؤذونني في قرابتي ومن آذاني فقد آذى الله وقد ألف الجلال السيوطي مؤلفات فيما يتعلق بنجاتهما فجزاه الله خيرا وسيأتي في الخاتمة أن بعضهم يثبت الايمان لجميع آبائه صلى الله عليه وسلم هذا خلاصة ما رأيته الآن فادع لي بالاحسان (قوله على كل مسلم الخ) على كل فرد فرد لان لفظة كل للافراد وليس مراده بالتعبير بالمسلم والمسلمة التقييد بذلك اذ كل من الكافر والكافرة مخاطب بالمجمع عليه من الاصول وكذا من الفروع على المرجح لكن اختار التعبير بالمسلم والمسلمة لكونهما أسرع للامتثال وكلامه ربما يوهم ان غير المكلف مخاطب بذلك وليس كذلك فكان الاولى التعبير بالمكلف كما صنع غيره لكنه اتكل على وضوح ان غير المكلف لا يتوجه اليه خطاب التكليف لرفع القلم عنه واعلم ان الجن مكلفون من أصل الخلقة وأما الملائكة فليسوا مكلفين على التحقيق لانهم مجبولون على الطاعة فارسال نبينا صلى الله عليه وسلم لهم للتشريف فقط وقيل انهم مكلفون من أصل الخلقة كالجن فارسال النبي لهم ارسال تكليف (قوله أن يعرف) ان حرف مصدري فما بعدها في تأويل مصدر أي معرفة وحقيقتها الجزم المطابق للواقع عن دليل والمراد بالواقع ما علمه الله تعالى أو ما في اللوح المحفوظ فان قيل الجزم معناه الادراك ولا معنى لمطابقته لذلك أجيب بان المعنى الجزم المطابق متعلقه وهو النسبة لما في علم الله أو لما في اللوح المحفوظ وخرج عن ذلك الظن وهو ادراك أحد المتقابلين براجحية والوهم وهو ادراك أحدهما بمرجوحية والشك وهو ادراك كل منهما على السواء وخرج بالمطابق غيره فانه يسمى جهلا مركبا كجزم النصارى بالتثليث وبما بعده مالم

على كل مسلم ومسلمة أن يعرف

يكن عن دليل وهذا يقتضي ان الجزم الناشئ عن ضرورة لا يسمى معرفة بل يسمى علما فقط فيكون أعم منها وبذلك قال السنوسي في بعض كتبه والتحقيق انهما مترادفان كما مر فيكون كل منهما ضروريا كادراك ان الواحد نصف الاثنين ونظريا كادراك وجود الله تعالى وحينئذ فالتعريف غير جامع وأجيب بثلاثة اجوبة أولها أنهم انما قيدوا بالدليل نظرا لخصوص المقام اذ معرفة صفاته تعالى وصفات رسله لا تحصل الا عن دليل فلا ينافي ان المعرفة قد تكون عن ضرورة ثانيها ان في الكلام حذف أو مع ما عطفت اي أو عن ضرورة ثالثها ما أجاب به السكتاني من أن المراد بالدليل المرشد الذي لا يحتمل النقيض بوجه فيتناول الضرورة والبرهان (قوله خمسين) هذا بناء على القول بثبوت الاحوال الذي جرى عليه السنوسي في الصغرى والحق خلافه كما سيأتي وانما جرى عليه هنا تنبيها على أن في الاحوال خلافا كذا أجيب عن صنيع السنوسي في الصغرى وفيه انه كان يمكن التنبيه على ذلك مع الجري على التحقيق (قوله عقيدة) أي معتقدة فعيلة بمعنى مفتعلة (قوله وكل عقيدة الخ) هذا مستغنى عنه بقوله أن يعرف خمسين عقيدة اذ حقيقة المعرفة ما كان عن دليل كما تقدم الا أن يقال أتى به للتوضيح كما قيل وهو ممنوع لانه أشار بذلك الى انه لا يكفي من الشخص التقليد في الدليل كأن يستدل على ان العالم له صانع بالحدوث مقلدا للغير في كونه دليلا بل لا بد أن يعرف الدليل أيضا كالمدلول ثم الظاهر انه اذا كان مقلدا في الدليل كان مقلدا في المدلول لان جزمه بالمدلول اذ ذاك ليس ناشئا عن الدليل وحينئذ فقوله وكل عقيدة الخ مستغنى عنه بما قبله لان معرفة المدلول تستلزم معرفة الدليل لكن يعتذر عن ذكره مع ذلك بأنه أتى به توطئة لذكر الخلاف بين الجمهور وغيرهم في الاكتفاء بالدليل الاجمالي (قوله دليلا اجماليا الخ) اعلم أن الدليل الاجمالي هو المعجوز عن بيان وجه دلالته على الوجه المطلوب أو عن دفع ماورد عليه من الشبه وأما التفصيلي فهو بخلاف ذلك أي فهو المقدور على بيان وجه دلالته أو على دفع ماورد عليه من الشبه والمراد بالشبه ما يشمل الاعتراضات لا خصوص ماسبق على وجه الدليل وليس بدليل وتوضيح ذلك أن أهل السنة استدلوا على وجوده تعالى بهذا العالم من جهة حدوثه على ما سيأتي في ذلك من الخلاف واستدلوا على حدوث أعراض العالم بمشاهدة التغير وعلى حدوث أجرامه بملازمتها للاعراض الحادثة فقالوا في تقرير هذا الدليل الاجرام ملازمة للاعراض الحادثة وكل ما لازم الحادث حادث فالاجرام حادثة فقالت الملحدة اعتراضا على صغرى هذا الدليل لا نسلم أن هذه الاجرام ملازمة للاعراض بل قد تنفك عنها وعلى كبراه لا نسلم أن كل ملازم الحادث حادث لان محل ذلك اذا كانت

الحوادث

خمسين عقيدة وكل عقيدة يجب عليه أن يعرف لها دليلا اجماليا

الحوادث لها أول ونحن نقول لا أول لها بل ما من حادث الا وقبله حادث وهكذا وسيأتي رد ذلك في تقرير المطالب السبعة ان شاء الله تعالى فتنبه (قوله أو تفصيليا) أتى باو التي هي لاحد الشيئين اشارة الى ان الواجب أحدهما لا خصوص التفصيلي فاذا عرف الاجمالي فقد أتى بالواجب العيني فلا يجب عليه التفصيلي حينئذ وجوبا عينيا على هذه الطريقة وهل يكون في هذه الحالة واجبا على سبيل الكفاية أو مندوبا قولان كذا يؤخذ من اليوسي فتأمله (قوله قال بعضهم يشترط الخ) هذا مقابل لما قبله لان الواجب على هذا خصوص الدليل التفصيلي بخلافه على ما قبله كما علمت ومقتضاه ان هذا البعض يقول بوجوب ذلك على كل أحد وجوب الاصول لكون الايمان متوقفا عليه ونسب ذلك لابي اسحق الاسفرايني فالدليل التفصيلي على هذا واجب على الاعيان وجوبا أصوليا بمعنى انه ان لم يعرفه المكلف لم يكن مؤمنا وهذا فيه افراط وحرج شديد كما قاله صلاح الدين العلائي ونقله عنه الحافظ ابن حجر وكما نص عليه الغزالي حيث قال أسرفت طائفة فكفروا عوام المسلمين وزعموا ان من لم يعرف العقائد بالادلة التي حرروها فهو كافر فضيقوا رحمة الله الواسعة وجعلوا الجنة مختصة بطائفة يسيرة من المتكلمين اه هذا والذي في اليوسي ان الدليل التفصيلي لا يتوقف عليه الايمان حتى عند من قال بوجوبه على الاعيان على هذا فوجوبه من قبيل وجوب الفروع بمعنى ان المكلف يعصي بتركه لا بمعنى ان ايمانه متوقف عليه فتحصل ان في الدليل التفصيلي ثلاثة أقوال الاول انه واجب على الكفاية الثاني انه مندوب ومحل هذين بعد معرفة الاجمالي كما يؤخذ مما مر الثالث انه واجب على الأعيان لكن لا يتوقف الايمان عليه على ما مر (قوله لكن الخ) لما كان ربما يتوهم ان الجمهور وافقوا من قال باشتراط التفصيلي ولم يقولوا بالاول وهو الاكتفاء باحد الدليلين استدرك بقوله لكن الخ الا انه كان الاولى في الاستدراك ان يقول لكن الجمهور على الاول كما هو ظاهر والمراد بالجمهور معظم علماء الكلام كما هو واضح (قوله على انه) أي الحال والشأن وهو مفسر بما بعده كما مر (قوله لكل الخ) الجار والمجرور متعلق بيكفي ويحتمل ان يكون متعلقا بالدليل وعليه فاللام بمعنى على (قوله والدليل التفصيلي الخ) غرضه بهذه العبارة توضيح كل من الدليل التفصيلي والاجمالي فبين الاول بقوله والدليل الخ والثاني بقوله واما اذا لم يجب الخ (قوله مثاله) المثال جزئي يذكر لايضاح كليه فالكلي هو الدليل التفصيلي وما ذكره جزئي منه اي فرد من افراده (قوله اذا قيل الخ) أي وقت قول القائل ما الدليل الخ وهو ظرف متقدم لقوله ان يقال الخ (قوله ما الدليل) نائب فاعل للفعل قبله (قوله تعالى) أي تنزه عن كل ما لا

أو تفصيليا قال بعضهم يشترط أن يعرف الدليل التفصيلي لكن الجمهور على أنه يكفي الدليل الاجمالي لكل عقيدة من هذه الخمسين والدليل التفصيلي مثاله اذا قيل ما الدليل على وجوده تعالى

يليق بجلال كبريائه وافى بذلك لان الاولى بالعبد ذكر ما يدل على تنزيهه ولا ومتى ذكره عز وجل (قوله أن يقال الخ) أى متعلق ان يقال الخ لان الدليل هو نفس هذه المخلوقات لانفس القول (قوله هذه المخلوقات) نائب فاعل الفعل قبله والاصل ان يقول المسؤل هذه الخ (قوله فيقول الخ) ليس من تتمة التمثيل وانما أتى به ليترتب عليه قوله فيجيبه (قوله من جهة امكانها) أى من جهة هى امكانها فالاضافة للبيان والامكان ان يكون الشئ بحيث تستوى نسبة الوجود والعدم اليه (قوله اومن جهة الخ) الاضافة فيه كالاضافة فيما قبله وعدل عن قول غيره اومن جهة حدوثها مع مساواته لما ذكره للتوضيح وكان الاولى أن يزيد اومن جهتهما معا والثانى شطر اوشرط ليكون السؤال شاملا لجميع الاقوال الآتية واجيب عن ذلك بان او مانعة خلو فتجوز الجمع واستحسنه الشيخ حين عرضه عليه (قوله فيجيبه) أى بان يقول له دلت عليه من جهة امكانها او ببين وجه ذلك كان يقول هذه المخلوقات ممكنة وكل ممكن لابد له من موجد هذا ان اختار ان جهة الدلالة الامكان والا بان اختار ان جهتها الوجود بعد عدم فيقول هذه المخلوقات موجودة بعد عدم وكل موجود بعد عدم لابد له من موجد فهذه المخلوقات لابد لها من موجد أو اختار ان جهتها هما معا على ان الثانى شطر أو شرط فيقول هذه المخلوقات ممكنة حادثة وكل من كان كذلك لابد له من موجد فهذه المخلوقات لابد لها من موجد والحاصل انه اختلف المتكلمون فى جهة الدلالة على أقوال أربعة فقال بالاول ناصر الدين البيضاوى وجماعة وقال بالثانى اكثرهم وقال بعضهم بالثالث وبعض آخر بالرابع واستدل كل على ما قاله بما لا يناسب ذكره هنا والحق كما قاله فى شرح الكبرى ان كلا من هذه الاوجه موصل للمطلوب ثم ان المراد من قوله فيجيبه ان يكون فيه قدرة على اجابته لا انه يجيبه بالفعل كما قد يتوهم ولابد أيضا من أن يكون فيه قدرة على دفع الشبه التى ترد على ذلك الدليل لما مر من أن الدليل التفصيلى هو المقدور على بيان وجه دلالته ودفع ما يرد عليه من الشبه (قوله أما اذا لم يجبه الخ) أى لم يقدر على اجابته وكذا اذا لم يقدر على دفع ما ورد عليه من الشبه كما يؤخذ مما مر (قوله بل) هى هنا للانتقال فقط لا للابطال فتأمل (قوله قال له الخ) أى قال له ذلك جوابا للسؤال الاول أعنى قول السائل ما الدليل على وجوده تعالى وكان الأظهر ان يقول وأما اذا لم يجبه بان لم يعرف من جهة الخ (قوله فيقال الخ) جواب أما (قوله له) أى لقوله هذه المخلوقات اى لمتعلقه كما مر (قوله دليل اجمالى) ويقال له ايضا دليل جلى (قوله وهو كاف) فيه ان هذا مكرر مع قوله لكن الجمهور الخ الا أن يقال انه لما ذكره اولا على وجه الاستدراك أراد أن يذكره ثانيا استقلالا لا تبعا.

أن يقال هذه المخلوقات فيقول له السائل المخلوقات دالة على وجود الله تعالى من جهة امكانها أو من جهة وجودها بعد عدم فيجيبه بل وأما اذا لم يجبه فقط قال له هذه المخلوقات ولم يعرف من جهة امكانها أو وجودها بعد عدم فيقال له دليل اجمالى وهو كاف عند الجمهور

التوضيح (قوله وأما التقليد الخ) هذا بعض مفهوم المعرفة وبقي الظن والشك والوهم والجزم الذي لم يطابق الواقع وحكمها أن المتصف بها كافر اجماعا كخلود في النار والحاصل أن الامور ستة لان الشخص اما ان يجد في نفسه الجزم بذلك الحكم أو غيره والاول اما عن دليل ويسمى معرفة أولا ويسمى اعتقادا وهو اما صحيح ويسمى تقليدا أو فاسد ويسمى جهلا مركبا والثاني اما أن يكون راجحا ويسمى ظنا او مرجوحا ويسمى وهما أو مساويا ويسمى شكا فأقسام كل من الجزم وغيره ثلاثة كذا يؤخذ من شرح الكبرى (قوله وهو أن يعرف الخ) كذا في بعض النسخ وعليه فمراده بالمعرفة مطلق الجزم تجوزا وليس المراد بها حقيقتها لمنافاته حينئذ لما بعده وفي بعض آخر ان يحفظ وهو أولى والحفظ وصول نفس الشخص الى تمام المعنى بشرط أن يكون بحيث لو نسيه وأراد حضوره لوجده والا فتصور فان لم تصل الى تمام المعنى فشعور كما نقله السعد عن الامام وهذا التعريف للتقليد المراد في هذا الفن وأما تعريفه من حيث هو فان تتبع غيرك في قوله أو اعتقاده دون ان تعرف دليله فيشمل التقليد في الفروع واتباع القاضي للشهود ونحو ذلك واعترض هذا التعريف باعتراضين الاول انه غير جامع لعدم شموله اتباع الغير في فعله أو تقريره والثاني ان الاعتقاد خفي فلا يمكن الاتباع فيه وأجيب عن الاول بأن المراد بالقول ما يعم كلا من الفعل والتقرير اما تغليبا كما قاله السعد او لانه يطلق على الرأي اطلاقا شائعا ورأي الغير مذهبه قولا او غيره وعلى هذا فالعطف فيه من عطف الخاص على العام وعن الثاني بأن محل عدم امكان الاتباع فيه اذا لم يدل عليه دليل والا فيمكن فاذا قال قائل لا اله الا الله مثلا وقلدته من حيث ان مدلوله معتقده فهذا تقليد في الاعتقاد ويؤخذ من التعريف حيث قيل فيه ان تتبع غيرك في قوله الخ ان اتباع الغير فيما علم من الدين ضرورة لا يعد تقليدا اذ لا يختص به الغير وهو كذلك كما نبه عليه شيخ الاسلام زكريا قال اليوسي وفيه بحث اه قال شيخ شيخنا ولعل وجهه ان اضافة كل من القول والاعتقاد للغير لا تقتضي اختصاصه به حتى يؤخذ منه بل تقتضي كونه منسوبا له نسبة ما وحينئذ فالاتباع في ذلك يسمى تقليدا (قوله العقائد الخمسين) احترز بها عن الاحكام الفرعية فان التقليد فيها كاف اتفاقا لانها ظنية لا يقينية اذ يحتمل ان لا تكون مطابقة للواقع فان قلت اذا كان يحتمل فيها ذلك كيف يسوغ اتباع المجتهد فيها مع ان الخطأ لا يتبع قلت اجيب بأن محل كون الخطأ لا يتبع اذا قطع بأنه خطأ وما استنبطه المجتهد من تلك الاحكام ليس كذلك بل هو محتمل (قوله فاختلف العلماء الخ) اعلم ان الاختلاف في التقليد مبني على اختلافهم في النظر وحاصله انه قيل انه واجب وجوب الفروع

وأما التقليد وهو أن يعرف العقائد الخمسين ولم يعرف لها دليلا اجماليا أو تفصيليا فاختلف العلماء فيه فقال بعضهم

أي يعصي المكلف بتركه وان لم يكن فيه أهلية له فقيل يلزم عليه التكليف بما لا يطاق وهو غير جائز ورد بأنا لا نسلم عدم جوازه بل هو جائز عند اهل السنة نعم يلزم انه واقع مع أن اهل السنة على انه غير واقع وان كان جائزا وقيل انه واجب وجوب الفروع أيضا ان كان فيه اهلية له وقيل واجب وجوب الأصول اي بحيث لو ترك المكلف كفر وقيل انه ليس بواجب أصلا بل هو شرط للكمال فقط من قال بالاول قال ان التقليد كاف في الايمان لكن مع العصيان مطلقا ومن قال بالثاني قال انه كاف في ذلك لكن مع العصيان ان كان فيه اهلية للنظر والا فلا عصيان وهذا هو الصحيح ومن قال بالثالث قال انه غير كاف في ذلك فالمقلد عنده كافر وعليه اقتصر الشيخ فيما بعد ومن قال بالرابع قال انه كاف من غير عصيان مطلقا هذا وذم بعضهم علم الكلام وقال بحرمة النظر فيه وهو في غاية من الضعف بل لا يشك عاقل في فساده قال اليوسي ونسب يعني السنوسي في شرح الوسطى هذا القول الى بعض المبتدعة حيث قال وما يحكى عن بعض المبتدعة كالحشوية وغيرهم من ان النظر في علم التوحيد حرام فلا يخفى فساده وضلال معتقده لكل عاقل اذ هو مصادم للكتاب والسنة واجماع المسلمين الذين يعتد بهم واما ما يخاطبون به من ان الصحابة رضي الله عنهم لم يتكلموا فيه فكذب وافتراء والطال في رده وقد قيل للقاضي ابي الطيب ان قوما يذمون علم الكلام فانشد

عاب الكلام أناس لا خلاق لهم * وما عليه اذا عابوه من ضرر
ما ضر شمس الضحى في الافق طالعة * ان لا يرى ضوأها من ليس ذا بصر

ويحمل ذلك كله اذا بقي على ظاهره فان حمل على ان مراده ولا علم الكلام المخلوط والمحشو بالفلسفة فليس بفاسد بل صحيح وعلى هذا يحمل ما نقل عن امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه من قوله لأن يلقى العبد ربه بكل ذنب ما عدا الشرك احسن من ان يلقاه بعلم الكلام اه (قوله لا يكفي التقليد) أي في الايمان بناء على ان النظر واجب وجوب الاصول كامر وقد استشكل هذا القول بأنه يلزم عليه تكفير اكثر عوام المؤمنين وذلك مما يقدح فيما علم من ان سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم أكثر الانبياء أتباعا مطلقا وردا ان امته المشرفة ثلثا اهل الجنة واجاب السنوسي عن ذلك في شرح الصغرى بأن المراد بالدليل الذي تجب معرفته على جميع المكلفين هو الدليل الجملي ولا شك انه غير بعيد حصوله لعظم الامة فيما قبل آخر الزمان فلا نشترط معرفة النظر على طريق المتكلمين من تحرير الادلة وترتيبها ودفع الشبه الواردة عليها بل ولا القدرة على التعبير بما حصل في القلب من الدليل الجملي الذي تقدم أن بعضهم يوجب الدليل التفصيلي وجوب الاصول على ما فيه (قوله والمقلد كافر)

لا يكفي التقليد والمقلد كافر

أي ضيرنا ج في الآخرة فلا ينافي أنه يقال في معاملة المسلمين في الدنيا اذلا قائل بأنه يعامل معاملة الكفار فما الخلاف في أنه مؤمن أو كافر بالنسبة للآخرة وأما بالنسبة للدنيا فتجري عليه احكام الايمان اتفاقا كما نص عليه اليوسي ونقل بعض المحققين من محشي الشاوي ان هذا الخلاف الذي في المقلد بعكس الخلاف الذي في المعتزلة انهم كفار أو مؤمنون عصاة فانه بالنظر لحال الدنيا أي هل تجري عليهم أحكام الكفار في الدنيا ام احكام المؤمنين وأما في الآخرة فلا خلاف انهم يخلدون في النار اه وفيه من البعد ما لا يخفى (قوله وذهب اليه ابن العربي والسنوسي) أي ذهبا الى قول بعضهم بعدم كفاية التقليد وان المقلد كافر اما ابن العربي فعبارته مصرحة بذلك ونصها ولا يصح أن يقال سبحانه وتعالى يعلم بالتقليد كما قالت جماعة من المبتدعة لانه ليس قول واحد من المقلدين أولى بالاتباع من قول غيره مع كون أقوالهم متضادة ومختلفة الخ وأما السنوسي فقد جرى عليه في الكبرى ونسبه الى الجمهور حتى انه نقل حكاية الاجماع عليه وجرى عليه أيضا في شرح الصغرى ونقل فيه عبارة ابن العربي واستحسنها وابن العربي هذا هو الامام أبو بكر الفقيه بخلاف محيي الدين بن العربي الصوفي وقد يفرق بينهما فيقال في الاول ابن العربي بأل وفي الثاني ابن عربي بدونها (قوله وأطال في شرح الكبرى الخ) حاصل ما أطال به فيه مع زيادة توضيح ان من قال بكفاية التقليد احتج بأمور أحدها ان الصحابة رضي الله عنهم ماتوا ولم يعرفوا الجوهر والعرض ثانيها ما نقل عن بعض السلف من أنه قال عليكم بدين العجائز وعن عمر بن عبد العزيز أنه قال لرجل سأله عن الاهواء عليك بدين الصبي الذي في الكتاب ودين الاعرابي ودع ما سواه وحكي عن الفخر انه قال عند موته اللهم ايمانا كايمان العجائز ثالثها ان بعض المقلدين قد يكون أقوى اعتقادا ممن نظر في علم الكلام ولا يخفى فساد ما تمسك به على كل موفق اما الاول فعجب أن يذكره مثله ممن له أدنى تمييز دليلا على الاكتفاء بالتقليد اذ لفظ جوهر مثلا من الالفاظ المصطلح عليها ولا مدخل لها في شئ من أدلة العقائد حتى يلزم من الجهل بها الجهل بالادلة نعم لو ثبت أن الصحابة ماتوا ولم يعرفوا الله بل قلدوا وأعرضوا عن النظر لكان ذلك دليلا على مدعى هذا القائل وثبوت هذا عنهم مما يأباه كل مؤمن لا سيما مع وقوع الحث على النظر في أزيد من سبعمائة موضع في القرآن العظيم ولقد نقطع ان أكابر علمائنا لم يحصل لهم من العلم بالدين ما حصل لادنى أمة من اماء الصحابة أو صبي مميز من صبيانهم وكذلك التابعون وتابعوهم باحسان وأما الثاني فكذلك اذ المراد الامر بالتمسك بما أجمع عليه السلف الصالح حتى وصل الى من ليس أهلا للنظر كالعجائز والصبيان وأهل البدو وسبب اتيانهم بالدين

وذهب اليه ابن العربي والسنوسي وأطال في شرح الكبرى في الرد على من يقول بكفاية التقليد

حيث كانوا يعلمونه للاهل والولد والعبد والأمة امتثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم واهليكم نارا الآية وهذا هو مراد عمر بن عبد العزيز بما قاله جوابا للسائل عن الاهواء فكأنه قال عليك بما كان عليه السلف وأجمعوا عليه ودع ما يناقض ذلك مما أحدثته المبتدعة ولهذا اختار الفخر الدعاء به في مواطن الموت فهو دعاء بصفاء المعرفة والحفظ مما يكدرها كما هو شأن علماء تلك الازمنة هذا مراده والله أعلم وأما حمله على طلب التقليد فغير صحيح لانه حينئذ يكون دعاء بسلب المعرفة والانتقال الى ما هو أدنى والدعاء بمثل هذا لا يرضاه عاقل ولو سلمنا انه أراد العجائز المقلدات لوجب أن يحمل دعاؤه على طلب لازم اعتقادهن وهو عدم خطور الشبهات بالبال ايكون منضما الى كمال معرفته هو فتكون اذ ذاك صافية من كل مكدر وبهذا ظهر أن هذا الذي اغتر به هذا القائل في الحقيقة حجة عليه لا له وأما الثالث فهو مما لا يدخل تحت فهم عاقل فكيف يدعي رجحانه نعم قد يحصل من المعارف ما لا يمكن التوصل اليه بالنظر لبعض من لم ينظر من أولياء الله تعالى وليس هذا هو محل النزاع لانه في المقلد وهذا ليس مقلدا بل هو كالناظر أو أعلى هذا والمختار الاكتفاء بالتقليد في الايمان لكن مع العصيان ان قدر على النظر والا فلا عصيان وتقدم أن هذا هو الصحيح وقد اطال ابن حجر الكلام في هذه المسئلة وجلب أنقالا كثيرة دالة على الاكتفا بالتقليد وعلى ان السنوسي شدد في هذه المسئلة وأبعد (قوله لكن نقل الخ) استدراك على ما قبله بايهامه ان السنوسي استمر على ما قال به من عدم الاكتفاء بالتقليد ويؤيد هذا النقل ما قاله بعض المحققين من أن السنوسي صرح في بعض كتبه بالاكتفاء بالتقليد وشنع فيه على من قال بعدم الاكتفاء به وفي كلام اليوسي في رجوعه وعدمه احتمالان وذلك ان السنوسي نسب عدم الاكتفاء بالتقليد في شرحي الكبرى والصغرى الى الجمهور ونسب الاكتفاء به في شرح المقدمات اليهم ايضا قال اليوسي فيحتمل انه اراد بالجمهور في الاول جمهور المتكلمين واراد بهم في الثاني غيرهم وهو الذي كنا نتلقاه عن بعض اشياخنا ويحتمل انه قدر جع عما ذكره في الاول اذ هو تشديد عظيم (قوله عن ذلك) أي عن القول بعدم الاكتفاء بالتقليد (قوله وقال بكفاية التقليد) أي في الايمان مع العصيان ان كان فيه اهلية النظر ومع عدمه ان لم يكن فيه الاهلية كما هو الصحيح (قوله لكن الخ) استدراك على الاستدراك قبله وغرضه به التنبيه على انه لم يطلع في كتب السنوسي على هذا المنقول لكن كان مقتضى الظاهر ان يأتي بهذا لا على وجه الاستدراك فتأمل (قوله لم نر في كتبه الخ) هذا لا ينافي ما تقدم عن بعض المحققين لان المعنى لم نر في كتبه التي رأيناها وهذا لا يقتضي

لكن نقل ان السنوسي رجع عن ذلك وقال بكفاية التقليد لكن لم نر في كتبه

أن السنوسي لم يصرح بذلك في جميع كتبه بل في التي اطلع عليها الشيخ فقط ويمكن انه صرح به في الكتب التي لم يطلع عليها الشيخ كما قاله ذلك البعض (قوله بعدم كفاية) أي التقليد (قوله مقدمة) اعلم أنها في الاصل صفة بلا نزاع اما مأخوذة من قدم اللازم الذي هو بمعنى تقدم فتكون بكسر الدال لا غير بمعنى متقدمة أو من قدم المتعدي فتكون بكسر الدال وفتحها الاول على معنى انها مقدمة الغير والثاني على معنى انها مستحقة أن يقدمها الغير لكن ذكر ابن عبد الحق أن الفتح قليل ثم نقلت عن الوصفية الى الاسمية واختلف فقيل نقلت لطائفة المتقدمة من الجيش ثم نقلت من ذلك الى أول كل شئ و يتعين المراد بالاضافة فيقال مقدمة كذا وقيل نقلت الى أول كل شئ من أول الامر و يتعين المراد أيضا بالاضافة فيقال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مثلا والاولى عبارة عن معان مخصوصة يتوقف عليها أصل الشروع في المقصود أو كماله وهي المبادي العشرة المشهورة والثانية عبارة عن الفاظ مخصوصة قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه فالنسبة بين ذات المقدمتين التباين لان احداهما اسم لمعان والاخرى لألفاظ وأما بين ذات مقدمة العلم ومدلول ذات مقدمة الكتاب فالعموم والخصوص الوجهي يجتمعان فيما لو ذكر المؤلف أمام مقصوده ألفاظا مخصوصة دالة على المعاني المتقدمة وتنفرد ذات مقدمة العلم فيما لو ذكر تلك الالفاظ آخرا أو وسطا و ينفرد مدلول ذات مقدمة الكتاب فيما لو ذكر أمام مقصوده ألفاظا مخصوصة دالة على معان مخصوصة غير تلك المعاني وكذا في النسبة بين دال ذات مقدمة العلم وذات مقدمة الكتاب وتقريره ذلك واضح مما تقدم هذا حاصل ما اشتهر و بحث فيه بأن فيه تحكما حيث جعلت مقدمة العلم اسما للمعاني ومقدمة الكتاب اسما للالفاظ و يجاب عن ذلك بانه لا تحكم لانه مجرد اصطلاح لهم ولا مشاحة فيه على انه قد يقال لما كان العلم اسما لمعان ناسب أن تجعل مقدمته اسما لمعان ولما كان الكتاب اسما لالفاظ ناسب أن تجعل مقدمته اسما لالفاظ وظاهر أن مقدمة العلم ليست مرادة هنا وانما المراد مقدمة الكتاب فليتأمل (قوله فهم العقائد) أي فهم أن بعضها واجب وان بعضها مستحيل وان بعضها جائز (قوله يتوقف على أمور) أي على فهم أمور كما هو مصرح به في بعض النسخ بمعنى ان فهم أن بعض العقائد الآتية واجب يتوقف على فهم الواجب وفهم أن بعضها مستحيل يتوقف على فهم المستحيل وفهم أن بعضها جائز يتوقف على فهم الجائز ووجه التوقف ظاهر لا يخفى (قوله الواجب الخ) بدل من ثلاثة ويسمى ذلك ونحوه بدل مفصل من مجمل وقدم

الا القول بعدم كفايته (مقدمة) اعلم أن فهم العقائد الخمسين الآتية يتوقف على أمور ثلاثة الواجب

الواجب لشرفه واعقبه بالمستحيل لانه ضده والضد أقرب الاشياء خطورا بالبال عند ذكر ضده واخر الجائز لانه لم يبق له الا مرتبة التأخير (قوله والمستحيل) قيل السين والتاء فيه للطلب بمعنى انه طلب من المكلف أن يحيله أى يعتقد انه محال وضعف بأن هذا اسم لنحو الشريك بقطع النظر عن الطالب وهذا يوهم انه منظور للطلب فى هذه التسمية وليس كذلك واختار بعضهم انهما للطاوعة فهو مأخوذ من استحال مطاوع أحال يقال أحلته فاستحال قال اليوسى وبه نقل في التعبير بعض مشايخه قلت هو الظاهر اه ونظر فيه بأن المطاوعة توهم ان هذا وصف طرأ بتأثير الغير وليس كذلك ولا يمكن أن يكونا للصيرورة لانها تقتضى انه لم يكن محالا ثم صار وليس كذلك أيضا واستظهر بعض المحققين انهما زائدتان وفيه بعد لا يخفى (قوله والجائز) هو والممكن بمعنى فهما مترادفان (قوله فالواجب الخ) الفاء هنا ليست للتفريع بل للافصاح عن الشرط المقدر فهى فاء الفصيحة فكأنه قال اذا أردت بيان كل من هذه الامور الثلاثة فالواجب الخ واعلم أن الواجب ثلاثة أقسام ذاتى مطلق وذاتى مقيد وعرضى فالاول كذات الله سمى بذلك لانه واجب لذاته بمعنى ان وجوبه ليس بالنظر لغيره ووجوبه غير مقيد بشئ والثانى كالتحيز للجرم سمى بذلك لانه واجب لذاته بالمعنى المذكور ووجوبه مقيد بدوام الجرم والثالث كوجود ما فى وقت علم الله وجوده فيه سمى بذلك لان وجوبه ليس لذاته بل بالنظر لتعلق علم الله به ويأتى مثل هذه الاقسام فى المستحيل فيما يظهر فالمستحيل الذاتى المطلق كالشريك والذاتى المقيد كعدم تحيز الجرم والعرضى كوجود ما فى وقت علم الله عدمه فيه (قوله هو الذى) أى هو الامر الذى أعم من ان يكون ذاتا أو صفة أو نسبة كذات الله تعالى وصفاته وثبوت كل صفة من تلك الصفات له تعالى وأما ادراك تلك النسبة فليس بواجب بل هو جائز (قوله لا يتصور) اما بضم الياء مبنيا لما لم يسم فاعله بمعنى لا يدرك او بفتحها مبنيا للفاعل بمعنى لا يمكن لكن الاول انسب بكلام الشيخ بعد واعترض بأن الواجب قد يتصور عدمه اذ العقل قد يتصور المحال وأجيب بأنه أطلق التصور وأراد التصديق وأشار لهذا بقوله أى لا يصدق الخ والمراد به هنا الاذعان كما قاله الشيخ لا التصديق المنطقى والا لم يندفع الاعتراض فتأمل (قوله فى العقل) يحتمل ان أل فيه للعهد والمعهود الفرد الكامل ويحتمل أنها للاستغراق وعليه فيكون المراد كل عقل لكن بقطع النظر عن العلائق التى تمنع من ذلك كالشبه وحينئذ فلا يرد أن بعض العقول يتصور فيه عدم بعض الواجبات كعقل المعتزلة فانه يتصور فيه عدم القدرة ونحوها من صفات المعانى وكذا يقال فيما بعد هذا وكان الاولى أن لا يربط تعريف كل من الواجب

* والمستحيل والجائز فالواجب هو الذى لا يتصور فى العقل عدمه

والمستحيل

والمستحيل والجائز بالعقل لان التسمية بكل منها ثابتة وجد عقل أولا وذلك كأن يقول الواجب ما لا يقبل الانتفاء والمستحيل ما لا يقبل الثبوت والجائز ما يقبلهما وقد وقع لهم في حد العقل تعاريف كثيرة أحسنها انه نور روحاني تدرك به النفس العلوم الضرورية والنظرية ونسبته الى الروح من نسبة الشئ لما يشبهه واستفيد من هذا التعريف أن المدرك هو النفس والعقل انما هو آلة في الادراك ومثله في ذلك غيره من بقية القوى ولذا قال سم في الآيات اتفق المحققون على أن المدرك للكليات والجزئيات هو النفس الناطقة وان نسبة الادراك الى قواها كنسبة القطع الى السكين اه وبهذا كله يظهر أن في هنا سببية والمعنى هو الذى لا يكون العقل سببا وآلة لتصديق النفس بعدمه (قوله أى لا يصدق الخ) فيه تسمح لان المصدق في حقيقة هو النفس والعقل آلة كما تقرر ومثله يقال فيما بعد (قوله كالتحيز) هذا مثال لاحد أقسام الواجب وهو الواجب الذاتي المقيد (قوله للجرم) هو الجوهر فردا كان أو مركبا بخلاف الجسم فانه ما تركب من جوهرين فردين على رأى جمهور المتكلمين وقيل من ثلاثة وقيل من أربعة وقيل من ستة وقيل من ثمانية وقيل من ستة عشر وقيل من أربعة وعشرين وقيل من ستة وثلاثين وقيل من ثمانية وأربعين فأكثر في جميع ذلك فعلم من ذلك أن الجوهر الفرد حال انفراده لا يسمى جسما وهذا لا نزاع فيه وانما وقع النزاع في تسميته بذلك حال انضمامه الى جوهر آخر فقيل لا يسمى بذلك أيضا كما نقل عن الغزالى واختاره السعد ونسبه الى المحققين وقيل انه يسمى بذلك كما نقل عن الامام وجرى عليه السنوسى في شرح الكبرى حيث قال وانما يمتنع من تسمية الدقيق جسما حال انفراده وأما اذا انضم الى غيره سموا كل واحد منهما جسما لان حقيقة الجسم المؤلف وكل واحد من الجوهرين عند الاجتماع يصدق عليه انه مؤلف اه والى هذا أشار العباس بن ذكرى في أرجوزته حيث قال

والجسم في مصطلح الكلام * أقله جزآن بانتظام
حيث تألفا هما جسمان * تأليف ذين ذلك تأليفان

وقوله تأليف الخ كالتعليل لما قبله والمعنى لان مؤلف هذين الجزأين مؤلفان وكل مؤلف يصدق عليه انه جسم (قوله أى أخذه قدرا الخ) في هذا التفسير مسامحة لان حقيقة التحيز أن يمنع الجرم غيره من الحلول في الحيز كذا يؤخذ من كلام بعضهم وعليه فهذا تفسير باللازم لانه يلزم من أخذ الجرم قدرا من الحيز منع غيره من الحلول فيه فتأمل (قوله من الفراغ) أى الموهوم كما هو مذهب المتكلمين أو المحقق كما هو مذهب الحكماء ومعنى كونه موهوما على الاول أن ذلك بحسب وهم

أى لا يصدق العقل بعدمه
كالتحيز للجرم أى أخذه قدرا
من الفراغ

الشخص انه فراغ والا فهو فى الواقع مملوء بالهواء لكن للطافة أجزائه اذا جاء الجرم فى حيزه انضم بعضه الى بعض هذا وكلام بعضهم صريح فى أن معنى ذلك انه بحسب وهم الشخص انه وجودى وليس كذلك بل هو أمر اعتبارى لا وجود له فليتأمل (قوله والجرم كالشجر الخ) هذا تعريف بالتمثيل وقد تقدم تعريفه بالحقيقة (قوله فاذا قال لك الخ) الاظهر انه تفريع على التمثيل للواجب بالمعنى السابق بالتحيز للجرم وكذا يقال فى قوله الآتى فى مبحث الجائز فاذا قال قائل الخ (قوله من الارض) الظاهر انه كان عليه ان يسقطه لان الممتنع عدم أخذه محلا مطلقا وأما عدم أخذه محلا من الارض فجائز فليتأمل (قوله مثلا) يصح رجوعه لكل من الارض والشجر وقوله لا يصدق عقلك الخ جواب اذا (قوله بذلك) أى بذلك القول (قوله لان أخذها الخ) لعله أتى به للتوضيح والا فهو معلوم من التفريع (قوله محلا) عدم تعرضه هنا لذكر الارض يؤيد ما تقدم تنبيه (قوله لا يصدق الخ) تفسير لقوله واجب فهو على تقدير أى التفسيرية (قوله والمستحيل هو الذى) أى هو الامر الذى أعم من أن يكون ذاتا كالشريك أو صفة كالعجز أو نسبة كثبوت العجز لله تعالى كما مر نظيره فى الواجب وقوله لا يتصور راما بضم الياء أو فتحها على ما مر وقوله فى العقل أى بسببه كما علمت وقوله وجوده فيه ان ذلك يصير التعريف غير مانع لدخول كل من الاحوال وصفات السلوب والامور الاعتبارية فيه لانه يصدق عليه انه يصدق العقل بوجوده وأجيب بأن المراد بالوجود مطلق الثبوت والتحقق وحينئذ لا يرد ذلك لان العقل يصدق بثبوته وتحققه وهذا أحسن من الجواب بأن هذا تعريف بالاعم وقد أجازه المتقدمون من المناطقة اذ المقصود كما لا يخفى تمييز كل من الواجب والمستحيل والجائز عن أخويه فكيف يأتى بتعريف يشمل بعض افراد كل منها فافهم (قوله أى لا يصدق الخ) أشار به الى دفع الاعتراض على التعريف بأن العقل قد يفرض المستحيل ويدركه ومحصل الدفع ان المراد بالتصور التصديق كما تقدم (قوله فاذا قال الخ) كان الاولى أن يمثل أولا للمستحيل بخلو الجرم عن الحركة والسكون معا ثم يفرع ذلك عليه كما صنع فى سابقه وكما سيأتى فى لاحقه فان قيل انه مفرع على التعريف يضر بأنه لا يتفرع قبل بيان أن ذلك من افراده نعم قد يقال لم يصنع هذا الصنيع اتكالا على علم ذلك وشهرته (قوله قائل) عبر هنا وفيما يأتى بقائل وعبر فيما مر بشخص تفننا وهو ارتكاب فنين أى نوعين من التعبير وهو من المحسنات البديعية لما فيه من دفع ثقل التكرار اللفظى (قوله الجرم الفلانى) هذا كناية عن اسمه المعين فليس المراد ان القائل يقول هذا اللفظ بل المراد ان يعينه باسمه كان يقول ان الحجر أو الحائط مثلا (قوله خال) أى عار

والجرم كالشجر والحجر فاذا قال لك شخص ان الشجرة لم تأخذ محلا من الارض مثلا لا يصدق عقلك بذلك لان أخذها محلا واجب لا يصدق العقل بعدمه * والمستحيل هو الذى لا يتصور فى العقل وجوده أى لا يصدق العقل بوجوده فاذا قال قائل ان الجرم الفلانى خال

من الخلو بمعنى العرى (قوله عن الحركة والسكون) قد اشتهر عند المتكلمين ان الحركة انتقال الجرم من حيز الى حيز آخر والسكون ما عدا ذلك ولهم طريقة أخرى وهي ان الحركة هي الحصول الاول فيما عدا الحيز الاول أى الاستقرار الاول فى المكان الثانى أو ما فوقه من الثالث والرابع وهكذا والسكون ما عدا ذلك من الحصول الاول فى الحيز الاول ومن الحصول الثانى او ما فوقه مطلقا اى فى الحيز الاول وغيره على ما انحط عليه كلام السعد (قوله معا) احترز بذلك عما اذا قال ان الجرم الفلانى خال عن الحركة أو عن السكون فانه يصدق العقل به لانه ليس بمستحيل بل جائز فتفطن (قوله بذلك) أى بذلك القول (قوله لان خلوه الخ) وجه استحالة ذلك ان الجرم دائما اما متحرك اوساكن وبيان الحصر أن الجرم اما منتقل أولا فالاول للاول والثانى للثانى هذا على ما اشتهر عند المتكلمين من تعريف كل من الحركة والسكون وأما على مقابله فهو ان الجرم اما حاصل حصولا أول فى غير الحيز الاول فهو حينئذ متحرك واما حاصل حصولا أول فى الحيز الاول أو حصولا ثانيا أو ما فوقه مطلقا اعنى فى الحيز الاول أو فى غيره فهو حينئذ ساكن هذا هو المناسب فى بيان الحصر وأما ما قاله الجمهور فى ذلك من أن استقرار الجرم ان كان مسبوقا بحصوله فى حيز آخر فهو متحرك وان كان مسبوقا بحصوله فى ذلك الحيز فهو ساكن فقد اعترضه السعد بأنه غير تام اذ الجرم فى اول زمن وجوده لم يشمله الشق الاول ولا الثانى والواقع انه ساكن وبأن الشق الاول يشمل الساكن بعد الحركة اذ يصدق عليه ان استقراره مسبوق بحصول فى حيز آخر وان كان مسبوقا بحصول فى ذلك الحيز فليتأمل أفاده اليوسى (قوله لا يصدق العقل الخ) تفسير وكذا قوله و وجوده (قوله والجائز الخ) اعترض بأن هذا التعريف غير جامع لعدم شموله لكل من الامور الاعتبارية والاحوال الحادثة على القول بها والسلوب الحادثة فالاولى كالقيام والثانية ككون زيد عالما والثالثة كالعمى على القول بأنه عدم البصر ووجه عدم شموله لذلك انه لا يتصف بالوجود فلا يصدق العقل به لان ذلك فرع امكانه والجواب ان المراد بالوجود الثبوت والتحقق والمعنى ما يصدق العقل بثبوته تارة و بعدمه أخرى فيشمل ما ذكر (قوله تارة الخ) بهذا يندفع ما يرد على قولهم فى حد الجائز هو ما يصدق العقل بوجوده وعدمه من أنه كيف ذلك مع انه لا يمكن اجتماع الوجود والعدم فى شىء واحد فى آن واحد وحاصل الدفع أنه ليس المعنى على الاجتماع بل على ان الوجود يكون منفردا عن العدم وكذلك العدم يكون منفردا عن الوجود (قوله أخرى) أى تارة أخرى (قوله كوجود الخ) يعنى ان وجود ولد لزيد مثلا يصدق العقل بوجوده أى بثبوته وتحققه

عن الحركة والسكون معا لا يصدق عقلك بذلك لان خلوه عن الحركة والسكون مستحيل لا يصدق العقل بوقوعه و وجوده والجائز هو الذى يصدق العقل بوجوده تارة و بعدمه أخرى كوجود ولد لزيد

ثارة بوجوده تارة أخرى وقد فرع على الاشارة الاولى قوله فاذا قال قائل الخ وعلى الثانية قوله واذا قال ان زيدا الخ (قوله فاذا قال الخ) كان الاظهر في التفريع أن يقول فاذا قال قائل ان زيدا له ولد صدق عقلك بذلك واذا قال ان زيدا لا ولد له صدق عقلك بذلك لكنه قد فرع باللازم لانه يلزم من تصديق العقل بوجود الولد أو عدمه انه يجوز صدق الخبر به أى موافقته للواقع قلبنا أمل (قوله صدق ذلك) أى موافقته للواقع كما علمت لان الصدق موافقة الخبر للواقع وسيأتي توضيح ذلك (قوله في وجود ولد الخ) تفريع على اصل الكلام وأتى به للتوضيح واعلم انه يلزم من كون الوجود جائزا ان العدم جائز فقوله وعدمه تصريح باللازم (قوله جائز) كان الاولى ان يقول جائزان لكنه أفرد لتأويل بالمذكور وكذا ما بعد (قوله يصدق الخ) تفسير لقوله جائز (قوله فهذه الاقسام الخ) مفرع على قوله اعلم ان فهم العقائد الخ وفيه ان المفرع هو عين المفرع عليه فلا يصح التفريع لكنه صنع هذا الصنيع توصلا الى التفريع بعد (قوله عليها) أى على فهمها (قوله فتكون هذه الثلاثة) أى فهمها (قوله على كل مكلف) دخل في هذه الكلية الانس والجن دون الملائكة لانهم ليسوا مكلفين على التحقيق كما مر والى هذا رمز بقوله من ذكر وانثى اذ الملائكة لا يتصفون بذكورة ولا أنوثة وحد المكلف البالغ العاقل سليم الحواس ولو السمع أو البصر فقط الذي بلغته الدعوة فخرج الصبي ولو مميزا والمجنون وفاقد الحواس بأن كان اعمى أصم ابكم او الاولين فقط ومن لم تبلغه الدعوة فليس كل منهم مكلفا وطلب العبادة من الصبي المميز كالصلاة والصيام ليس لانه مكلف بل ترغيبا له فيها ليعتادها ان شاء الله تعالى (قوله لان ما يتوقف الخ) علة التفريع ما ذكر على ما قبله فكأنه قال وانما تفرع وجوب هذه الامور الثلاثة على توقف فهم العقائد عليها لان الخ واشار بذلك الى القاعدة المشهورة وهي أن كل ما يتوقف عليه الواجب يكون واجبا (قوله بل قال الخ) اضراب انتقالي لا ابطالي لانه لم يبطل ما قبله وغرضه بذلك الترقي عما قبله للمبالغة في الحث على تحصيلها (قوله امام الحرمين) اسمه عبد الملك بن عبد الله ولقب بذلك لاختصاره افتاء الحرم المكي والمدني فيه (قوله ان فهم هذه الثلاثة الخ) المتبادر من هذه العبارة ان المراد بفهم هذه الامور الثلاثة تصور مفاهيمها وهو المتبادر أيضا من عبارة السنوسي في شرح الصغرى وارتضاه جماعة من العلماء وقيل المراد بفهمها تصور بعض ماصدقاتها وذلك البعض هو المتداول بين العامة كثبوت التحيز للجرم وكاجتماع الضدين وكثبوت الحرارة للنار هذا ملخص ما كتبه المحققون فليتأمل (قوله نفس العقل) هذا خلاف التحقيق وهو ان العقل نور روحاني الى آخر ما تقدم (قوله أى لم يعرف

فاذا قال قائل ان زيدا له ولد جوز عقلك صدق ذلك واذا قال ان زيدا لا ولد له جوز عقلك صدق ذلك فوجود الولد لزيد وعدمه جائز يصدق العقل بوجوده وعدمه فهذه الاقسام الثلاثة يتوقف عليها فهم العقائد فتكون هذه الثلاثة واجبة على كل مكلف من ذكر وانثى لان ما يتوقف عليه الواجب يكون واجبا بل قال امام الحرمين ان فهم هذه الثلاثة هى نفس العقل فمن لم يعرفها أى لم يعرف

معنى الواجب الخ) اضافة معنى لما بعده من اضافة المدلول للدال وكذا ما بعده وهذا كالصريح فى حل كلام امام الحرمين على القول الاول والتأويل بتقدير مضافين بان يقال أى لم يعرف بعض افراد معنى الواجب الخ فيه تكلف واضح مع عدم مناسبته لسياق الكلام والمعنى ما عنى من اللفظ ويسمى مفهوما من حيث فهمه من اللفظ ومدلولا من حيث دلالة اللفظ عليه وماصدقا من حيث حصوله فى العقل وموضوعا من حيث وضع اللفظ له كذا يؤخذ من شرح رسالة الوضع (قوله فليس بعاقل) يقتضى انه غير مكلف وبه صرح بعضهم وما ذكر من ان من لم يعرفها فليس بعاقل رد بأن بعض الفرق ينكر جميع العلوم وهو من العقلاء بدليل تعرض الائمة لنا لمرتبتهم والرد عليهم (قوله فاذا قيل الخ) هو ومع قوله واذا قيل الجزاء الخ ومع قوله واذا قيل رزق الله الخ تفريع على التعاريف الثلاثة على اللف والنشر المرتب فالاول للاول والثانى للثانى وهكذا (قوله هنا) الاولى تأخير الظرف الى أن يذكره فى التعليل بأن يقول لان الواجب هنا الخ لانه متى قيل القدرة واجبة كان المعنى ما ذكره سواء كان هنا أى فى علم التوحيد اولا (قوله القدرة) أى مثلا كما هو واضح (قوله لان الواجب الخ) علة لقوله كان المعنى الخ (قوله كما تقدم) أى فى التعريف (قوله واما الواجب الخ) هذا اشارة لدفع ما قد يقال ما ذكره فى بيان معنى الواجب مخالف للمشهور من أنه ما يثاب الخ لانه كان الاظهر أن يقول واما المشهور من أن معناه ما يثاب الخ ايناسب قوله جوابا لاما فهو معنى آخر (قوله بمعنى الخ) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة للواجب والتقدير واما الواجب المفسر بمعنى الخ واضافة معنى لما بعده للبيان واعتبارهم الثواب فى تعريف الواجب أغلبى لا كلى فلا يرد عليه النظر المؤدى الى معرفة الله تعالى فانه واجب ومع ذلك لا يثاب عليه كما نص عليه ابن جماعة وشهاب الدين القرافى لان شرط حصول الثواب معرفة المثيب وذهب جماعة الى انه يثاب عليه وبه جزم السعد واعتمده بعضهم قال لان التعليل بما ذكر يقتضى ان المقلد لا يثاب على فعله وليس كذلك على الصحيح (قوله فهو معنى آخر الخ) محط الفائدة قوله ليس مرادا الخ والا فكونه معنى آخر لا خفاء فيه حتى يحتاج لذكره (قوله فلا يشتبه) أى فلا يلتبس لان اشتباه أمر بآخر اختلاطه به بحيث لا يتميز عنه (قوله الامر) أل فيه للجنس فشمل الامرين فكأنه قال فلا يشتبه عليك الامران أى أحدهما بالآخر (قوله نعم لو قيل الخ) استدراك على قوله ليس مرادا الخ الموهم انه لا يكون مرادا فيه أصلا (قوله اعتقاد قدرة الله) أى اعتقاد ثبوتها فهو على تقدير مضاف (قوله على ذلك) اسم الاشارة هنا وفيما بعد عائد على الاعتقاد (قوله ففرق الخ) متفرع

معنى الواجب ومعنى المتصل ومعنى الخاتم فليس بعاقل فاذا قيل هنا القدرة واجبة لله كان المعنى قدرة الله لا يصدق العقل بعدمها لان الواجب هو الذى لا يصدق العقل بعدمه كما تقدم وأما الواجب بمعنى ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه فهو معنى آخر ليس مرادا فى علم التوحيد فلا يشتبه عليك الامر نعم لو قيل يجب على المكلف اعتقاد قدرة الله تعالى كان المعنى يثاب على ذلك ويعاقب على ترك ذلك ففرق بين أن يقال

اعتقاد كذا واجب وبين
أن يقال العلم مثلا واجب
لانه اذا قيل العلم واجب
كان المعنى أن علم
الله تعالى لا يسدق العقل
بعدمه واما اذا قيل اعتقاد
العلم واجب كان المعنى
يثاب ان اعتقد ذلك ويعاقب
ان لم يعتقد فاحرص على
الفرق بينهما ولا تكن ممن
قلد في عقائد الدين فيكون
ايمانك مختلفا فيه فتخلد
في النار عند من يقول لا يكفي
التقليد قال السنوسي وليس
يكون الشخص مؤمنا اذا
قال أنا جازم بالعقائد ولو
قطعت قطعا قطعا لا أرجع
عن جزمي هذا بل لا يكون
مؤمنا حتى يعلم كل عقيدة
من هذه الخمسين بدليلها
وتقديم

على قوله فاذا قيل هنا الخ مع قوله نعم لو قيل يجب الخ وقوله بين أن يقال الخ أى بين قولهم يجب اعتقاد كذا الخ و بين قولهم العلم الخ ان قلت معنى القول التلفظ ولا معنى للفرق بين التلفظين قلت يجاب عن ذلك بتقدير مضاف والتقدير نفرق بين متعلق أن يقال اعتقاد كذا واجب و بين متعلق أن يقال العلم الخ والمتعلق هو المقول وقريب من ذلك أن يقال الفرق بين القولين من حيث المقول (قوله اعتقاد كذا) لفظ كذا في هذا التركيب ونحوه كناية عن شئ مخصوص فهو هنا كناية عن القدرة مثلا (قوله و بين أن يقال الخ) لا حاجة للاتيان ببين ثانيا الا لمجرد التوكيد ولم يقل و بين أن يقال كذا واجب على نسق ما قبله لانه لو قال ذلك لورد عليه أنه شامل لان يقال الصلاة واجبة ونحو ذلك مع انه لا فرق بينه و بين ذلك (قوله مثلا) أى او القدرة أو نحوها فالقصد به ادخال ذلك لا نحو الصلاة كما علمت (قوله لانه اذا قيل) هذا تعليل لقوله ونفرق الخ لكنه يغني عنه المفرع عليه لان المعروف ان المفرع عليه علة في التفريع (قوله فاحرص على الفرق الخ) أى احتفظ عليه بينهما أى بين القولين السابقين (قوله ولا تكن الخ) لو قدم هذه العبارة مع قوله قال السنوسي الخ عند الكلام على التقليد لكان أنسب كما لا يخفى (قوله في عقائد الدين) أى في المعتقدات التي هي من الدين والدين يطلق لغة على معان كثيرة منها الانقياد والجزاء والحساب واصطلاحا على الاحكام التي شرعها الله على لسان نبيه من حيث كونها يدان أى ينقاد لها وتلك الاحكام تسمى ايضا ملة من حيث كونها تملى وشرعا وشريعة من حيث كونها تشرع أى تبين (قوله فيكون ايمانك الخ) سيأتي الكلام على الايمان في الخاتمة ان شاء الله تعالى (قوله مختلفا فيه) أى لان بعضهم وهو من يقول بكفاية التقليد يقول بثبوته و بعضهم وهو من يقول بعدمها يقول بعدم ثبوته (قوله فتخلد في النار الخ) قال بعضهم الخلود في الاصل الثبات المديد دام أو لم يدم لانه لو كان اصله الدوام لكان التأبيد في قوله تعالى خالدين فيها أبدا تأكيدا لا تأسيسا والأصل خلافه لكن المراد هنا الدوام كما هو واضح (قوله لا يكفي التقليد) أى في الايمان (قوله قال السنوسي الخ) القصد من نقل هذه العبارة تأييد قوله فيكون ايمانك الخ (قوله اذا قال انا جازم بالعقائد) أى من غير أدلتها كما يؤخذ مما بعد (قوله ولو قطعت الخ) أى ولو توعد نى شخص بالتقطيع لا أرجع فليس المراد انه لو قطع بالفعل لا يرجع كما هو ظاهر (قوله قطعا قطعا) كلاهما توكيد (قوله عن جزمي هذا) أى الذى انا عليه الآن (قوله بل لا يكون الخ) اضراب انتقالي عن قوله وليس يكون الشخص الخ لا ابطالي لانه ليس نفيا لما قبله (قوله بدليلها) اى الاجمالي على ما مر وهذا توكيد كما يفهم من قوله يعلم (قوله وتقديم

هذا العلم) كان مقتضى الظاهر ان يقدم هذه العبارة فى صدر الرسالة او يؤخرها عن آخر المقدمة وأما ذكرها فى هذا المحل فغير ظاهر وجه مناسبته والمعنى ان تقديم الاشتغال بهذا العلم على الاشتغال بغيره واجب (قوله كما يؤخذ من شرح العقائد) ونص عبارته بعد كلام كثير وبالجملة هو أشرف العلوم من كونه اساس الاحكام الشرعية ورئيس العلوم الدينية وكون معلوماته العقائد الاسلامية وغايته الفوز بالسعادة الدينية والدنيوية وبراهينه الحجج القطعية المؤيد اكثرها بالادلة السمعية وما قيل من الطعن فيه والمنع منه فانما هو للمتعصب فى الدين والقاصر عن تحصيل اليقين والقاصد افساد عقائد المسلمين والخائض فيما لا يفتقر اليه من غوامض المتفلسفين والا فكيف يتصور المنع عما هو أصل الواجبات واساس المشروعات اه (قوله لانه الخ) علة لقوله كما يؤخذ الخ والضمير الاول لصاحب شرح العقائد وهو السعد التفتازانى وكذلك الضمير المستتر فى الفعل وأما الضمير البارز المتصل به فهو عائد لهذا العلم وكذلك الضميران بعد وقوله ينبنى الخ تفسير للاساس فهو الاصل الذى ينبنى عليه غيره (قوله لا يصح الحكم الخ) مفرع على التعليل فلهذا أنشد بعض العلماء تعريضا لمن اشتغل بعلم الفقه قبل الاشتغال بهذا العلم قوله

أيها المبتدى لتطلب علما * كل علم عبد لعلم الكلام
تطلب الفقه كى تصحح حكما * ثم أغفلت منزل الاحكام

أفاده السنوسى فى شرح الوسطى (قوله بوضوء شخص الخ) أى بصحة وضوئه او صحة صلاته ولو قال فلا يحكم بصحة وضوء الخ لكان أظهر (قوله الا اذا كان عالما) أى على القول بأن المقلد كافر وقوله أو جازما أى على القول بأنه مؤمن كما أشار لذلك بقوله على الخلاف فى ذلك ان قلت قوله اوجازما لا يقابل ما قبله كما هو ظاهر قلت المراد بقوله أو جازما انه جازم من غير دليل وحينئذ فلا خفاء فى مقابلته لما قبله (قوله ووجوده) تفسير لما قبله (قوله وكذا يقال الخ) لم يقل فيما تقدم وكذا يقال فى باقى الواجبات وفيما يأتى وكذا يقال فى باقى الجائزات لعله لعله بالمقايسة لكن قد يعكر على ذلك انه لو كان كذلك لذكره أولا دون ما بعده لذلك (قوله كان المعنى ان ذلك يصدق العقل بوجوده تارة و بعدمه أخرى) هذه نسخة وفى نسخة ثانية كان المعنى ان ذلك يصدق العقل بوجوده لانه من افراد الجائز الذى يصدق العقل بوجوده تارة و بعدمه أخرى والاولى أسبك والثانية كائرى (قوله ولنذكر لك الخ) فيه ادخال لام الامر على فعل المتكلم المبدوء بالنون وهو قليل كالمبدوء بالهمزة كما هو مبين فى محله لكنه قد وقع فى الكلام الفصيح كما فى قوله تعالى

هذا العلم فرض كما يؤخذ من شرح العقائد لانه جعله أساسا ينبنى عليه غيره فلا يصح الحكم بوضوء شخص أو صلاته الا اذا كان عالما بهذه العقائد أو جازما بها على الخلاف فى ذلك واذا قيل على الجزم مستحيل عليه تعالى كان المعنى ان الجزء لا يصدق العقل بوجوده تعالى ووجوده وكذا يقال فى باقى المستحيلات واذا قيل رزق الله زيدا دينارا يقال جائز كان المعنى أن ذلك يصدق العقل بوجوده تارة و بعدمه أخرى ولنذكر لك العقائد الخمسين

حكاية عن قول الكافرين للمؤمنين ولنحمل خطاياكم وأتى بالنون الدالة على العظمة تحدثا بالنعمة قال تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وانما صنع هذا الصنيع ولم يذكرها مفصلة من أول الامر لتكون العقائد أوقع في النفس اذ ما ذكر أولا مجملا تتشوق النفس اليه وتتطلبه فاذا ذكر ثانيا مفصلا كان أرسخ في النفس مما ذكر مفصلا من أول وهلة (قوله مجملة) حال من العقائد وقوله مفصلة حال من الضمير العائد عليها (قوله انه يجب الخ) اعلم ان المولى سبحانه كلفنا بمعرفة الصفات الآتية على سبيل التفصيل وكذلك اضدادها وبمعرفة ما عدا ذلك من باقي كل من الكمالات والنقائص على سبيل الاجمال لا على سبيل التفصيل وان كان جائزا كما هو مذهب جمهور أهل السنة خلافا للمعتزلة القائلين بمنعه لانه لا يطاق اذا علمت ذلك علمت ان في كلام الشيخ اقتصارا على الواجب والمستحيل التفصيليين اذ ليس فيه تعرض للاجماليين كما هو واضح (قوله صفة) المراد بها هنا ماليس بذات وجوديا كان أولا كما هو أحد اطلاقيها والثاني الامر الوجودي القائم بالموصوف وانما كان المراد هنا الاول لان هذه الواجبات منها ما هو عدمي ومنها ما هو وجودي ومنها ما هو واسطة كما سيأتي (قوله ويستحيل عليه عشرون) أي صفة ففيه الحذف من الثاني لدلالة الاول وهو كثير مشهور بخلاف الحذف من الاول لدلالة الثاني (قوله في حقه) أي على ذاته ففي بمعنى على وحق بمعنى الذات (قوله فهذه احدى وأربعون) تفريع بما علم من العدد قبله وكذا يقال فيما بعد (قوله للرسل) لم يقل للانبياء مع انه أعم نظرا الى ان مجموع ماذكره الذي من جملته التبليغ وضده خاص بالرسل ويحتمل أن يراد بالرسل مطلق الانبياء ويراد من التبليغ ما يشمل تبليغ أنه نبي ومن ضده ما يشمل كتمان ذلك وما قيل من أنه لم يقل ذلك نظرا لكون الرسول أخص من النبي ومعرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم سهو لانه لا يصح الا اذا كان المذكور التعريف كما لا يخفى (قوله في حقهم) أي على ذاتهم كما مر (قوله تحرير الكلام) أي تخليصه على وجه محمود بحيث يكون غير مخل بالمقصود (قوله ان شاء الله تعالى) انما قال ذلك امتثالا لقوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله والسبب في ذلك ان الانسان اذا قال سأفعل كذا لم يبعد ان يموت قبل فعله ولم يبعد أيضا انه يعوقه عنه لو بقي حيا عائق وحينئذ يصير كاذبا فيما وعد به فطلب ان يقول ان شاء الله حتى اذا تعذر الوفاء بذلك الوعد لم يصر كاذبا ﴿تنبيه﴾ اختلف هل يجوز للشخص اذا قال أنا مؤمن ان يقول ان شاء الله أولا فقالت الاشاعرة بالاول والماتريدية بالثاني وجعل بعضهم الخلاف لفظيا حيث حمل الاول على ما اذا قال ذلك نظرا للمآل والثاني

مجملة قبل ذكرها مفصلة
فاعلم أنه يجب لمولانا
تعالى عشرون صفة
ويستحيل عليه عشرون
ويجوز في حقه تعالى أمر
واحد فهذه احدى وأربعون
ويجب للرسل أربعة
ويستحيل عليهم أربعة
ويجوز في حقهم عليهم
الصلاة والسلام أمر واحد
فهذه الخمسون وسيأتي
تحرير الكلام عند ذكرها
مفصلة ان شاء الله تعالى

علي ما اذا قاله نظرا للحال فآل الامر الى أنه يجوز نظرا للمآل اتفاقا ويمتنع نظرا للحال كذلك هذا وحكى بعضهم الخلاف على غير ذلك الوجه حيث قال فجوزه الشافعي ومنعه مالك وأبو حنيفة وقال بعض أتباع مالك بوجوب ذلك ثم قال أعني من حكى الخلاف ومحل ذلك اذا لم يرد الشك او التبرك والا امتنع في الاول اجماعا وجاز في الثاني كذلك وقد نظم بعض الافاضل حاصل هذا المقال

من قال انى مؤمن يتبع من * مقاله ان شاء ربي يافطن
وذا لمالك و بعض تابعيه * يوجب أن يقول هذا يانبيه
ومثل مالك الحنفي * والشافعي جوزه ذا عارف
وامنعه اجماعا اذا أراد به * الشك في ايمانه يامنتبه
كعدم المنع اذا به يراد * تبرك بذكر خالق العباد
فالخلف حيث لم يرد شكا ولا * تبركا فكن بذا محتفلا

(قوله الاول من الصفات الخ) انما قدم الوجود جريا على دأب المتكلمين من التصدير به وانما التزموا ذلك لكونه أساس الالهيات واعلم انه اتفق جميع الفرق على وجود الصانع سوى شرذمة قليلة من الدهرية على ما في شرح المعالم قالت بتعطيل الصانع مع اثبات العالم كان في الازل أجزاء تتحرك على غير استقامة فاختلطت اتفاقا فحصل منها هذا العالم هذا وقال السعد في شرح المقاصد بعد ان ذكر أدلة وجود الصانع وخالفت الملاحدة في وجود الصانع لكن لا بمعنى انه لا صانع للعالم بل بمعنى انه متنزه عن أن يتصف بالوجود لانه من المتقابلات وهو متعال عن أن يتصف بشيء منها مبالغة في التنزيه ولا خفاء في انه هذيان بين البطلان ولا يخفى أن بين هذا وما قبله من المخالفة ما هو بين (قوله الواجبة له تعالى) أتى بذلك للتنصيص على وجوب صفاته تعالى (قوله الوجود) أي الذاتي بمعنى انه لذاته أي ليس بتأثير الغير وهذا هو المشار اليه بقولهم موجود لا من علة فليس المراد من قولهم الذاتي ان الذات علة فيه اذ لا يقوله عاقل وانما عبروا بذلك مع كون ظاهره ليس مرادا لضيق العبارة عليهم كما أفاده عبد الحكيم (قوله واختلف في معناه) أي في معنى الوجود من حيث هو أي لا بقيد كونه صفة له تعالى فالكلام الآتي في الوجود الشامل لوجوده تعالى و وجود الحوادث كما يعلم مما يأتي (قوله فقال الخ) بيان للخلاف قبله لكنه اقتصر في بيانه على قولين فقط وزاد بعضهم أقوالا أخر من أرادها فليراجع حكمة العين (قوله الوجود هي الخ) اعلم أن التعريف المثبتة لجميع هذه الصفات مجرد رسوم وليست حدودا لانها لم تعلم لنا بالكنه والحقيقة وانما أنث الضمير مراعاة للخبر وفي بعض النسخ تذكيره نظرا

الاول من الصفات الواجبة له تعالى الوجود واختلف في معناه فقال غير الامام الاشعري ومن تبعه الوجود هي الحال الواجبة للذات ما دامت الذات

للمبتدأ وكل صحيح اهو القاعدة من انه اذا وقع ضمير بين مذكر ومؤنث جاز مراعاة
كل منهما وخرج بقوله الحال ماليس بحال كصفات السلوب وصفات المعاني وبقوله
الواجبة الحال التي ليست بواجبة ككونه زيد عالما وكونه قادرا والمراد بالذات
هنا كل مايصح اتصافه بالوجود ولو قائما بغيره ألا ترى ان البياض مثلا قائم بغيره
مع كونه متصفا بالوجود وقوله مادامت الذات أتى به لدفع مايرد على قوله الواجبة
للذات لا يظهر الا بالنسبة للقديم وحاصل الدفع أن المراد الواجبة للذات مدة
دوامها ولا ريب في جريان ذلك في القديم والحادث وانما أظهر في محل الاضمار
لانه لو أضمر لتوهم عود الضمير على الحال وهو غير صحيح (قوله وهذه الحال الخ)
هذه الجملة معتبرة من التعبير بفعال او للسال أي والحال ان هذه الحال لا تعلل
الخ وعدل عن قول بعضهم غير معللة بعلة لايهامه انه خبر مع ان قد تكون ناقصة وهو
ليس بصحيح (قوله ومعنى كونها حالا الخ) اعلم أن الاشياء أربعة أقسام موجود
ومعدوم وحال وأمر اعتباري فالاول ماتصح رؤيته وهو أعلاها درجة والثاني
مالا ثبوت له وهو أحطها درجة والثالث مايكون واسطة بين الموجود والمعدوم
وهو أحط درجة من الموجود وأعلى درجة من كل من الامر الاعتباري والمعدوم
والرابع له قسمان اختراعي وانتزاعي فالاول ماليس له تحقق في نفسه بل يفرضه
الشخص ويخترعه كبخل الكريم وكرم البخيل والثاني ماله تحقق في نفسه ككرم
الكريم وبخل البخيل وماتقرر من كون الاشياء أربعة على القول بثبوت
الاحوال وأما على القول بأن لا حال وهو الحق فهي ثلاثة كما سيأتي ان شاء الله تعالى
(قوله لم ترتق) أي لم تصعد وقوله الى درجة الموجود أي منزلته ورتبته وقوله حتى
تشاهد مفرع على المنفي لا على النفي وكذا مابعده (قوله ولم تنحط) أي تنخفض
وتنزل وقوله الى درجة المعدوم أي منزلته كما مر نظيره (قوله حتى تكون عدما)
أي ذات عدم فهو على تقدير مضاف وقوله محضا أي لا يشوبه شائبة الثبوت (قوله
بل هي واسطة الخ) اضراب انتقالي عما قبله (قوله فوجود زيد الخ) لو قدم
هذا على قوله ومعنى كونها حالا الخ لكان أولى وكان مقتضى الظاهر أن يدخل
التفريع وهذه الحال غير معللة بعلة (قوله مثلا) راجع لزيد (قوله أي لا تنفك
عنها) أي بل هي ثابتة لها ولازمة لها مادامت الذات ثابتة (قوله انها لم تنشأ الخ)
أي لم تلازم شيئا آخر غير الذات (قوله عن شئ) اعلم أن الشئ في الاصطلاح
هو الموجود وقال بعضهم بشموله للمعدوم واختلف هل يجوز اطلاقه عليه تعالى
أولا والصحيح الاول كما يدل عليه قوله تعالى قل أي شئ أكبر شهادة قل الله وقوله
كل شئ هالك الا وجهه بناء على الاصل من أن الاستثناء متصل فهو تعالى شئ لكن

وهذه الحال لا تعلل بعلة
ومعنى كونها حالا انها لم ترتق
الى درجة الموجود حتى تشاهد
ولم تنحط الى درجة المعدوم
حتى تكون عدما محضا بل
هي واسطة بين الموجود
والمعدوم فوجود زيد مثلا
حال واجبة لذاته أي لا تنفك
عنها ومعنى قولهم لا تعلل
بعلة انها لم تنشأ عن شئ

دمّ كالاشياء فلا تساوي بين شيئيته وشيئية غيره كما ذكره السعد (قوله بخلاف الخ) أي وهذا متلبس بخلاف الخ (قوله مثلا) يصح رجوعه لكل من زيد وقادرا (قوله فانه نشأ عن قدرته) أي لزمها هذا هو المراد وان كان التعبير بنشأ يوهم ماهو مذهب المعتزلة من ان الله تعالى خلق للعبد قدرة وعلما وارادة ونحو ذلك ثم نشأ عنها الكون قادرا والكون عالما والكون مريدا وهكذا وأما مذهب أهل السنة فهو انه تعالى كما خلق للعبد القدرة خلق له الكون قادرا ونحوه وان بينهما التلازم وهذا هو مرادهم بالتعليل حيث أطلقوه اذا علمت ذلك علمت انه كان الاولى أن يعبر هنا وفيما مر وفيما يأتي بغير تلك العبارة لما فيها من ايهام ماتقدم (قوله فكون زيد الخ) أشار به الى محل الاجتماع والافتراق فقوله حالان الخ اشارة الى الاول وقوله الا أن الخ اشارة الى الثاني والحاصل أن الحال قسمان ماليس معللا بعلة وهو الصفات النفسية وماهو معلل بعلة وهو الصفات المعنوية (قوله قائمان بذاته) أي ثابتان لها هذا هو المراد وان كان التعبير بقائمان قد يوهم أنهما وجوديان (قوله غير محسوسين الخ) المحسوس هو المدرك بالحاسة لكنه أراد بقوله المحسوسين المدركين فقط فيكون فيه تجريد لقوله بعد بحاسة الخ (قوله من الحواس الخمس) هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس هذه هي حواس الانسان وأما حواس الارض فهي البرد والريح والجراد والمواشي كما في القاموس (قوله الا أن) أي لكن (قوله ينشأ عنها) أي يلازمها كما علم مما مر وقوله لا علة له أي لا ملزوم له كما علمت (قوله وهذا ضابط) اسم الاشارة عائد الى التعريف السابق وسماه ضابطا اشارة الى ما تقدم من أن تعاريف هذه الصفات ليست حدودا وانما هي رسوم وضوابط وغرضه بهذا التنبيه على أن ماتقدم من التعريف ليس خاصا بالوجود وبه يعلم انه تعريف بالاعم لشموله لغير الوجود من الصفات النفسية فتأمل (قوله النفسية) سميت بذلك لانها لا تستلزم الا النفس أي الذات بخلاف المعنوية فانها كما تستلزم الذات تستلزم المعاني (قوله وكل حال الخ) في بعض النسخ فكل حال بالفاء وهي أولى لان المقام للتفريع وأجاب الشيخ عما في النسخة الاولى بأن الواو للتفريع كالفاء لانها قد تأتي لذلك وان كان قليلا وشملت هذه الكلية الوجود والتحيز للجرم وكون الجوهر جوهرا والعرض عرضا والبياض بياضا الى غير ذلك وقوله غير معللة الخ لفظ غير اما منصوب فيكون حالا من الحال أو مجرور فيكون صفة لها بعد صفتها بقائمة وليس وصفا للذات كما علم مما مر (قوله تسمى صفة نفسية) اعلم انه تعالى ليس له صفة نفسية الا الوجود كذا قال بعضهم لكن نقل اليوسي أن قوما من المتكلمين ذهبوا الى أن الله تعالى بخلاف خلقه

بخلاف كون زيد قادرا فلا
فانه نشأ عن قدرته فكون
زيد قادرا مثلا ووجوده
حالان قائمان بذاته غير محسوسين
بحاسة من الحواس الخمس
الا أن الاول له علة ينشأ عنها
والثاني لا علة له
وهذا ضابط للحال النفسية
وكل حال قائمة بذات غير معللة
بعلة تسمى صفة نفسية

صفات نفسية لا نهاية لها ما منها الجلال والعظمة اه (قوله وهي التي الخ) هذا
اشارة الى ضابط آخر للصفة النفسية أخصر من الضابط السابق (قوله بالعقل)
الباء فيه للآلة كما مر (قوله وتدرك) تفسير لقوله تتصور وكذا قوله وأدركته
فهو تفسير لقوله تصورته (قوله الا بصفتها النفسية) كان مقتضى الظاهر أن
يقول الا بها ففيه الاظهار في مقام الاضمار لكن حمله على ذلك قصد التوضيح (قوله
فذات الله تعالى غير وجوده الخ) استدلوا على ذلك بقياس من الشكل الثاني
وهو ذاته تعالى غير معلومة لنا ووجوده معلوم لنا ونتيجته ذاته تعالى غير وجوده
وبحث فيه بأنه ان أريد بالعلم في مقدمتيه العلم بالكنه والحقيقة فالاولى منهما
مسلمة والثانية ممنوعة لانا لا نعلم وجود الله بذلك وان أريد بالعلم فيهما العلم بوجه ما
فالعكس لانا نعلم ذات الله بذلك وان أريد به في الاولى العلم بالكنه والحقيقة
وفي الثانية العلم بوجه ما لم ينتج لعدم اتحاد الحد الوسط وكذا ان عكس ذلك بان
أريد في الاولى العلم بوجه ما وفي الثانية الكنه والحقيقة فلا ينتج لما ذكر مع ان
الاولى ممنوعة كما لا يخفى على انه قاصر على وجود الذات العلية مع ان المدعى ما هو أعم
وهذا انما هو بحث في الدليل والا فكون الوجود غير الموجود مسلم لانه هو
التحقيق لكن لا على انه حال بل هو أمر اعتباري كما سيأتي فليتفطن (قوله وقال
الاشعري الخ) هذا مقابل لما قبله وجعل جماعة الخلاف لفظيا وعليه مشى صاحب
الجوهرة في شرحها فحمل هذا القول على ان الوجود ليس زائدا في الخارج بحيث
تصح رؤيته كالسواد والبياض بل هو حال فلا ينافي القول السابق بل هو راجع
اليه والتحقيق ان الخلاف حقيقي لانه ان أبقينا عبارة الاشعري على ظاهرها كما
عليه جمع وهو المتبادر من عبارة الشيخ فظاهر وان أولناها بما قاله السعد وغيره
من المحققين من أن المراد بكون الوجود عين الموجود أنه غير زائد عليه في الخارج
بل هو أمر اعتباري فكذلك لان القول بالغير يمشي على انه حال والقول بالعينية
على انه وجه واعتبار هذا وقال بعضهم اعلم ان الذي يجب على المكلف أن يعرفه
ان ذات الله تعالى محققة ثابتة بحيث لو كشف عنا الحجاب لرأيناها دون أن يعتقد ان
الوجود عينها أو غيرها الا ان الخوض في ذلك بحث عما لا نعلم فالاسلم الامساك عنه
(قوله فعلى هذا وجود الله الخ) فيه ان المبني هو عين المبني عليه الا أن يقال احتلفا
بالاجمال والتفصيل لان المبني عليه مجمل والمبني مفصل (قوله غير زائد الخ) تفسير
لقوله عين ذاته وهذا ربما يشعر بتأويل عبارة الاشعري بما تقدم لكن لا يتمشى
على ذلك باقي عبارته فتأمل (قوله وعلى هذا لا يظهر الخ) تبع فيه الشنبري حيث
قال في شرح الصغرى ان في عد الوجود صفة على كلام الاشعري تسمحا اه وأنت

وهي التي لا تعقل الذات
بدونها أي لا تتصور الذات
بالعقل وتدرك الا بصفتها
النفسية كالتحيز للجرم فانك
ان تصورته وأدركته أدركت
أنه متحيز وعلى هذا القول
وهو كون الوجود حالا فذات
الله تعالى غير وجوده وذوات
الحوادث غير وجوداتها
وقال الاشعري ومن تبعه
الوجود عين الموجود فعلى
هذا وجود الله عين ذاته غير
زائد عليه في الخارج ووجود
الحادث عين ذاته وعلى هذا
لا يظهر عد الوجود صفة

حرير بأن ذلك مبني على ابقاء كلام الاشعري على ظاهره فان جرينا على ما هو الحق من تأويله بما تقدم كان عد الوجود صفة ظاهرا الا تسامح فيه لما مر من أن الصفة فقط الموصوفة على ما ليس بذات (قوله لان الوجود عين الذات والصفة غير الذات) يحتمل أنه أشار بهذا إلى قياس اقتراني نظمه هكذا الوجود عين الذات وكل ما كان كذلك فليس بصفة لان الصفة غير الذات فذكر الصغرى وأشار لتعليل الكبرى بقوله والصفة الخ (قوله بخلافه) أي عد الوجود صفة (قوله فان جعله الخ) تعليل لقوله بخلافه ولو قال فانه ظاهر لكان أظهر لان المحدث عنه الجدل كن حمله على ذلك قصد التوضيح (قوله ثابتة له تعالى) خبران (قوله ان ذاته تعالى الخ) لا يخفى ان هذا تفسير مراد والا فظاهر العبارة فاسد (قوله بحيث الخ) الباء للملابسة أي حال كونها متلبسة بهذه الحالة (قوله فذات الله تعالى محققة) أي على كل من القولين وقوله الا أن بمعنى لكن (قوله وهي هو الخ) كان المناسب لما قبله أن يقول وهو هي كما هو ظاهر للمتأمل (قوله والدليل على وجوده تعالى الخ) فيه أن هذا الدليل انما دل على وجود موجد ولم يستفد منه ان هذا الموجد هو الله أو غيره كما صرح به فيما يأتي وسيأتي الجواب عنه ان شاء الله تعالى وانما دل على وجوده ولم يقل على وجوب وجوده كما وقع في عبارة بعض المتكلمين ليتوصل الى ذكر القدم والبقاء بعد ذلك بلا تكرار ولو عبر بما ذكر لم يمكنه التوصل الى ذلك لان في ذكرهما حينئذ تكرارا لكن قد يقال انه مغتفر لانه لا يستغنى في هذا الفن بلزوم عن لازم كما لا يستغنى فيه بعام عن خاص (قوله حدوث العالم) لا يخفى ان الدليل انما هو العالم واما حدوثه فهو جهة الدلالة لا الدليل وأجيب بأن الحدوث لما كان جهة الدلالة كان هو الدليل فاطلقه عليه تجوزا هذا بناء على ما هو الظاهر من العبارة من أن الدليل مفرد ويحتمل انه مركب وعليه فيكون في الكلام حذف مضاف والتقدير مفيد حدوث الخ أي مع ضميمة وذلك المفيد هو المقدمة الصغرى القائلة العالم حادث وتلك الضميمة هي المقدمة الكبرى القائلة وكل حادث لا بد له من محدث ويؤيد هذا قوله بعد فاصل الدليل ان تقول الخ ولا يخفى ما فيه من التكلف فالاولى الاول ويؤيد قوله في تفسير الدليل السابق انه اداة يرشد ما الدليل على وجوده تعالى أن يقال هذه المخلوقات الخ والعالم بفتح اللام والكسر نادر وقد اختلف في مسماه على أقوال كثيرة كما أفاده العلامة اليوسي منها انه كل موجود فيه علامة يمتاز بها عن غيره ولو جمادا ومنها أنه كل من يتصف بالعلم وهو الانسان والملك ومنها أنه الجن والانس ومنها أنه ثمانية عشر ألف عالم قوله أي وجوده الخ) اعلم أن للحدوث معنيين أحدهما وهو الحقيقي الوجود بعد

لان الوجود عين الذات والصفة غير الذات بخلافه والاولى ان جعله على القول الاول وجوب صفة ظاهر ومعنى الوجود له تعالى على الاول ان الصفة النفسية التي هي حال ثابتة له تعالى ومعناه على الثاني أن ذاته تعالى وجودها محققة في الخارج بحيث لو كشف عنا الحجاب لرأيناها فذات الله تعالى محققة الا أن الوجود غيرها على الاول وهي هو على الثاني والدليل على وجوده أي على حدوث العالم أي ... بعد العدم والعالم ... [illegible]

لعدمه وثانيهما وهو المجازي مطلق التحقق بعد ذلك فالحادث حقيقة الموجود بعد ان كان معدوما والحادث مجازا المتجدد بعد ذلك وعلى الثاني فالحادث يشمل كلا من الحال والامر الاعتباري بخلافه على الاول (قوله أجرام) جمع جرم وقد تقدم الكلام عليه (قوله كالذوات) جمع ذات وهي أعم من الجرم لانفرادها فيه تعالى بناء على الصحيح من جواز اطلاقها عليه لانه وردت في أحاديث ذكرها ابن حجر منها حديث تفكروا في كل شئ ولا تفكروا في ذات الله أفاده اليوسي قال ونقل عن السبكي الوقف اه وأنت خبير بأنه ليس المراد بالذوات هنا ما يشمل ذاته تعالى بل المراد بها خصوص الاجرام فقط (قوله وأعراض) أي وأحوال على القول بها والاعراض جمع عرض وهو عند المتكلمين المعنى لو جودي الحادث فهو أخص من الصفة لانفرادها في صفة المولى تبارك وتعالى وظاهر كلامه ان العالم اجرام واعراض فقط وسيأتي التصريح به في عبارته وهو مذهب جمهور ائمة كلامن وأثبت الغزالي قسما آخر ليس جرما ولا عرضا وسماه جوهرا مجردا يعني عن المادة التي تركب منها غيره وجعل منه الملائكة واللطيفة المسماة بالنفس وهو مذهب الحكماء فهو موافق لهم في ذلك ﴿تنبيه﴾ اختلف هل الاعراض تبقى زمانين فأكثر أولا والتحقيق الاول وان جرى الاشعري على الثاني لانه كما قاله بعضهم نزغة من نزغات الفلاسفة وعليه فالصحيح ان الله يخلق مثلها عند انعدامها خلافا لمن قال يعيدها بأعيانها أفاده شيخ شيخنا في حاشية الهدهدي (قوله كالحركة) الكاف هنا للتمثيل بخلاف التي قبلها فانها للاستقصاء فيما يظهر هذا وفي التمثيل بكل من الحركة والسكون للاعراض نظر لان العرض خاص بالوجودي كما مر وذلك أمر اعتباري فتأمل (قوله والالوان) أي كالبياض والسواد (قوله وانما كان الخ) بين به علة دلالة حدوث العالم على وجوده تعالى (قوله لانه) أي العالم وهذا أولى من قول بعضهم في مثل ذلك أي الحال والشان لقول ابن هشام متى أمكن حمل الضمير على غير الحال والشان كان الاولى تفسيره بذلك الغير لان ضمير الشان غير قياسي (قوله بنفسه) الباء للسببية لكن لا يظهر معناها لا بالنسبة للمقابل وهو أنه حادث بسبب موجد (قوله من غير الخ) تفسير للمراد من قوله بنفسه (قوله يوجده) غير محتاج اليه (قوله لانه قبل وجوده الخ) تعليل لعدم صحة كونه حادثا بنفسه وظاهر أن هذا الظرف ليس على عمومه والا لشمل الازل وهو لا يصح أن يكون وجود العالم فيه مساويا لعدمه فيه اذ وجوده فيه ممتنع بخلاف عدمه فيه فانه واجب وعلم من هذا أن الازل فرغ قبل خلق شئ من العالم فقولهم الازل ما قبل خلق العالم فيه تساهل والذي حملهم عليه التقريب فقط كما قاله الشيخ وغيره وهذا

أجرام كالذوات والاعراض كالحركة والسكون والالوان وانما كان حدوث العالم دليلا على وجود الله تعالى لانه لا يصح أن يكون حادثا بنفسه من غير موجد يوجده لانه قبل وجوده

الضمير أخفى المتصل بأن عائد للعالم كالضمائر التى قبله وكذلك الضمائر التى بعده مما يناسب فيه ذلك بخلاف ما لا يناسب فيه فانه عائد للوجود فتأمل (قوله كان وجوده الخ) إى لانه يجوز أن يوجد ويجوز أن يبقى على عدمه فنسبتا الوجود وبقاء العدم اليه متساويان وهذا هو المشهور عندهم وقيل بقاء العدم أرجح لان العدم هو السابق فالاصل بقاؤه وعليه فاللازم على وجود العالم بنفسه ترجح المرجوح من غير مرجح وهو أظهر فى الاستحالة من ترجح أحد المتساويين من غير ذلك (قوله لعدمه) أى لبقاء عدمه وكذا يقال فيما بعد كما يؤخذ من كلامه فى المثال الآتى وقد أشرت الى ذلك فى القولة السابقة (قوله فلما وجد الخ) هو وما بعده من تتمة التعليل كما هو ظاهر (قوله وزال عدمه) توضيح لما قبله (قوله فلا يصح الخ) مفرع على قوله وقد كان الخ أو أنه جواب شرط محذوف والتقدير واذا كان كذلك فلا يصح الخ (قوله بنفسه) قد علمت أن معنى الباء لا يظهر الا فى المقابل (قوله فتعين الخ) مفرع على التفريع الذى قبله (قوله وهو الذى الخ) الضمير الاول عائد للمرجح والثانى للموصول والمتبادر من ظاهر سياق العبارة أنه عائد للوجود وعليه فيصير المعنى وهو الذى أوجد الوجود وفيه ركاكة فالأظهر أنه عائد للعالم وان كان بعيدا مما يقتضيه ظاهر العبارة ولو قال بدل قوله فتعين الخ فتعين ان للعالم محدثا غيره وهو الخ لسلم من ذلك فليتأمل (قوله لاستحالة ترجح أحد الامرين الخ) هكذا بصيغة التفعل وما فى كثير من النسخ من التعبير بصيغة التفعيل ليس على ما ينبغى لكن كثيرا ما يؤولون التفعيل بالتفعل وهذا تعليل للمحذوف والتقدير وانما كان المفرع عليه وهو كون الوجود مساويا للعدم مستلزما للفرع وهو عدم صحة كونه ترجح على العدم بنفسه لاستحالة ترجح الخ وأخصر من هذا أن يقال هو علة غاية المفرع عليه للفرع أى لكونه علة له هذا كله بناء على ان قوله فلا يصح الخ مفرع على ما قبله فان جعل جواب شرط محذوف كما مر كان قوله لاستحالة ترجح الخ علة للملازمة بين الشرط والجواب فتأمل (قوله محال) أى لما فيه من اجتماع الرجحان والمساواة وهما ضدان لا يجتمعان كما قاله بعضهم (قوله مثلا) معمول لمحذوف والتقدير أمثل مثلا وغرضه توضيح الكلام السابق كما هو قاعدة المثال كما مر (قوله فى سنة كذا) لو حذفه ما ضره لكن قد أفاد الشيخ أنه لو حذفه لشملت العبارة جواز وجوده فى الازل لكن كان الاظهر أن يعبر بدل ذلك بقوله فيما لا يزال (قوله وزال عدمه) توضيح مثل ما مر (قوله لا من نفسه) توضيح أيضا (قوله فخاصل الدليل) الاولى التعبير بالواو بدل الفاء لان تقريره بالكيفية التى ذكرها لم يعلم مما سبق حتى يأتى بفاء التفريع لا أن يقال انها فاء الفصيحة كما

كان وجوده مساويا لعدمه فلما وجد وزال عدمه علمنا أن وجوده ترجح على عدمه وقد كان هذا الوجود مساويا للعدم فلا يصح أن يكون ترجح على العدم بنفسه فتعين أن له مرجحا غيره وهو الذى أوجده لان ترجح أحد الامرين المتساويين من غير مرجح محال مثلا زيد قبل وجوده يجوز أن يوجد فى سنة كذا ويجوز أن يبقى على عدمه فوجوده مساو لعدمه فلما وجد وزال عدمه فى الزمن الذى وجد فيه علمنا أن وجوده بموجد لا من نفسه فحاصل الدليل

يقال في نظائره (قوله أن تقول الخ) محصله أنه مركب من مقدمتين صغرى وهي العالم حادث وكبرى وهي كل حادث لا بد له من محدث (قوله من اجرام واعراض) بيان للعالم (قوله وهذا الذى) اسم الاشارة عائد على النتيجة ويؤخذ من هذه العبارة اعتراض على المتكلمين في جعلهم هذا الدليل دليلا على وجوده تعالى ويجاب بانهم لاحظوا مع ذلك ما ورد عن الانبياء عليهم الصلاة والسلام من الاحاديث الدالة على أن هذا الموجد مسمى بكذا وكذا ولا يرد على ذلك أن الادلة النقلية لا يستدل بها على هذه العقائد لانه لم يستدل بها على نفس العقيدة وانما استدل بها على التسمية فقط (قوله بلفظ الجلالة) أى باللفظ الدال على الجلالة بمعنى العظمة وذلك اللفظ هو الله (قوله الشريف) من الشرف وهو العلو أى الشريف العالى الرتبة وعن سيدى على وفائه كان يقول في قوله تعالى وكلمة الله هي العليا هو لفظ الله لانه أعلى مرتبة من سائر الاسماء وهذا مبنى على التحقيق من ان أسماءه تعالى متفاوتة في الشرف وعن ابن عربي انها متساوية نظرا لرجوعها كلها الى الذات العلية (قوله فهو مستفاد الخ) وجه استفادته منهم عليهم الصلاة والسلام انه اذا ثبت وجود الصانع وأنه لا شريك له وأخبرت الرسل المتصفون بوجوب الصدق لهم بأن ذلك الصانع الذى لا شريك له مسمى بكذا وكذا كان ذلك دليلا قاطعا على تلك التسمية (قوله فتنبه) أى تيقظ وفي نسخة فانتبه (قوله لهذه المسئلة) هى أن تسميته تعالى بلفظ الجلالة أو غيره من الاسماء لا تستفاد الا من الانبياء عليهم وعلى رئيسهم الاعظم أفضل الصلاة وأتم التسليم (قوله دليل الخ) فيه أن هذا اخبار بمعلوم لكنه ارتكبه توسلا الى ما بعده وقوله على وجوده تعالى فيه ما تقدم من البحث والجواب فتأمل (قوله وأما الدليل الخ) في هذه العبارة مسامحة لان قوله فاعلم الخ لا يصح أن يكون جوابا لاما كما هو واضح فلو أبدلها بعبارة أخرى كأن يقول واعلم أن حدوث العالم يحتاج الى دليل أما حدوث الاعراض فدليله مشاهدة تغيرها الخ وأما حدوث الاجرام فدليله ملازمتها للاعراض الخ لسلم من ذلك (قوله فقط) مبنى على مذهب الجمهور كما يعلم مما مر كما تقدم وانما أعاده توصلا لما بعده (قوله والاعراض الخ) لو قال أما حدوث الاعراض فبدليل أنك الخ وأما حدوث الاجرام فبدليل ملازمتها لها لكان أولى (قوله بدليل الخ) تقريره أن تقول الاعراض شوهدت متغيرة من عدم الى وجود وعكسه وكل ما كان كذلك فهو حادث ونتيجة ذلك الاعراض حادثة وقد أشار الشيخ الى الصغرى بقوله أنك تشاهدها الخ والى الكبرى بقوله فيما يأتي والوجود بعد العدم الخ والى النتيجة بقوله فعلمت الخ فليتأمل (قوله تشاهدها)

الضمير

أن تقول العالم من أجرام وأعراض حادث أي موجود بعد عدم وكل حادث لا بد له من محدث فينتج أن العالم لا بد له من محدث وهذا الذى يستفاد بالدليل العقلى وأما كون المحدث يسمى بلفظ الجلالة الشريف وبقية الأسماء فهو مستفاد من الأنبياء عليهم أفضل الصلاة والسلام فتنبه لهذه المسئلة وهذا الدليل الذى سبق وهو حدوث العالم دليل على وجوده تعالى وأما الدليل على حدوث العالم فاعلم أن العالم أجرام وأعراض فقط والأعراض كالحركة والسكون حادثة بدليل أنك تشاهدها

الضمير عائد للاعراض وهي شاملة لما لا تصح رؤيته كالحركة والسكون على ما مر وحينئذ ففي تعلق المشاهدة بالاعراض بالنسبة الى ذلك نظر وأجاب بعضهم بأن الكلام بالنسبة اليه على حذف مضاف والتقدير تشاهد دهيئتها ولا خفاء في مشاهدتها بحاسة البصر اه وفيه أنه لا يشاهد الا الجرم المتصف بها كما لا يخفى وسأذكر لك جوابا آخر فتفطن (قوله متغيرة) هو منصوب على الحال من الضمير قبله وهذا يقتضي أنها تصح مشاهدتها حال تغيرها من عدم الى وجود وعكسه وليس كذلك وقد يجاب بأن المراد أن الجرم يشاهد متصفا بما يدل على تغيرها وبهذا يجاب عن النظر السابق (قوله من وجود الى عدم) هذا غير محتاج اليه وان كان التغير صادقا به ويرشد لذلك قوله بعد والوجود بعد العدم الخ (قوله كما تراه الخ) الذي يظهر أن ما موصولة بمعنى الذي صفة لموصوف محذوف والتقدير كالتغير الذي تراه على ما فيه مما مر وعلى هذا فيكون قوله تنعدم بيانا لذلك التغير (قوله تنعدم ان كان ساكنا) الظاهر أن فيه كالذي بعده اكتفاء والتقدير تنعدم ان كان ساكنا وتوجد ان كان متحركا ونظير ذلك يقدر فيما بعد ويرشد الى هذا تفريعه بقوله فسكونه الخ ويحتمل أن لا حذف كما سيأتي (قوله وسكونه) هو بالجر عطفا على حركة زيد وقوله تنعدم الخ بيان للتغير مثل ما قبله (قوله فسكونه الخ) تفريع على المحذوف من الثاني وقوله وحركته التي الخ تفريع على المحذوف من الاول ففيه لف ونشر مشوش ويحتمل أن الاول تفريع على قوله ان كان ساكنا لانه يفهم منه أن السكون موجود بعد الحركة والثاني تفريع على قوله ان كان متحركا لانه يفهم منه أن الحركة موجودة بعد السكون وفيه على هذا لف ونشر مرتب ولا حذف فيما تقدم على هذا الاحتمال (قوله الذي بعد حركته) قيد بذلك احترازا من سكون الجرم في أول زمن وجوده فانه لم يكن معدوما بالحركة وانما كان معدوما بانعدام الجرم (قوله التي بعد سكونه) الظاهر أن هذا قيد لبيان الواقع فليتأمل (قوله والوجود الخ) تقدم أن هذا اشارة الى الكبرى (قوله فعلمت) أي من الدليل السابق (قوله والاجرام الخ) كان المناسب لصنيعه أولا أن يقول والاجرام كذلك حادثة بدليل ملازمتها الخ وقد ذكر صغرى هذا الدليل وعلتها بقوله لانها الخ وذكر أيضا الكبرى ثم النتيجة (قوله لانها لا تخلو الخ) فيه أن عدم خلوها عما ذكر كناية عن الملازمة له فكأنه قال والاجرام ملازمة للاعراض لانها ملازمة لها فيكون من قبيل تعليل الشيء بنفسه الا أن يقال ان المعلل ملازمتها للعام والعلة ملازمتها لبعض خاص وفيه أن الاشكال باق ولو علل بما سيأتي في تقرير المطالب من مشاهدة ذلك لكان أظهر (قوله وكل ما لازم الخ) لم يعلل ذلك بشيء وعلته أن ما لازم الشيء لا يصح

متغيرة من وجود الى عدم ومن عدم الى وجود كما تراه في حركة بدنها ... كان ساكنا أو سكونه الذي ان كان متحركا فسكونه ... بعد حركته وبعد ... حركة ... معدوما الحركة وحركته بعد أن ... بعد سكونه وجدت بعد أن كانت معدومة بسكونه فهي العدم والوجود بعد العدم الحدوث فعلمت أن الاعراض حادثة والاجرام ملازمة للاعراض لانها لا تنفك عن حركة وسكون ... الحادث حادث

أي موجود بعد عدم فالاجرام حادثة أيضا كالاعراض فحاصل هذا الدليل أن تقول الاجرام ملازمة للاعراض الحادثة وكل ما لازم الحادث حادث فينتج أن الاجرام حادثة وحدوث الامرين أعني الاجرام والاعراض أي وجودهما بعد عدم دليل وجوده تعالى لان كل حادث لا بد له من محدث ولا محدث للعالم الا الله تعالى وحده لا شريك له كما سيأتي في دليل الوحدانية له تعالى وهذا هو الدليل الاجمالي الذي يجب على كل مكلف من ذكر وأنثى معرفته كما قاله ابن العربي والسنوسي ويكفران من لم يعرفه فاحذر أن يكون في ايمانك خلاف

سبقه عليه حتى يكون قديما (قوله أي موجود الخ) لا حاجة اليه لانه قد ذكره فيما سبق (قوله أيضا) أي كما أن الاعراض حادثة فقوله كالاعراض تفسير له (قوله فحاصل هذا الدليل) أي دليل حدوث الاجرام والفاء للتفريع هنا وفي الحقيقة المفرع هو عين المفرع عليه الا أن بينهما اختلافا قليلا (قوله وحدوث الامرين الخ) اعاده وان كان معلوما مما تقدم لاجل قوله ولا محدث الخ فتأمل (قوله دليل وجوده تعالى) تنبيه لما سبق للشيخ فيه (قوله ولا محدث الخ) من تتمة الدليل (قوله وحده) هو مصدر وحد يحد اذا انفرد وهو حال مؤكدة وصاحبها اللفظ الشريف وكذا قوله لا شريك له (قوله كما سيأتي الخ) هو راجع لقوله ولا محدث الخ (قوله وهذا) لعل الاولى وذلك لان الاشارة عائدة الى ما ذكره اولا بقوله والدليل على وجوده تعالى الخ ثم ظهر انه عبر بما ذكره ليكون الاشارة راجعة الى ما ذكره قريبا بقوله وحدوث الامرين الخ وعلى هذا فاسمه هو الاولى (قوله هو الدليل الاجمالي) أي الصادق ضابطه عليه وكذا يقال في نظيره مما يأتي واعلم ان هذا الدليل يتوقف على سبعة مطالب أولها ثبوت زائد على الاجرام المعبر عنه بالاعراض ثانيها ثبوت كونه لا يقوم بنفسه ثالثها ثبوت كونه لا ينتقل من جرم الى آخر رابعها ثبوت كونه لا يكمن خامسها ثبوت كون الاجرام ملازمة لذلك الزائد سادسها ثبوت كون القديم لا ينعدم سابعها استحالة حوادث لا أول لها وقد جمعت في قول بعضهم

زيد قام ما انتقل ما كمنا • ما انفك لا عدم قديم لا حنا

فأشار بقوله زيد الى الاول وبقوله قام بحذف ألفها لاقامة الوزن الى الثاني وبقوله ما نتقل باسكان اللام للوزن الى الثالث وبقوله ما كمن الى الرابع وبقوله ما انفك الى الخامس وبقوله لا عدم قديم بضم أوله وسكون ثانيه الى السادس وبقوله لا حنا المقتطع من لا حوادث لا أول لها الى السابع ودليل الاول المشاهدة فما من عاقل الا ويحس أن له معاني زائدة عليه وكذلك الخامس ودليل الثاني أنه لو قام بنفسه لزم قلب الحقائق اذ حقيقة العرض ما قام بغيره ودليل الثالث انه لو انتقل لزم قيامه بنفسه في لحظة الانتقال وقد ظهر بطلانه ودليل الرابع أنه لو كمن لزم اجتماع الضدين اذ لو تحرك الجرم بعد أن كان ساكنا وفرضنا أن السكون كامن فيه لزم اجتماع الحركة والسكون وقد علمت أن دليل الخامس المشاهدة ودليل السادس أن كل ما يتصف بالعدم يكون جائز الوجود وكل ما كان كذلك فهو حادث وقد استدلوا على السابع بأدلة كثيرة مقررة في الكبرى وغيرها من أرادها فليراجعها (قوله ويكفران الخ) تقدم أنه خلاف المختار (قوله فاحذر الخ) ؟

احترز عن أن يكون الخ لان الحذر بالكسر بمعنى الاحتراز كما في القاموس
﴿الصفة الثانية﴾ هذا شروع في الصفات السلبية وجزئياتها لا تنحصر خلافا
لبعضهم وانما اقتصر الشيخ على ما ذكره لانه هو الذي قام عليه الدليل تفصيلا
بخلاف غيره وكان المناسب لقوله فيما مر الاول من الصفات أن يقول الثاني من
الصفات الخ ولعله تفنن * (قوله القدم) هو بكسر القاف وفتح الدال مصدر قدم بقدم
بضم الدال فيهما وأما القدم بفتح القاف وسكون الدال مصدر قدم بفتح الدال يقدم
بضمها فليس مرادا هنا لانه بمعنى التقدم ومنه قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة
(قوله ومعناه) أى القدم لكن لا بقيد كونه خصوص صفته تعالى ليشمل قدم
صفاته فانها متصفة به فان قيل يلزم على ذلك قيام الصفة بالصفة أجيب بأنا نلتزم ذلك
اذ لا محذور فيه الا اذا لزم قيام المعنى بالمعنى ولا كذلك هنا لان القدم صفة سلب
لا صفة معنى على التحقيق (قوله عدم الاولية) المراد بالاولية هنا الابتداء كما هو أحد
اطلاقيها وثانيهما أن تطلق ويراد منها السبق على الاشياء ومن هذا المعنى اسمه الاول
ويقابلها على الاول الآخرية بمعنى الانقضاء وهذا هو المراد في تعريف البقاء كما
يأتي وعلى الثاني الآخرية بمعنى البقاء بعد فناء الاشياء ومن هذا المعنى اسمه الآخر
ولم يقل عدم الاولية للوجود كما عبر به بعضهم ليشمل التعريف قدم غير الوجودي
كصفات السلوب فانه متصف به بناء على القول بترادف القديم والازلي بخلافه على
القول بعدم ترادفهما فانه ليس متصفا به وانما هو متصف بالازلية كما يأتي وعلى
هذا فيحتاج في التعريف لزيادة قول بعضهم للوجود لكن لما كان التحقيق
القول بالترادف أسقط الشيخ تلك الزيادة (قوله فمعنى الخ) تفريع على التعريف
(قوله لا أول لوجوده) كان الاظهر أن يقول كونه لا أول الخ كما أقر ذلك هو حين
عرضت العبارة عليه (قوله بخلاف زيد) هذا فيما يظهر مرتبط بمحذوف معلوم
مما ذكره والتقدير فالمولى سبحانه وتعالى لا أول لوجوده بخلاف الخ (قوله مثلا) أى
أو عمرو أو نحو ذلك (قوله فوجوده الخ) تفسير لقوله بخلاف زيد (قوله وهو خلق الخ)
فيه مسامحة اذ أول وجود زيد ليس عين الخلق المذكور وانما يثبت عنده فهذا
بيان لما يثبت عنده أول الوجود لا له والمراد بالنطفة ماء الرجل مع ماء المرأة وتطلق
أيضا كما في القاموس على الماء الصافي قليلا كان أو كثيرا وعلى غير ذلك (قوله
واختلف هل القديم الخ) أى اختلف في جواب هذا الاستفهام وكذا يقال في نظير
ذلك ولا يخفى ما في ذكر هذه المسئلة هنا من المناسبة (قوله بالاول) أى اسمهما بمعنى
واحد وممن صرح به الامام الفهري (قوله ويفسرما شئ) وله أن يجعلها موصولة
فتكون بمعنى الذي فعلى الاول تكون جملة قوله لا أول له صفة وعلى الثاني صلة

* الصفة الثانية الواجبة له تعالى القدم ومعناه عدم الاولية فمعنى كون الله تعالى قديما لا أول لوجوده بخلاف زيد مثلا فوجوده له أول وهو خلق النطفة التي خلق منها واختلف هل القديم والازلي بمعنى واحد أو مختلفان فمن قال بالاول فسرهما بقوله ما لا أول له ويفسر ماشئ أي القديم والازلي

(قوله الشيء الذي الخ) هذا غير مناسب لقوله ويفسر الخ وانما يناسب جعل
ما موصولة بمعنى الذي وتكون صفة لمحذوف كما قرره (قوله فيشمل ذات الله الخ)
مقتضى ذلك أنه يجوز اطلاق القديم عليه تعالى وهو الصحيح لوروده في التسعة
والتسعين بدل الاول فيما رواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة وكذلك رواه
والنسائي لا يقال هذا الحديث حديث آحاد وهو لا يستدل به لانا نقول أسماؤه
تعالى مما يكتفى فيها بذلك (قوله وجميع صفاته) أي سواء كانت وجودية كالمعاني
أولا كالمعنوية وصفات السلوب (قوله ومن قال بالثاني) أي انهما مختلفان وهو
الواقع في كلام السعد وفي كتب اللغة كما قاله في القاموس (قوله أعم من أن يكون
الخ) أي فهو شامل للوجود وغيره ولو قال سواء كان موجودا أولا لكان أخصر
وأوضح (قوله فهو أعم الخ) تفريع على ما قبله والمراد أنه أعم عموما مطلقا وضابطه
أن يكون بين شيئين يجتمعان وينفرد أحدهما وهو الاعم لا عموما من وجه وضابطه
أن يكون بين شيئين يجتمعان وينفردان (قوله فيجتمعان) مفرع على التفريع قبله
(قوله وصفاته الوجودية) أي المتصفة بالوجود وتلك الصفات كالقدرة والارادة
واحترز بقوله الوجودية عن الاحوال على القول بها وعن صفات السلوب
(قوله فيقال الخ) مفرع على قوله فيجتمعان الخ وقوله أزلية أي وقديمة ففيه
حذف الواو مع ما عطفت كما يرشد الى ذلك التفريع على ما ذكر وكذا يقال
فيما بعد (قوله في الاحوال) لو قال في غير الوجود كالاحوال لكان أولى ليشمل
صفات السلوب (قوله على القول بها) أي الاحوال (قوله فان كون الله الخ) تعليل
لقوله وينفرد الخ لكن كان المناسب لسياقه التفريع بأن يقول فيقال له أزلي
الخ (قوله على هذا القول) لو أخره عن قوله ولا يقال الخ لكان أولى كما هو واضح
(قوله والكون قادرا الخ) من تتمة التعليل (قوله الى درجة الوجود) أي الى
درجة هي الوجود فالاضافة للبيان ولو قال الى درجة الموجود كما في عبارته المتقدمة
لكان أوضح (قوله لانه حال) تعليل لما قبله (قوله والدليل على قدمه تعالى
انه اذا لم يكن الخ) أشار بذلك الى قياس استثنائي مركب من شرطية وتسمى
الكبرى واستثنائية وتسمى الصغرى فهو عكس الاقتراني ونظمه هكذا اذا لم
يكن قديما كان حادثا لكن كونه حادثا محال اذ كر الشرطية بقوله اذا لم يكن الخ
وعلل الملازمة بين المقدم والتالي بقوله لانه الخ وحذف الاستثنائية وأشار الى
دليلها بقوله الآتي واذا كان تعالى حادثا الخ وهو أيضا قياس استثنائي ونظمه هكذا
اذا كان [illegible] تعالى حادثا افتقر الى محدث وافتقر ذلك المحدث الى محدث وهكذا
[illegible] الى محدث فلزم الدور أو التسلسل وهما محالان (قوله بلا واسطة

الشيء الذي لا أول له فيشمل
ذات الله وجميع صفاته ومن
قال بالثاني عرف القديم
بقوله موجود لا أول له وعرف
الازلي بما لا أول له أعم من
أن يكون موجودا أو غير
موجود فهو أعم من القديم
فيجتمعان في ذاته تعالى
وصفاته الوجودية فيقال
لذاته تعالى أزلية ولقدرته
تعالى أزلية وينفرد الازلي
في الاحوال فان كون الله
تعالى قادرا على الفول بها فان
كون الله تعالى قادرا يقال له
أزلي على هذا القول ولا يقال
له قديم لما عرفت أن القديم
لا بد فيه من الوجود والكون
قادرا لم يرتق الى درجة الوجود
لانه حال والدليل على قدمه
تعالى انه اذا لم يكن قديما
[illegible] حادثا لانه لا واسطة بين
القديم والحادث

أي لان الشيء ان كان متجددا بعد عدم فهو الحادث والا فالقديم (قوله فكل شيء الخ) هذا تصريح بالنتيجة أعني نتيجة التعليل وهي أعم من المدعى فتأمل (قوله واذا كان الخ) قد علمت أن هذا في قوة الدليل للاستئنافية المحذوفة وقوله افتقر الخ أي لما تقدم في دليل الوجود من أن الحادث لا يصح أن يكون حادثا بنفسه لما يلزم عليه من ترجيح أحد الامرين المتساويين بلا مرجح وهو باطل وقوله وافتقر محدثه الخ أي لانعقاد المماثلة (قوله وهو تتابع الاشياء الخ) هذا بمعنى قولهم هو ترتب أمور غير متناهية (قوله واحدا بعد واحد) هو حال موضحة لتتابع وقوله الى مالا نهاية له متعلق بتتابع (قوله والتسلسل محال) مرتبط بقوله لزم التسلسل فما بينهما معترض أتى به لبيان معنى التسلسل وقد أقام المتكلمون أدلة كثيرة على بطلان التسلسل فلتراجع (قوله وان انتهت الخ) كان الانسب بالمقابلة وان توقفت لكن لاحظ المعنى (قوله بأن قيل الخ) أي فرضا وتقديرا وكان الاولى التعبير بكان لان ذلك لا ينحصر فيما ذكره كما يقتضيه قوله بأن بل ضابطه أن ينحصر المحدثون في عدد معين اثنين أو أكثر ثم ان قوله بأن قيل الخ لا يناسب فرض كلامه حيث قال وهكذا لانه يقتضي أن عدد المحدثين أكثر من اثنين فليتأمل (قوله وهو توقف الخ) أي ولو كان التوقف بواسطة أو أكثر بأن كان المحدثون أكثر من اثنين مثلا لو فرض أن زيدا أوجد عمرا وانه أوجد بكرا وانه أوجد زيدا فقد توقف بكر على زيد بواسطة توقفه على عمرو المتوقف على زيد والحال ان زيدا متوقف على بكر وقس على ذلك (قوله توقف عليه) الضمير المستتر في الفعل عائد على الشيء الآخر والبارز المتصل بالجار عائد على الشيء الاول (قوله فانه الخ) علة لقوله لزم الدور (قوله تعالى عز وجل) هذه الجمل صفات لله تعالى كما لا يخفى والظاهر ان معنى الاول تنزه عما لا يليق بجلال كبريائه ومعنى الثاني غلب الجبابرة وقهرهم ان كان المضارع يعز بضم العين فان كان بفتحها كان المعنى قوي على غيره وان كان بكسرها كان المعنى قل وهذا غير مناسب هنا وان جعله بعضهم صحيحا هنا على أن المراد بالقلة انه لا نظير له ولا مثيل فتلخص انه يقال عز يعز بضم العين وكسرها وفتحها ومعنى الثالث أعني جل عظم من الجلالة وهي العظمة (قوله والدور محال) مرتبط بقوله لزم الدور وانما كان محالا لانه يلزم عليه تقدم كل من المحدثين على نفسه وتأخره عنها وبيان ذلك انه لو فرض ان زيدا أوجد عمرا وانه أوجد زيدا فمقتضى كون زيد موجدا لعمرو انه متقدم عليه وقد فرض ان عمرا أوجد زيدا ومقتضاه أن يكون متقدما عليه ومعلوم أن المتقدم على المتقدم على شيء متقدم على ذلك الشيء فيكون زيد متقدما على نفسه بواسطة تقدمه على عمرو المتقدم عليه ومقتضى

فكل شيء اتفق عنه القدم ثبت له الحدوث واذا كان تعالى حادثا افتقر الى محدث يحدثه وافتقر محدثه الى محدث وهكذا فان لم تنته المحدثون لزم التسلسل وهو تتابع الاشياء واحدا بعد واحد الى مالا نهاية له والتسلسل محال وان انتهت المحدثون بأن قيل ان المحدث الذي أحدث الله أحدثه الله لزم الدور وهو توقف شيء على شيء آخر توقف عليه فانه اذا كان لله تعالى عز وجل محدث كان متوقفا على هذا المحدث وقد فرضنا ان الله أحدث هذا المحدث فيكون المحدث متوقفا على الله والدور محال

كون زيداً حدثه عمرو انه متأخر عنه وقد فرضنا ان عمراً أحدثه زيد ومقتضاه أن يكون متأخراً عنه ومعلوم أن المتأخر عن المتأخر عن شئ متأخر عن ذلك الشئ فيكون زيد متأخراً عن نفسه بواسطة تأخره عن عمرو المتأخر عنه وكذا يقال في بيان وجه كون عمرو متقدماً على نفسه ومتأخراً عنها فتفطن (قوله أي لا يتصور الخ) لو حذف هذا التفسير لكان أولى ولا على وضوحه عما سبق كما صنع فيما مر حيث لم يقل بعد قوله والتسلسل محال أي لا يتصور الخ لمكان أولى فإن قيل ذكره للتوضيح رد بأن المناسب لذلك أن يذكره فيما مر أيضاً (قوله الى الدور والتسلسل) أي أو التسلسل فالواو بمعنى أو لما ظاهر من انه لم يؤد الى الدور والتسلسل معاً وانما أدى الى أحدهما كما صرح به قوله فيما مر فان لم تقف المحدثون الخ (قوله فيكون حدوثه) مفرع على قوله والذي أدى الخ وانما أظهر حيث قال فيكون حدوثه مع أن المقام للاضمار للايضاح (قوله لان كل شئ الخ) علة لتفريع كون حدوثه تعالى محالاً على قوله والذي أدى الخ فكأنه قال وانما كان كون حدوثه تعالى محالاً مفرعاً على ذلك لان كل شئ الخ (قوله فحاصل الدليل الخ) فيه اختصار ولو قال فحاصل الدليل أن نقول لو لم يكن قديماً لكان حادثاً ولو كان حادثاً لافتقر الى محدث وافتقر محدثه الى محدث فيلزم اما الدور أو التسلسل وهما محالان فما أدى اليهما وهو كونه حادثاً محال فما أدى اليه وهو انتفاء كونه قديماً محال واذا كان ذلك محالاً ثبت قدمه وهو المطلوب لكان أحسن (قوله بأن كان حادثاً) انما أتى بذلك المفيد للحصر لما تقدم من انه لا واسطة بين القديم والحادث فغير القديم منحصر في الحادث (قوله فيلزم الدور أو التسلسل) أي بواسطة افتقار محدثه الى محدث كما علم مما مر (قوله فيكون الخ) أي لان ما أدى الى المحال محال كما ذكره قبل (قوله فثبت قدمه) أي لان كل من استحال عليه الحدوث ثبت له القدم اذ لا واسطة كما مر (قوله وهو المطلوب) أي من الدليل هذا هو الاقرب ويحتمل أن المراد وهو المطلوب من المكلف وفيه بعد (قوله من ربقة التقليد) أي من التقليد الشبيه بالربقة فالاضافة من اضافة المشبه به للمشبه والربقة بكسر الراء وفتحها واحدة العرا التي تكون في الربق بالكسر وهو حبل تشد به السخال أي أولاد الضأن كما يؤخذ ذلك مما كتبه بعضهم على نظير ذلك في شرح الكبرى (قوله الذي يخلد) تقدم الكلام على الخلود فانظره وقوله صاحبه أي المتصف به (قوله على رأى ابن العربي والسنوسي) قد علمت انه خلاف التحقيق

﴿الصفة الثالثة﴾ الواجبة له تعالى البقاء (قوله ومعناه) أي البقاء لكن لا بقيد كونه خصوص بقاء الذات ليشمل بقاء الصفات أيضاً فانها متصفة به وبأن

أي لا يتصور في العقل وجوده والذي أدى الى الدور أو التسلسل الحاصل على فرض حدوثه تعالى عز وجل فيكون حدوثه تعالى محالاً لان كل شئ يؤدي الى المحال محال فحاصل الدليل ان تقول لو كان الله غير قديم بأن كان حادثاً لافتقر الى محدث ويلزم الدور أو التسلسل وهما محالان فيكون حدوثه محالاً فثبت قدمه وهو المطلوب وهذا الدليل الاجمالي اذا عرفه المكلف من ربقة التقليد الذي يخلد صاحبه في النار على رأي ابن العربي والسنوسي كما تقدم

﴿الصفة الثالثة﴾ الواجبة له تعالى البقاء ومعناه

مما مر في أول الكلام على القدم سؤالا وجوابا فتنبه فان قيل هذا التعريف
غير مانع اذ انه يرد انه تعريف لبقاء ذات الله وصفاته كما مر مع شموله لبقاء الجنة
والنار أجيب بأجوبة أحسنها أن المراد بقولهم عدم الآخرية العدم الواجب عقلا
وحينئذ فلا يشمل التعريف ذلك لانه ليس بواجب عقلا وان كان واجبا شرعا
(قوله عدم الآخرية) تقدم أن المراد بالآخرية الانقضاء بعد فناء الاشياء وقوله
للوجود متعلق بالآخرية ولو حذفه لكان أولى ليشمل بقاء غير الوجودي كصفات
السلوب الا أن يقال مراده بالوجود مطلق التحقق والثبوت (قوله فمعنى الخ)
تفريع على التعريف قبله (قوله والدليل على بقائه تعالى الخ) تقرير هذا الدليل
مع ايضاح أن تقول لو لم يكن باقيا لكان جائز الوجود لكن كونه جائز الوجود محال
لانه لو كان كذلك لكان حادثا لكن حدوثه محال لما تقدم من وجوب قدمه تعالى
وبذلك تعلم ما في كلامه مما لا يخفى (قوله لو جاز الخ) انما قال لو جاز أن يلحقه
ولم يقل لو لحقه لان امتناع جواز لحوق العدم يستلزم امتناع لحوقه من باب أولى
بخلاف عكسه فكان التعبير بذلك أولى (قوله فيفتقر الى محدث) أي لما مر
من ان الحادث لا يصح أن يكون حادثا بنفسه (قوله ويلزم الخ) أي لان هذا المحدث
يفتقر الى محدث آخر وهكذا فاما أن يدور الامر أو يتسلسل كما علم مما مر (قوله
وتوضيحه) أي الدليل (قوله لان كل من لحقه الخ) تعليل لما قبله وكان المناسب
لسباقه أن يقول لان كل من جاز أن يلحقه الخ (قوله وكل جائز الوجود الخ) من تتمة
التعليل كما هو ظاهر (قوله يكون حادثا) فيه ان الجائز أعم من الحادث لان الجائز
منه ما هو موجود ومنه ما هو معدوم بخلاف الحادث فانه خاص بالموجود ويمكن أن
يقال المراد يكون حادثا لو وجد ان لم يكن موجودا بالفعل (قوله حادث الخ) لو حذفه
لكان أولى كما وافق على ذلك حين عرضته عليه (قوله وهو تعالى الخ) هذا مرتبط
بكونه ينتفي عنه العدم (قوله وكل ما ثبت له القدم استحال عليه العدم) هذه
قاعدة كلية اتفق عليها كل العقلاء وأورد عليها عدم العالم في الازل فانه قديم ومع
ذلك لم يستحل عليه العدم وأجاب ابن ذكرى بأنها مفروضة في الوجود لانه هو الذي
قام الدليل عليه وتعقبه القوري بأنه لا حاجة لذلك لان عدم العالم في الازل يستحيل
عدمه اذ لو عدم لوجد العالم في الازل وهو محال فالايراد من أصله مدفوع قال
اليوسي وهو ظاهر اه وأنت خبير بأن عدم العالم في الازل قد انعدم بانتهاء الازل
فصدق عليه أنه قديم ولم يستحل عليه العدم وحينئذ فالايراد باق أصله ولا يدفعه
الا الجواب الاول هكذا ظهر ثم رأيت لبعض المحققين ما يؤيده (قوله فدليل الخ)
تفريع على قوله وكل ما ثبت له الخ ووجه ذلك ان القاعدة ان الدليل الذي أثبت

عدم الآخرية للوجود فمعنى
كونه تعالى باقيا انه
لا آخر لوجوده والدليل على
بقائه تعالى انه لو جاز ان
يلحقه العدم لكان حادثا
فيفتقر الى محدث ويلزم
الدور أو التسلسل وقد
تقدم تعريف كل واحد
منهما في دليل القدم
وتوضيحه أن الشئ الذى
يجوز عليه العدم تنتفي عنه
القدم لان كل من لحقه
العدم يكون وجوده جائزا
وكل جائز الوجود يكون
حادثا وكل حادث يفتقر الى
محدث وهو تعالى ثبت له
القدم بالدليل المتقدم وكل
ما ثبت له القدم استحال
عليه العدم فدليل البقاء له
تعالى هو دليل القدم

المزوم دليل على اللازم فتأمل (قوله وحاصله) أى محصل تقريره على وجه الاستدلال به على البقاء (قوله أن تقول الخ) هذا الدليل مركب من شرطية واستثنائية ونظمه هكذا لو لم يجب له البقاء لانتفى عنه القدم لكن انتفاء القدم عنه تعالى باطل فذكر الشرطية بقوله لو لم يجب له الخ وأشار الى الاستثنائية بقوله والقدم الخ (قوله بأن كان الخ) تصوير للنفى (قوله للدليل المتقدم) أى الذى هو دليل القدم (قوله وهكذا كل عقيدة الخ) هذا قد علم مما مر فى قوله اعلم أنه يجب على كل مسلم الخ (قوله يجب ان يعلمها) تفسير لقوله هكذا (قوله ويعلم دليلها الاجمالى) أى أو التفصيلى كما تقدم (قوله فاذا عرف الخ) مفرع على قوله وهكذا كل عقيدة (قوله ولم يعرف الباقى الخ) أى بأن جزم من غير دليل

﴿ الصفة الرابعة ﴾ الواجبة له تعالى المخالفة للحوادث أى عدم المماثلة لها وانما لم يقل كغيره للممكنات مع أنها أعم من الحوادث لشمولها المعدومات بخلاف الحوادث فانها خاصة بالموجودات لان المماثلة لا تتوهم الا فى الموجودات لمشاركتها له تعالى فى صفة الوجود فيحتاج الى نفيها بالمخالفة لها كذا يؤخذ من السكتانى لكن لا يجوز أن يقال الله يماثل الحوادث فى الوجود كما قاله اليوسى عن الارشاد (قوله فالله الخ) مفرع على ماقبله ويستفاد منه ان أل فى الحوادث للاستغراق (قوله وغيرها) أى كالجمادات وبقية الحيوانات (قوله فلا يصح الخ) يحتمل أنه مفرع على صدر العبارة ويحتمل أنه مفرع على التفريع قبله (قوله باوصاف الخ) الجمع ليس بقيد فالمراد بجنس اوصاف الحوادث (قوله من مشى الخ) كان الاولى أن يقول كمشى الخ لان الاوصاف لا تنحصر فيما ذكره كما يفيده التعبير بمن (قوله وجوارح) فيه أنها ليست من الصفات كما يقتضيه كلامه ويمكن ان يقال بأنه على حذف مضاف والتقدير وثبوت جوارح والمراد بها هنا الاعضاء المخصوصة كما يصرح به قوله بعد من فم وعين الخ وتطلق أيضا كما فى القاموس على اناث الخيل وعلى ذوات الصيد من الطير والسباع (قوله فهو تعالى الخ) تفريع على قوله فلا يصح اتصافه بالنظر لقوله وجوارح وقوله عن الجوارح أى عن ثبوتها له تعالى واعلم انه اذا ورد فى كتاب او سنة ما يوهم خلاف ذلك فلا بد من تأويله بمعنى صرفه عن ظاهره وهذا محل وفاق من السلف والخلف لكن السلف يؤولون تأويلا اجماليا أى من غير تعيين المعنى المراد لتفويضه له تعالى فيقولون فى قوله تعالى يد الله فوق أيديهم ليس المراد منها ان له الجارحة المعلومة ولا يعلم المراد منه الا الله تعالى والخلف يؤولون تأويلا تفصيليا أى مع بيان المعنى المراد فيقولون فى هذه الآية ليس المراد منها ان له الجارحة المعلومة وانما المراد أن

وحاصله أن تقول لو لم يجب له البقاء بأن كان يجوز عليه العدم لانتفى عنه القدم والقدم لا يصح انتفاؤه عنه تعالى للدليل المتقدم وهذا هو الدليل الاجمالى للبقاء الذى يجب على كل شخص أن يعلمه وهكذا كل عقيدة يجب أن يعلمها ويعلم دليلها الاجمالى فاذا عرف بعض العقائد بدليله ولم يعرف الباقى بدليله لم يكف فى الايمان على رأى من لم يكتف بالتقليد

(الصفة الرابعة) الواجبة له تعالى المخالفة للحوادث أى المخلوقات فالله تعالى مخالف لكل مخلوق من انس وجن وملك

له تعالى قدرة وهذا هو المراد من قول صاحب الجوهرة

وكل نص أوهم التشبيها * أوّله أو فوّض ورم تنزيها

كذا يؤخذ من شرحها للشيخ عبد السلام ﴿لطيفة﴾ سأل سيدى عبد الوهاب الشعرانى شيخه الخواص لماذا يؤول العلماء الوهم الواقع من الشارع ولا يؤولون ذلك من الولى فقال لو أنصفوا لأوّلوا ذلك من الولى بالاولى لانه معذور بضعفه فى احوال الحضرة بخلاف الشارع فانه ذو مقام مكين (قوله وغيرها) أى كيد ورجل (قوله فكل ماخطر الخ) مفرع على صدر العبارة ولا يخفى ما دخل تحت ذلك من التوحيد واعلم ان الشيطان قد يلقى فى وهم الانسان صورة ويخيل له ان الله تعالى على هذه الصورة وأنه فى مكان اوجهة أو نحو ذلك فاذا أفحمه بالدليل فربما يقول اذا لم يكن الله على صورة كذا فكيف هو والجواب الخالص من ذلك انه لا يعرف الله الا هو ولا يلزم من عدم معرفته تعالى محذور اذ العجز عن ذلك ممدوح لا مذموم وما أحسن قول بعضهم

لا يعرف الله الا الله فاتئدوا * والدين دينان ايمان واشراك

وللعقول حدود لا تجاوزها * والعجز عن درك الادراك ادراك

(قوله من طول الخ) كان الاولى كطول الخ ليفيد العموم (قوله تنزه الله الخ) قصده بذلك انشاء الثناء عليه تعالى (قوله والدليل على وجوب المخالفة له تعالى الخ) تقرير هذا الدليل مع ايضاح أن تقول لو لم يكن مخالفا للحوادث لكانت مماثلة له تعالى لكن مماثلتها له تعالى باطلة اذ لو كانت كذلك لكان حادثا لكن كونه حادثا محال لما تقدم من وجوب قدمه (قوله انه لو كان شئ من الحوادث الخ) كان مقتضى الظاهر ان يقول انه تعالى لو كان مماثلا لشئ من الحوادث الخ لكنه عبر بذلك لان المتبادر فى المحاورات أى المخاطبات ان الذى تسند اليه المماثلة أحط وأنقص مرتبة من الآخر مثلا اذا قيل عمرو ليس مثل زيد كان المتبادر ان عمرا أحط رتبة من زيد وان كان الكلام صادقا بان يكون أعلى منه (قوله يماثله تعالى) أى يناظره ولو فى وجه فالمراد من المماثلة هنا المناظرة وان كانت فى الاصل بمعنى المساواة من كل وجه بخلاف كل من المشابهة والمناظرة فان الاولى المساواة فى أكثر الوجوه والثانية المساواة ولو من وجه واحد ولذا قال السيوطى لما سئل عن الفرق بين المثل والشبيه والنظير ما حاصله ان المثل أخص الثلاثة والنظير أعمها والشبيه أعم من المثل وأخص من النظير فهو أوسطها هذا وقد قال الشيخ أبو المعين فى التبصرة انا نجد أهل اللغة لا يمتنعون من القول بان زيدا مثل عمرو فى الفقه اذا كان يساويه فيه ويسد مسده وان كان بينهما مخالفة بوجوه ومايقوله

وغيرها فلا يتصف بأوصاف الحوادث من تعالى بأوصاف الحوادث من مشى وقعود وجوارح فهو تعالى منزه من الجوارح من فم وعين واذن وغير ذلك فكل ماخطر ببالك من طول وعرض وقصر ومعنى فالله تعالى بخلافه تنزه الله تعالى عن جميع أوصاف الخلق * والدليل على وجوب المخالفة له تعالى انه لو كان شئ من الحوادث يماثله تعالى

الاشعرية من انه لا مماثلة الا بالمساواة من جميع الوجوه مستدلا بان النبي صلى الله عليه وسلم قال الحنطة بالحنطة مثلا بمثل وأراد الاستواء بالكيل لا غير وان تفاوت الوزن وعدد الحبات والصلابة والرخاوة قال السعد والظاهر انه لا مخالفة لان مراد الاشعرية المساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة كالكيل والا فاشتراك الشيئين في جميع الوجوه يرفع التعدد فكيف يتصور التماثل اه وفيه شئ لا يخفى (قوله أى اذا كان الخ) لو قال أى اذا فرض اتصافه تعالى الخ لسلم مما في هذا التركيب من الهلاقة وانما أتى بهذا التفسير لدفع ما قد يتوهم من قوله انه لو كان شئ الخ من ان المعنى لو كان شئ من الحوادث يتصف بقدرة كقدرته تعالى وارادة كارادته وعلم كعلمه وهكذا فاشار بهذا الى ان ذلك ليس مرادا وانما المراد انه تعالى لو اتصف بصفة من صفات الحوادث الخ (قوله بشئ مما اتصف به الخ) منه يؤخذ أن المراد بالمماثلة هنا المناظرة كما مر (قوله لكان حادثا) جواب لو في قوله انه لو كان الخ وسيأتي تعليل الملازمة بين المقدم والتالي في كلامه الآتي في الحاصل (قوله واذا كان الله تعالى الخ) في قوة الدليل على الاستثنائية القائلة لكن حدوثه محال وهذا عينه هو دليل القدم كما لا يخفى (قوله ويلزم الخ) الاولى فيلزم الا ان يقال الواو قد تأتي للتفريع كما تقدم (قوله لو شابه الله الخ) كان الانسب بما سبق ان يقول لو شابهه تعالى الخ والمراد بالمشابهة هنا المناظرة أخذا من قوله في شئ (قوله لان ما جاز الخ) وجه ذلك ان ما ثبت لاحد المثلين يثبت للآخر وهذا تعليل للشرطية (قوله وحدوثه تعالى الخ) في قوة الاستثنائية وقوله لانه تعالى الخ تعليل لها (قوله فليس بينه تعالى الخ) مفرع على ما قبله (قوله قطعا) أى جزما من غير تردد (قوله كما تقدم) أى في الادلة المتقدمة

﴿الصفة الخامسة الواجبة له تعالى القيام الخ﴾ هذه الصفة تزيد على ما قبلها بنفي كونه تعالى صفة قديمة كما قاله الغنيمي في حواشي الصغرى فليست لازمة لذلك بالنظر لما ذكر (قوله بالنفس) جعل السكتاني الباء للآلة ونحوه للشيخ يحيى الشاوي زاده وفائدته بالنسبة للقابل وغرضه بذلك التخلص من جعل نفسه تعالى آلة لقيامه وقد سبق لك نظير ذلك لكن كان الاولى ان يقال الباء للسببية وفائدته تظهر بالنسبة لما ذكر لان الآلة واسطة الفعل كما في قولك قطعت بالسكين وهي لا تناسب هنا وجعلها بعضهم للتعدية وفيه نظر لان مجرور الباء التي للتعدية مفعول به في المعنى كما في قوله تعالى ذهب الله بنورهم وجعلها اللوى بمعنى في أى قيامه في نفسه بمعنى انه ليس باعتبار شئ آخر كما يقال هذا العبد في نفسه يساوي مائتي درهم أى لا باعتبار شئ آخر وجعلها بعضهم للملابسة وفي كلامه اشارة الى جواز

أى اذا كان الله تعالى لو فرض اتصافه بشئ مما اتصف به الحادث لكان حادثا واذا كان الله تعالى حادثا لافتقر الى محدث ومحدثه الى محدث وهكذا ويلزم الدور أو التسلسل وكل منهما محال وحاصل هذا الدليل ان تقول لو شابه الله تعالى حادثا من الحوادث في شئ لكان حادثا مثله لان ما جاز على أحد المثلين جاز على الآخر وحدوثه تعالى مستحيل لانه تعالى واجب له القدم واذا انتفى عنه تعالى الحدوث ثبت مخالفته تعالى للحوادث فليس بينه تعالى وبين الحوادث مشابهة في شئ قطعا وهذا هو الدليل الاجمالي الواجب معرفته كما تقدم

﴿الصفة الخامسة الواجبة له تعالى القيام بالنفس﴾

الطلاق النفس عليه تعالى ولو من غير مشاكلة وهو الحق كما نص عليه اليوسي خلافا لمن خصه بالمشاكلة فقد ورد اطلاقها من غيرها في كل من الكتاب والسنة فمن الكتاب قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وقوله واصطنعتك لنفسي ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم أنت كما أثنيت على نفسك وقوله حكاية عن الله انى حرمت الظلم على نفسي اوكما قال (قوله أي بالذات) استفيد منه ان النفس تطلق على الذات وتطلق أيضا على معان أخر كما في القاموس منها الروح يقال خرجت نفسه أي روحه ومنها الدم يقال مالا نفس له سائلة لا ينجس الماء اى مالا دم له الخ ومنها العقوبة قيل منه ويحذركم الله نفسه أي عقوبته ومنها الانفة والعظمة والعز والارادة (قوله ومعناه الخ) اعلم ان في هذه الصفة اصطلاحين للمتكلمين الاول ان معناها الاستغناء عن المحل والثاني ان معناها الاستغناء عن كل من المحل والمخصص وعليه جرى السنوسي في كتبه وتبعه الشيخ في ذلك لانه اولى فيما يظهر وان جعل بعضهم الاول اولى معللا بان الاستغناء عن المخصص علم من القدم وخرج على كلا الاصطلاحين الصفات سواء كانت حادثة او قديمة أما الاولى فلانها محتاجة الى المحل والمخصص وأما الثانية فلانها وان كانت لا تحتاج الى مخصص قائمة بمحل ولا يجوز ان يقال مفتقرة لما فيه من اساءة الادب والحاصل ان أقسام الموجودات أربعة كما ذكره السنوسي في المقدمات الاول قسم غنى عن المحل والمخصص وهو ذات الله تعالى والثاني قسم مفتقر اليهما وهو الصفات الحادثة والثالث قسم مفتقر الى المخصص دون المحل وهو أجرامنا والرابع قسم قائم بمحل ولا يحتاج لمخصص وهو صفات الله تعالى فتأمل (قوله الاستغناء) اى الغنى فالسين والتاء زائدتان (قوله والمحل الذات) انما فسر المتكلمون المحل بالذات فقط ولم يجعلوه شاملا للذات والمكان مع انه تعالى كما هو مستغن عن الذات مستغن عن المكان لان استغناءه عن المكان يعلم من استغنائه عن المخصص اذ لو لم يستغن عنه لكان حادثا فيفتقر الى مخصص كذا قال السكتاني وغيره لبعضهم والمأخوذ من كلام السنوسي في المستحيلات أنه اندرج في المخالفة للحوادث ولا مانع من حمل المحل هنا على معنييه كما قاله الغنيمي لانه قد تقرر انه لا يستغنى في هذا الفن بلزوم عن لازم ولا بعام عن خاص (قوله فهو) مفرع على قوله ومعناه الخ (قوله انه غنى عن ذات) أي فليس بصفة كما تدعيه النصارى حيث قال بعضهم الاله ليس بذات وانما هو صفة قائمة بعيسى وقال بعض آخر انه مركب من الثلاثة اقانيم اقنوم الوجود ويعبرون عنه بالاب واقنوم العلم ويعبرون عنه بالابن واقنوم الحياة ويعبرون عنه بروح القدس والاقنوم كلمة يونانية والمراد بها في تلك اللغة الاصل ومع تصريحهم

أي بالذات ومعناه الاستغناء عن المحل والمخصص والمحل الذات والمخصص الموجد فهو كون الله تعالى قائما بنفسه أي غنى عن ذات يقوم بها

بذلك اعترفوا بأن معبودهم جوهر فقيل لهم كيف وقد تركب من صفات فقالوا مرادنا بالجوهر الشئ النفيس وقد طولبوا بدليل الحصر في الثلاثة المذكورة فقالوا لان الخلق والابداع لا يتأتى الا بها فقيل لهم والقدرة والارادة كذلك فاجعلوا الاقانيم خمسة ولا يخفى ان ذلك كله مجرد هذيان وسخرية (قوله وغنى عن موجد) أى فليس بحادث حتى يحتاج لذلك (قوله لانه تعالى الخ) تعليل لكل من قوله غنى عن ذات الخ وقوله وغنى عن موجد وان كان المفهوم من سياق الرأى أنه تعليل للثانى فقط ولو حذف هذا التعليل لما ضر لانا فى غنية عنه بالدليل المذكور بعد (قوله والدليل على أنه تعالى قائم بنفسه) قد علمت ان الشيخ تبع السنوسى فى تفسير هذه الصفة بالاستغناء عن المحل والاستغناء عن المخصص وقد ذكر لكل منهما دليلا فاشار الى دليل الاستغناء عن المحل بقوله لو كان تعالى محتاجا الخ وأشار الى دليل الاستغناء عن المخصص بقوله ولو افتقر الخ ونظم الدليل الاول هكذا لو كان الله تعالى محتاجا للمحل لكان صفة لكن كونه صفة باطل فذكر الشرطية بقوله لو كان تعالى محتاجا الى محل لكان صفة وأشار الى الاستثنائية بقوله والله تعالى لا يصح ان يكون صفة ثم علل ذلك بقوله لانه تعالى الخ ونظم الدليل الثانى هكذا لو افتقر تعالى الى موجد لكان حادثا لكن كونه حادثا باطل لما تقدم من وجوب قدمه تعالى فذكر الشرطية بقوله لو افتقر الى موجد يوجده لكان حادثا وأشار للاستثنائية بقوله وحدوثه الخ على ما يأتى ان شاء الله تعالى (قوله كما افتقر الخ) أى كافتقار الخ فما مصدرية أى آلة فى سبك ما بعدها بمصدر وهذا وكان الانسب ان يقول كما احتاج لكنه نظر لاتحاد المعنى (قوله لانه تعالى متصف الخ) أشار بذلك الى قياس اقترانى نظمه هكذا الله تعالى متصف بالصفات وكل من كان كذلك ليس بصفة فأشار الى الصغرى بقوله لانه تعالى الخ وأشار الى تعليل الكبرى بقوله والصفة الخ وذكر النتيجة بقوله فليس الله تعالى الخ هذا هو الاوفق بكلامه ويصح أن يكون استثنائيا ونظمه هكذا لو كان الله تعالى صفة لما اتصف بالصفات لكن عدم اتصافه بها باطل لما قام عليها من الادلة فما أدى اليه باطل فثبت نقيضه وهو المطلوب (قوله بالصفات) المراد بها صفات المعانى والمعنوية كما يعلم مما يأتى (قوله والصفة) أى الشاملة للقديمة والحادثة وقوله لا تتصف بالصفات أى المعانى والمعنوية وأما الصفات السلبية كالقدم والنفسية كالوجود فلا ريب فى اتصاف الصفة كالقدرة بهما ووجه كون الصفة لا تتصف بصفات المعانى والمعنوية أنه يلزم على اتصافها بهما قيام المعنى بالمعنى أما فى الاولى فواضح وأما فى الثانية فلانها ملازمة للمعانى فيلزم من اتصافها بها اتصافها بالمعانى وأيضا يلزم على اتصافها بهما

وغنى عن موجد لانه تعالى موجد للاشياء والدليل على أنه تعالى قائم بنفسه ان تقول لو كان الله تعالى محتاجا الى المحل أى ذات يقوم بها كما افتقر البياض الى الذات التى يقوم بها لكان صفة كما ان البياض مثلا صفة والله تعالى لا يصح ان يكون صفة لانه تعالى متصف بالصفات والصفة لا تتصف بالصفات فليس الله تعالى بصفة

ولو افتقر الى محدث يوجده
لكان حادثا ومحدثه يكون
حادثا أيضا ويلزم الدور أو
التسلسل فثبت انه تعالى هو
الغني المطلق أي غني
عن كل شيء وأما غنى الحادث
فهو غني مقيد أي عن شيء
دون شيء والله يتولى هداك

ثبوت الحكم لها بأنها قادرة أو عالمة أو متكلمة الى غير ذلك اما في الثانية فظاهر وأما
في الاولى فلانها ملازمة للمعنوية فيلزم من اتصافها بها اتصافها بالمعنوية وهذا
كله بديهي البطلان (قوله ولو افتقر الخ) قد علمت تقريره مع الاختصار مما سبق
(قوله ومحدثه الخ) في كلامه حذف والتقدير فيحتاج لمحدث ومحدثه الخ (قوله
ويلزم الدور الخ) لا يخفى ان لزوم الدور ان وقفت المحدثون على حد ولزوم التسلسل
ان لم تقف (قوله فثبت الخ) فيه أنه لم يعلم مما تقدم الا الاستغناء عن المحل والمخصص
فكيف يفرع عليه ذلك و يجاب بأنه يستفاد من الاستغناء عن المخصص الاستغناء
عما عدا ذلك اذ لو افتقر الى شيء لكان حادثا واذا كان حادثا افتقر الى مخصص
فليتأمل (قوله الغني المطلق) اعلم ان الغنى بالكسر والقصر ضد الفقر وهو
ضربان أحدهما ارتفاع الحاجات أي انتفاؤها بجميعها وهذا هو المعني بالغنى
المطلق والثاني قلة الحاجات وهو المشار اليه بقوله تعالى ووجدك عائلا فأغنى
وهذا هو المعني بالغنى المقيد وبالكسر والمد التغني وبالفتح والمد النفع كذا
اشتهر لكن في القاموس ان المفتوح الممدود يرد بمعنى المكسور المقصور قال
شارحه ومنه قول الشاعر

سيغنيني الذي أغناك عني * فلا فقر يدوم ولا غناء

قيل انشاده بجهه ولا غناء بالفتح والمد قاله ابن سيده فلا عبرة بانكار شيخنا على
المصنف في ايراد المفتوح الممدود بمعنى المقصور المكسور اه ببعض حذف
(قوله أي غني عن كل شيء) ظاهره حتى عن صفاته وبذلك صرح الامام الرازي
في مواضع كثيرة حيث قال لا يحتاج المولى الى صفاته وانما اقتضاها كمال الذات
وبذلك يسقط ما احتج به المعتزلة على نفي الصفات من أنه يلزم من اثباتها افتقار
الذات وهو محال لكن قال الشيخ يس ودعوى الاستغناء عن الصفات مشكلة كيف
والاستغناء عنها تجويز لاضدادها تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومع ذلك لا يجوز
ان يقال انه تعالى مفتقر الى صفاته لما فيه من اساءة الادب اه بزيادة لبعضهم
(قوله فهو غني مقيد) فلا يثبت لاحد من الخلق غنى مطلق أبدا للزوم الفقر لهم
لا سيما الى الله تعالى قال تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله والله هو الغني
الحميد (قوله والله يتولى) هذه جملة دعائية منه لكل من وقف على هذه الرسالة
(قوله هداك) أي هدايتك وهي عند أهل السنة الدلالة على طريق شأنها ان
توصل مطلقا أي سواء وصل بالفعل أو لم يصل لكن المراد هنا بقرينة مقام
الدعاء خصوص الشق الاول وخالف المعتزلة فخصوها بالدلالة الموصلة بالفعل
هذا ما اشتهر نقله عن الفريقين كما نقله السعد وأورد على الاول قوله تعالى انك

لا تهدى من أحببت وعلى الثانى قوله تعالى وأما ثمود فهديناهم كذا قال بعضهم أما الايراد على الثانى فسلم وأما على الاول فغير مسلم لان المراد فى الآية بالهداية أحد فرديها وهو الدلالة الموصلة بالفعل وكأن المورد فهم ان أهل السنة يقيدون الدلالة بالاطلاق فلا تستعمل الهداية الا فى الدلالة المطلقة فأورد الآية نظرا لعدم صحة نفى الهداية بمعنى الدلالة المطلقة وليس الامر كما فهم هذا ومقتضى كلام الخطيب فى تفسير هذه الآية أن معنى الهداية فيها خلق الايمان والمعنى انك لا تخلق الايمان فى قلب من أحببت وعلى هذا فالتقييد بمن أحببت لاجل الواقعة فان الآية نزلت فى شأن أبى طالب ﴿الصفة السادسة الواجبة له تعالى الوحدانية﴾ لما كان لبحث هذه الصفة من العناية مالا يخفى سمى هذا العلم بما يناسبها وهو التوحيد والمشهور أن الوحدانية بفتح الواو على انها نسبة للوحدة وجوز الشيخ يحيى كسرها على انها نسبة الى حدة كعدة أصلها وحد فعل به ما يفعل بوعد فصار حدة يقال هذا على حدته وعلم مما تقرر أن الياء فيها للنسب كما قاله السكتانى وغيره وفيه أن المراد هنا البحث عن الوحدة نفسها لا بيان شئ منسوب اليها كما فى متن الشيخ يحيى ولذلك اختار الشيخ يحيى انها ياء المصدر التى تصير الوصف مصدرا وابقاها على جعل وحدان وصفا كسكران وأجيب بأن هذا من نسبة الخاص للعام لان المراد هنا انما هو وحدة مخصوصة على أن الشئ قد ينسب لنفسه مبالغة أو تجريدا (قوله فى الذات الخ) أى المنسوبة للذات ففى بمعنى اللام (قوله بمعنى عدم التعدد) أى فيما ذكر من الذات والصفات والافعال واحترز بهذا التفسير عن الوحدانية لا بهذا المعنى كوحدة الجنس ووحدة النوع ووحدة الشخص اذ ليس له تعالى جنس ولا نوع حتى يتحد مع غيره فيهما ولا مشخصات تعينه عن غيره كطول وتحو ر بقى أن فى هذا التفسير قصورا لانه لا يشمل نفى الكم المتصل فى الذات الا أن يقال المراد من ذلك عدم التعدد مع الاتصال أو الانفصال فليتأمل (قوله ومعنى كون الله تعالى واحدا) هذا تفصيل وتوضيح لما أجمله أولا بقوله بمعنى الخ وحاصل ما أشار اليه أن الكموم المستحيلة عليه تعالى خمسة كم متصل فى الذات وكم منفصل فيها وهذان انتفيا بوحدانية الذات وكم متصل فى الصفات وكم منفصل فيها وهذان انتفيا بوحدانية الصفات وكم منفصل فى الافعال وهو منفى بوحدانية الافعال وسكت عن الكم المتصل فيها وصوره بعضهم بالفعل الحاصل بين اثنين بأن تعاونا عليه لانه مركب من فعل كل منهما وبعض آخر بتعدد الافعال الصادرة عنه تعالى وهو منفى بوحدانية الافعال ان قلنا بالاول دون الثانى كما هو ظاهر (قوله فى ذاته) أى بالنسبة لذاته كما مر (قوله ليست مركبة من

الصفة السادسة الواجبة له تعالى الوحدانية فى الذات والصفات والافعال بمعنى عدم التعدد ومعنى كون الله تعالى واحدا فى ذاته انه تعالى ليست مركبة من

أجزاء) هذا النفي لا يستفاد منه انه تعالى ليس جرما ولا جوهرا فردا لكن ذلك قد استفيد من المخالفة للحوادث (قوله والتركيب يسمى الخ) المراد من التفعيل التفعل كما في بعض النسخ وفي كون ذلك يسمى كما متصلا تسامح اذ هو المقدار القائم بما يقبل القسمة (قوله وبمعنى انه) أى الحال والشأن وفي هذا التعبير تساهل كما لا يخفى ولو أسقط بمعنى لكان أولى وكذا يقال في نظيره بعد (قوله في الوجود ولا في الامكان) أى في ذي الوجود وهو الموجودات ولا في ذي الامكان وهو الممكنات فالمراد انه ليس ذات تشبه ذاته تعالى لا فيما وجد بالفعل ولا فيما يمكن وجوده (قوله وهذه المشابهة المنفية تسمى الخ) فيه تسامح اذ الكم المنفصل اسم للمقدار القائم بالمتعدد لا للمشابهة (قوله فالوحدانية في الذات الخ) مفرع على قوله ومعنى كون الله واحدا الخ (قوله نفت الكمين الخ) ولذا قال السعد التفتازاني وحدانية الذات هي عدم الكثرة بحسب الاجزاء والجزئيات فالكثرة بحسب الأجزاء هي المرادة بالكم المتصل والكثرة بحسب الجزئيات هي المرادة بالكم المنفصل (قوله المتصل) هو وما بعده بدل من الكمين (قوله ومعنى وحدته تعالى الخ) عبر هنا وفيما يلحق بهذا وعبر فيما مر بقوله ومعنى كون الله تعالى الخ للتفنن الذي هو من المحسنات البديعية (قوله انه ليس له تعالى صفتان الخ) المراد نفي التعدد مطلقا أى اثنتين أو أكثر (قوله في الاسم والمعنى) أى ولا في الاسم فقط ولا في المعنى فقط وقد يقال الواو بمعنى أو التي لا تمنع الجمع وحينئذ فلا يحتاج لهذه الزيادة (قوله خلافا لأبي سهل الخ) اعلم أن وحدة الصفات لا خلاف فيها عند أهل السنة الا العلم والكلام أما الاول فخالف فيه أبو سهل كما ذكره الشيخ وأما الثاني فخالف فيه عبد الله بن سعيد كذا يؤخذ من شرح الكبرى لكن أثبت بعضهم الخلاف في القدرة والارادة أيضا وعزا المخالفة فيهما لأبي سهل فليحرر (قوله القائل بأن له الخ) رد عليه الجمهور بأنه يلزم على ذلك دخول ما لا نهاية له في الوجود لان معلومات الله تعالى لا تتناهى فيكون له علوم لا تتناهى وقد قام الدليل على بطلانه وبأنه يلزم عليه أيضا خرق الاجماع اذ تعدد العلم بعدد المعلومات قد انعقد الاجماع على بطلانه وناقش بعضهم في كل من هذين الوجهين أما الاول فلأن الدليل انما قام على بطلان ذلك بالنسبة للحادث لا بالنسبة للقديم وأما الثاني فلان الاجماع غير منعقد له فكيف يقال انه خرق الاجماع كذا يستفاد من شرح الكبرى زيادة من حاشيتها (قوله وهذا أعني التعدد الخ) لما كان اسم الاشارة غير مصرح بمرجعه فيما مر وان كان مفهوما منه فقط عبر بالعناية (قوله يسمى كما متصلا في الصفات) كذا اشتهر لكن قال بعضهم الحق أن الكم المتصل لا يتأتى

أجزاء والتركيب يسمى كما متصلا وبمعنى انه ليس ذات في الوجود ولا في الامكان تشبه ذاته تعالى وهذه المشابهة المنفية تسمى كما منفصلا فالوحدانية في الذات نفت الكمين المتصل في الذات والمنفصل فيها ومعنى وحدته تعالى في الصفات انه ليس له تعالى صفتان متفقتان في الاسم والمعنى كقدرتين وعلمين وارادتين وليس له تعالى الا قدرة واحدة وارادة واحدة وعلم واحد خلافا لابي سهل القائل بأن له تعالى علوما بعدد المعلومات وهذا أعني التعدد في الصفات يسمى كما متصلا في الصفات وبمعنى انه ليس لاحد

في الصفات حتى يحكم عليه بالاستحالة أي لما علمت من أن المراد به المقدار القائم بالشيء الذي يقبل القسمة فذاته على ذي أجزاء متصلة وعلى هذا فسمي ذلك العدد كما منفصلا فتأمل (قوله صفة تشبه صفة الخ) أشار بذلك الى انه لا يضر مجرد الموافقة في التسمية كأن يكون لغير الله قدرة أو ارادة وانما الذي يضر أن يكون لأحد صفة تشبه صفته تعالى بأن يكون له قدرة مؤثرة في الممكنات أو ارادة غير معارضة أو علم محيط بالاشياء أو نحو ذلك فتنبه له فانه دقيق (قوله وهذا أعني كون الخ) فيه مسامحة لما مر (قوله فالوحدة الخ) تفريع على قوله ومعنى وحدته تعالى الخ انظر ما قبله (قوله انه ليس لأحد من المخلوقات فعل) أي لا اختياريا ولا اضطراريا بخلاف المعتزلة حيث قالوا بخلق العبد لفعله الاختياري كما سيأتي وبالغ مشايخ ما وراء النهر في تضليلهم حتى جعلوا المجوس أسعد حالا منهم لانهم انما اثبتوا شريكا واحدا وهم قد أثبتوا شركاء لا تحصى لكن التحقيق انهم لا يكفرون بذلك كما قاله سعد الدين لانهم لم يجعلوا ما لقية العبد كما لقية الله تعالى لافتقاره الى الاسباب والوسائط بخلافه تعالى (قوله لانه تعالى الخ) هذا التعليل لا يفهم المصحح اذ هو لا يسلمه (قوله من الانبياء الخ) بيان للمخلوقات (قوله وأما ما يقع الخ) هذا ارد لما قد يرد على قوله ليس لأحد من المخلوقات الخ وحاصل الايراد كيف تقول ليس لأحد الخ مع انا نشاهد أن الشخص اذا اعترض على ولي يموت أو يحصل له أذى كمرض ومحصل الرد ان هذا ليس للولي فيه تأثير وانما هو بخلق الله تعالى عند غضب الولي (قوله من موت الخ) بيان لما (قوله أو ايذائه) اي تأذيه بنحو مرض (قوله عند) ظرف لقوله يقع (قوله مثلا) أي أو ضرب له أو نحو ذلك (قوله على ولي من الاولياء) قال اليوسي نقلا عن بعض الأئمة لا يكون الشخص وليا الا بشروط أربعة الأول أن يكون عارفا بأصول الدين حتى يفرق بين الخالق والمخلوق وبين النبي والمتنبي أي مدعي النبوة الثاني أن يكون عالما بأحكام الشريعة نقلا وفهما بحيث لو أذهب الله علم أهل الارض لوجد عنده الثالث أن يتصف بالمحمود من الاوصاف كالورع والاخلاص في كل عمل الرابع أن يلازم الخوف أبدا بأن لا يطمئن طرفة عين اذ لا يدري أهو من فريق السعادة أو من فريق الشقاوة اه ببعض حذف (قوله فهو بخلق الخ) جواب أما (قوله بخلقه) لو حذفه ما ضره (قوله ولا تفسر الوحدة الخ) فيه تعريض للاعتراض على من عبر بهذه العبارة من المتكلمين (قوله لانه يقتضي الخ) انما اقتضى ذلك لان القاعدة ان النفي اذا تسلط على مقيد وقيد كان منصبا على ذلك القيد فقط ولمن عبر بهذه العبارة أن يجيب بأن هذه القاعدة أغلبية فقد يكون منصبا على المقيد فقط وقد

تشبه صفته وهذا أعني صفاته تعالى الى آخره كون لأحد صفة يسمى كما منفصلا في الصفات فالوحدة في الصفات نفت الكم المتصل والمنفصل فيها ومعنى وحدته تعالى في الافعال انه ليس لأحد من المخلوقات فعل لانه تعالى الخالق لافعال المخلوقات من الانبياء والملائكة وغيرهما وأما ما يقع من موت شخص أو ايذائه عند اعتراضه مثلا على ولي من الاولياء فهو بخلق الله تعالى بخلقه عند غضب الولي على هذا المعترض ولا تفسر الوحدة في الافعال بذلك ليس لغير الله فعل كونه لانه يقتضي

يكون منصباً عليهما كما هنا لكن لم تزل العبارة موهمة لذلك فالاولى ما عبر به الشيخ (قوله انه) أي الحال والشأن وفسر بقوله لغير الله الخ على القاعدة من أن ضمير الشأن مفسر بما بعده وقوله لكنه أي الفعل وقوله وهو أي انه لغير الله فعل الخ (قوله بل هو الله الخ) اضراب انتقالي عما قبله والضمير له مبتدأ أول اللفظ الشريف بدل والخالق خبر المبتدأ أولو قال بل الله تعالى هو الخالق الخ لكان أوضح (قوله فالذي وقع الخ) تفريع على ما قبله (قوله قال تعالى والله خلقكم وما تعملون) هذا استدلال على قوله بل هو الله تعالى الخ لكن المعول عليه في الاستدلال هنا انما هو الدليل العقلي ووجه الاستدلال بالآية المذكورة ان ما مصدرية فالتقدير والله خلقكم وعملكم وحينئذ فيصح ان المصدر معطوف على الضمير المنصوب وهو ظاهر ويصح انه مرفوع على الابتداء والخبر محذوف للعلم به من السياق والتقدير وعملكم كذلك أي خلقه الله ولا يصح تقديره مخلوق لكم اذ لا دليل عليه ويحتمل ان ما موصولة بمعنى الذي والعائد محذوف والتقدير والله خلقكم والذي تعملونه أي والعمل الذي تعملونه وحينئذ فيصح أن تكون ما معطوفة على ما ذكر وهو واضح ويصح انها في محل رفع على الابتداء على ما مر وظاهر ان كونها مصدرية مع العطف أولى لانه لا يحوج الى تقدير بخلاف ما عداه كما لا يخفى فان قيل يحتمل أن يقدر العائد مجروراً والتقدير وما تعملون فيه أي والذي يقع عملكم فيه كالحجارة والخشب كما قد يقتضيه سياق الآية أجيب بأن شرط حذف العائد المجرور أن يجر بما جر به الموصول وهو مفقود هنا لعدم جر الموصول وعلى فرض وجوده فكونه منصوباً هو الاصل فالحمل عليه أولى هذا وأخذت المعتزلة من اسناد العمل للعباد في قوله تعالى تعملون ونحوه ان العبد يخلق افعاله الاختيارية ورده السعد بأن ذلك جهل منهم بمحل النزاع بيننا وبينهم الذي هو المعنى الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدري الذي أسند للعباد فيما ذكر لانه لا يحتاج لفاعل اذ هو أمر اعتباري لا يتعلق به خلق اهـ ومحصله عدم تسليم ان المسند للعباد فيما ذكر هو المعنى الحاصل بالمصدر الذي هو محل النزاع وانما هو المعنى المصدري والذي يفهم من كلام السنوسي في شرح الكبرى تسليم ذلك لكن اسناده للعباد انما هو على سبيل الكسب والتعلق مع كونه مسنداً لله تعالى على سبيل الخلق والاختراع أفاده الشيخ يحيى (قوله وكون غير الله تعالى له فعل الخ) فيه تسامح كما مر (قوله يسمى كما منفصلا في الافعال) وأما الكم المتصل فيها فقد تقدم الكلام عليه (قوله فالوحدانية الخ) مفرع على قوله ومعنى كون الله واحداً الخ وهو تفريع مجمل بخلاف ما تقدم فهو تفريع مفصل الا انه لم يأت بالتفريع

انه لغير الله فعل لكنه ليس كفعل الله وهو بالحل بل هو الله تعالى الخالق للافعال كلها فالذي وقع منك من حركة يدك عند ضربك زيداً مثلا بخلق الله تعالى قال الله تعالى والله خلقكم وما تعملون وكون غير الله تعالى له فعل يسمى كما منفصلا في الافعال فالوحدانية الواجبة له تعالى نفت الكموم الخمسة المتخيلة

المفصل فى وحدانية الافعال لعله لعلمه من سابقه (قوله فالكم المتصل الخ) مفرع
على قوله هو التركيب بمعنى الجمع نظيره فيما بعده (قوله ان يكون لها ذات الخ) جعله
فيما مر نفس المشابهة وهنا وجود ذات تشبه ذات مولانا سبحانه وتعالى ولعله
أشار الى صحة أن يراد به كل منهما (قوله أن يكون له الخ) جعله فيما تقدم التعدد
وهو قريب مما هنا (قوله مثلا) أى أو ارادتان أو علمان وهكذا او يصح أن
يجعل راجعا للعدد أيضا (قوله وهذه الكموم الخ) هذه العبارة مستغنى عنها
بما مر من قوله ظ الوحدانية الواجبة له تعالى نفت الكموم الخ وقوله انتفت
بالوحدانية الخ أى بواسطة شمولها الوحدانية كل من الذات والصفات والافعال
(قوله ومعنى الكم العدد) أى مع الاتصال أو الانفصال فهو شامل لكل من
الكم المتصل والمنفصل لكن قد علمت سابقا ان الكم هو المقدار لا العدد (قوله
والدليل على وجوب الوحدانية له تعالى الخ) ظاهر سياقه السابق ان هذا الدليل
لوجوب الوحدانية فى الذات بقسميها أعنى عدم الكم المتصل فيها وعدم
الكم المنفصل فيها ولوجوب الوحدانية فى الصفات كذلك ولوجوب الوحدانية
فى الافعال وهى قسم واحد أعنى عدم أن يكون لمخلوق فعل من الافعال و يمكن أن
يركب لذلك قياس استثنائى نظمه هكذا لو لم يكن واحدا فى ذاته أو صفاته أو افعاله
لما وجد شئ من العالم لكن التالى وهو عدم وجود شئ من العالم باطل لوجود ذلك
المشاهدة فبطل المقدم وهو عدم كونه تعالى واحدا فى ذاته أو صفاته أو أفعاله
واذا بطل ذلك ثبت نقيضه وهو المطلوب اذا علمت ذلك علمت أن الشيخ قد استدل على
وجوب الوحدانية له تعالى بجميع أقسامها لكنه اقتصر على بيان وجه الدلالة
بالنسبة لوجوب الوحدانية فى الذات بمعنى عدم الكم المنفصل فيها حيث قال اذ لو
كان له شريك الخ ومحصله انه لو كان له تعالى شريك فى الالوهية فاما أن يتفقا واما
أن يختلفا وعلى كل يلزم عدم وجود شئ من العالم أما الاول فلانه يلزم اجتماع
مؤثرين على أثر واحد ان أوجداه معا من غير معاونة وعجزهما ان أوجداه معا
معها وتحصيل الحاصل ان أوجداه مرتبا والترجيح بلا مرجح ان أوجد أحدهما
البعض والآخر البعض وكل منها محال وأما الثانى فلانه يلزم اجتماع المتنافيين ان
نفذ مرادهما وعجزهما ان لم ينفذ مراد واحد منهما وكذا ان نفذ مراد
أحدهما دون الآخر لان الذى لم ينفذ مراده عاجز بلا ريب والآخر مثله فيكون
عاجزا أيضا وكل منها محال وبذلك تعلم ما فى كلامه فتأمل وقد رأيت أن أذكر
بيان وجه الدلالة بالنسبة لباقى الاقسام بحسب ما تيسر من الكلام فأقول وبالله
التوفيق أما بيانه بالنسبة لوجوب الوحدانية فى الذات بمعنى عدم الكم المتصل فيها

فالكم المتصل فى الذات
تركبها من أجزاء والكم
المنفصل فيها أن يكون لها ذات
تشبهها والكم المتصل فى
الصفات أن يكون له تعالى
قدرتان مثلا والكم المنفصل
فيها أن يكون لغيره تعالى صفة
تشبه صفة من صفاته تعالى
والكم المنفصل فى الافعال
أن يكون لغيره تعالى فعل
وهذه الكموم الخمسة انتفت
بالوحدانية الواجبة له سبحانه *
ومعنى الكم العدد
والدليل على وجوب
الوحدانية له تعالى وجود
العالم

فهو انه لو تركبت ذاته تعالى من أجزاء فاما أن تقوم صفات الالوهية بكل جزء أو بالبعض دون البعض الآخر أو بالمجموع وعلى كل يلزم عدم وجود شئ من العالم أما الاول فلان كل جزء يكون الها فيأتي ما مر فيما لو كان هناك الهان وأما الثاني فلان الجزء الذي لم تقم به عاجز وحينئذ يكون المجموع عاجزا وأما الثالث فلانه يلزم ان كل جزء عاجز وعجزه يوجب عجز مجموع الاجزاء وكل ذلك محال وأما بيانه بالنسبة لوجوب الوحدانية في الصفات بمعنى عدم الكم المتصل فيها فهو انه لو كان له تعالى قدرتان وارادتان لزم ما سبق فيما لو كان هناك الهان واما بيانه بالنسبة لوجوب الوحدانية في الصفات بمعنى عدم الكم المنفصل فيها فهو انه لو كان لأحد من الحوادث صفة من صفاته تعالى كأن كان له قدرة كقدرته تعالى لزم ايضا ذلك وهذا والذي قبله خاص بصفات التأثير وأما بيانه بالنسبة لوجوب الوحدانية في الافعال فهو انه لو كان لأحد من الحوادث تأثير في شئ من الممكنات لزم عجزه تعالى عن ذلك الشئ وهو يستلزم العجز عن سائر الممكنات اذ لا فرق هكذا يؤخذ من السكتاني وغيره وفيه مناقشات لا يحتمل الحال ايرادها (قوله فلو كان له الخ) قد علمت ان فيه قصورا وقوله شريك أي مشارك فهو فعيل بمعنى مفاعل كخليط بمعنى مخالط وجليس بمعنى مجالس وقوله في الالوهية أي استحقاق العبادة (قوله لا يخلو الامر) أي أمرهما وما يحصل منهما ثم بين ذلك بقوله فاما أن يتفقا واما أن يختلفا (قوله فاما أن يتفقا) هذا انما هو بحسب بادئ الرأي والا فلا يتأتى اتفاق بين الهين اذ الالوهية تقتضي الغلبة المطلقة كما يشير له قوله تعالى لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض (قوله على وجود العالم) لم يجعلوا من الاحتمالات أن يتفقا على عدم وجود العالم لبطلانه بالبداهة (قوله بأن يقول الخ) كان عليه اذ أتى بالحصر ان يستوفي الاحتمالات المذكورة فيما مر (قوله فان اتفقا الخ) هذا اشارة الى برهان التوارد (قوله وهو محال) ألا ترى ان الخط الذي لا عرض له لا يصح أن يرسم بقلمين (قوله وان اختلفا الخ) هذه اشارة الى برهان التمانع المشار له بقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا والمراد بالفساد عدم الوجود فتكون الآية حجة قطعية وقيل المراد به الخروج عن هذا النظام وبنى عليه السعد أن الآية حجة اقناعية أي يقتنع بها الخصم والصحيح الاول (قوله فلا يخلو الخ) فيه انه قد بقي من الاحتمالات أن ينفذ مرادهما وهو محال لانه يلزم عليه اجتماع المتنافيين كما مر (قوله وقد فرضنا الخ) هذا هو الدائر بين الجمهور ويحكى عن ابن رشد أنه كان يقول اذا قدر نفوذ مراد أحدهما دون الآخر كان الذي نفذ مراده الها دون الآخر وتم دليل الوحدانية اه أفاده اليوسي (قوله فاذا ثبت الخ)

فلو كان له شريك في الالوهية لا يخلو الامر فاما أن يتفقا على وجود العالم بأن يقول أحدهما أنا اوجده ويقول الآخر أنا اوجده معك ا‍تعاون عليه واما ان يختلفا فيقول احدهما أنا أوجد العالم بقدرتي ويقول الآخر أنا أريد عدم وجوده فان اتفقا على وجود العالم بأن اوجداه معا ووجد بفعلهما لزم اجتماع مؤثرين على اثر واحد وهو محال وان اختلفا فلا يخلو اما ان ينفذ مراد احدهما اولا ينفذ مراد أحدهما فان نفذ مراد أحدهما دون الآخر كان الذي لم ينفذ مراده عاجزا وقد فرضنا انه مساوله في الالوهية لمن نفذ مراده فاذا ثبت العجز لهذا ثبت العجز للآخر

لا مثله وان لم يتقدم مرادهما كانا عاجزين وعلى كل سواء اتفقا او اختلفا يستحيل

وجود شئ من العالم لانهما ان اتفقا على وجوده يلزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد ان تقدم مرادهما وذلك محال فلا يتأتى تنفيذ مرادهما فلا يصح ان يوجد شئ من العالم حينئذ وان اختلفا ونفذ مراد أحدهما كان الآخر عاجزا وهذا مثله فلا يصح ان يوجد شئ من العالم لانه عاجز فلم يكن الاله الا واحدا وان اختلفا ولم ينفذ مرادهما كانا عاجزين فلم يقدرا على وجود شئ من العالم والعالم موجود بالمشاهدة فثبت ان الاله واحد وهو المطلوب فوجود العالم دليل على وحدانيته تعالى وعلى أنه لا شريك له في فعل من الافعال ولا واسطة له في فعل جل تعالى وهو الغنى الغنى المطلق ومن هذا الدليل يعلم أنه لا تأثير لشئ من النار والسكين والاكل في الاحراق والقطع والشبع بل الله تعالى يخلق الاحراق في الشئ الذى مسته النار عند مسها له ويخلق القطع في الشئ الذى باشرته السكين عند مباشرتها له ويخلق الشبع

عند الاكل والرى عند الشرب لمن اعتقد ان النار

مفرع على قوله وقد فرضنا الخ (قوله لانه مثله) لا حاجة لهذا التعليل للاستغناء عنه بالتفريع بعد اذ المفرع عليه علة في المفرع لكنه أتى به للتوضيح (قوله وعلى كل الخ) لو ذكر ذلك باثر قوله فاما ان يتفقا واما ان يختلفا لاستغنى عما وسطه بينهما وقوله سواء اتفقا الخ بيان للكلية فكأنه قال من الاتفاق والاختلاف (قوله وذلك) أى اجتماع مؤثرين على أثر واحد (قوله حينئذ) أى حين اذ اتفقا (قوله وهذا مثله) أى فيكون عاجزا أيضا (قوله فلم يكن الاله الخ) هكذا وجد في النسخ لكن المناسب اسقاطه لانه من تتمة عبارة مضروب عليها وهي وقولنا ان نفذ مراد دهما ينافى قولنا لا يوجد شئ فالاحسن ان يقال فان نفذ مراده كان هو الاله والآخر غير اله فلم يكن الاله الخ فتأمل (قوله والعالم موجود) هذا مرتبط بقوله فيما مر وعلى كل سواء اتفقا أو اختلفا يستحيل عدم وجود شئ من العالم (قوله فثبت ان الاله واحد) أى انه ليس له نظير لان هذا هو الذى يتفرع على ما تقدم (قوله وهو) أى كون الاله واحدا (قوله فوجود العالم الخ) أى بهذا توطئة لما بعده (قوله وعلى أنه لا شريك الخ) هذا مستغنى عنه بما قبله (قوله ولا واسطة له) المناسب أن يراد بها القوة التى يدعى بعض الفرق الضالة أن الله خلقها في النار مثلا ووجه دلالة وجود العالم على أنه لا واسطة له تعالى انه لو كان له واسطة لكان محتاجا اليها فيكون عاجزا فلا يصح أن يوجد شيأ من العالم مع أنه موجود بالمشاهدة (قوله جل تعالى) الظاهر أنه على حذف العاطف (قوله ومن هذا الدليل) أى دليل الوحدانية لكن بالنظر لوحدة الافعال (قوله من النار الخ) بيان لشئ لكن كان الاولى أن يقول كالنار الخ لانه لا حصر فيما ذكره كما يفيده البيان (قوله والاكل) المناسب قراءته بضم الهمزة (قوله في الاحراق الخ) راجع لما قبله على ترتيب اللف والمراد بالاحراق الاحتراق فالمراد من المصدر أثره وكذا يقال في القطع (قوله بل الله تعالى الخ) اضراب انتقالى عما قبله (قوله يخلق الاحراق) أى الاحتراق كما علمت (قوله عند مسها له) أى بشرط انتفاء البلولة ونحوها (قوله ويخلق القطع) أى أثره كما مر (قوله والرى عند الشرب) الاولى اسقاطه لانه لم يصرح به فيما مر لكنه اشار به الى عدم الحصر فيما ذكره (قوله لمن اعتقد الخ) اعلم أن الفرق في هذا المقام أربعة الاولى تعتقد أنه لا تأثير لهذه الاشياء وانما التأثير لله مع امكان التخلف بينها وبين آثارها وهذه هي الفرقة الناجية الثانية تعتقد أن لا تأثير لذلك أيضا لكن مع التلازم بحيث لا يمكن التخلف وهذه الفرقة جاهلة بحقيقة الحكم العادى وربما جرها ذلك الى الكفر بأن تنكر ما خالف العادة كالبعث الثالثة تعتقد أن هذه الاشياء مؤثرة بطبعها وهذه الفرقة مجمع على

كفرها الرابعة تعتقد أنها مؤثرة بقوة أودعها الله فيها وهذه الفرقة فى كفرها قولان والاصح أنها ليست كافرة (قوله محرقة بطبعها) ضابط الايجاد بالطبع عند القائلين به قبحهم الله تعالى أن يتوقف على وجود شرط وانتفاء مانع كما سيأتى والطبع والطبيعة لغة السجية التى جبل عليها الانسان كما فى القاموس واصطلاحا الحقيقة والمعنى هنا فمن اعتقد أن النار محرقة بحقيقتها وذاتها أى لا بقوة أودعها الله فيها الخ (قوله فهو كافر باجماع) اى لانه أشرك بالله غيره وجعل الايجاد ليس مسندا لله أصلا (قوله فهو جاهل فاسق) أى وليس بكافر على الاصح (قوله لعدم علمه) علة لقوله جاهل فاسق (قوله والقدم الخ) ترك الوجود لما تقدم أنه صفة نفسية (قوله صفات سلبية) وقيل القدم والبقاء صفتان نفسيتان لان الاولى عين الوجود فى الماضى والثانية عينه فى المستقبل وشذ قوم فقالوا ان القدم والبقاء صفتان موجودتان كالقدرة والعلم وأضعف من هذا قول من قال القدم سلبى والبقاء وجودى والحق انهما سلبيتان كما ذكره الشيخ وجعل الحاقة امام الحرمين فى الارشاد وأبو عمرو فى البرهان من الصفات النفسية ويؤيده كلام السيد الجرجانى فى شرح المواقف والتحقيق أنها سلبية كما ذكره أيضا ونقل عن القاضى وامام الحرمين أن الوحدانية نفسية والتحقيق انها سلبية كما ذكره أيضا (قوله أى معناها الخ) لما كان السلبى يطلق على ما مدلوله سلب ما لا يليق وعلى الامر المسلوب بين أن المراد هنا المعنى الاول لا المعنى الثانى والا لزم أن يثبت له تعالى الحدوث وطرو العدم والمماثلة للحوادث وهكذا (قوله ونفى) تفسير لما قبله (قوله لان كلا منهما نفى عن الله الخ) لو قال لان كلا منهما سلب ما لا يليق عن الله عز وجل لكان أوفق بما قبله

﴿الصفة السابعة الواجبة له تعالى القدرة﴾ هذا شروع فى صفات المعانى وهى تنقسم أربعة أقسام قسم يتعلق بالممكنات فقط وهو القدرة والارادة وقسم يتعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات وهو العلم والكلام وقسم يتعلق بجميع الموجودات وهو السمع والبصر وقسم لا يتعلق بشئ وهو الحياة وانما قدمها على المعنوية لانها كالاصل لها (قوله وهى صفة الخ) دخل فى قوله صفة جميع الصفات وخرج بقوله تؤثر ما لا يؤثر منها وبقوله الوجود او العدم الارادة بناء على الصحيح من أن التخصيص تأثير وأما على القول بأنه ليس تأثيرا فهى خارجة بقوله تؤثر وحينئذ فقوله الوجود أو العدم لبيان الواقع (قوله تؤثر) هذا اشارة الى تعلقها التنجيزى الحادث كما سينبه عليه واسناد التأثير اليها مجاز كما سيأتى و[illegible] ان حقيقة اسناده للفاعل الحقيقة لانه لا يكون الا بقدرة فيلزم عليه قيام

محرقة بطبعها والماء مروى بطبعه وهكذا فهو كافر باجماع ومن اعتقد أنها محرقة بقوة خلقها الله فيها فهو جاهل فاسق لعدم علمه بحقيقة الوحدانية وهذا هو الدليل الاجمالى الذى يجب على كل شخص معرفته من ذكر وانثى ومن لم يعرفه فهو كافر عند السنوسى وابن العربى والله تعالى يتولى هداه والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية صفات سلبية أى معناه سلب ونفى لان كلا منها نفى عن الله عز وجل ما لا يليق به

﴿الصفة السابعة الواجبة له تعالى القدرة﴾ وهى صفة تؤثر

القــدرة بالقدرة وهو با لحل لما فيه من قيام المعنى بالمعنى (قوله فى الممكن) المراد به ما استوى فيه كل من الوجود والعــدم بأن يكون غير واجب وغــير ممتنع لى وخرج بذلك الواجب والمستحيل فلا تتعلق بهما كما سيأتى ان شاء الله تعــالى (قوله الوجود أو العدم) هــذا يقتضى أنها لا تتعلق بالاحوال الحادثة ككون زيد عالما لانها لا تتصف بالوجود بل بالثبوت فقط مع ان التحقيق أنها تتعلق بها ويجــاب بأن المراد بالوجود مطلق الثبوت مجازا مرسلا من اطــلاق الخاص وارادة العام عــلى أن التحقيق ان لا حال كما سيأتى وقوله أو العدم أى على كلام الجمهور كما سينبه عليه (قوله فتتعلق الخ) هو مع قوله وتتعلق بالموجود الخ مفرع على قوله تؤثر الخ اذ من لازم التأثير التعلق ومعناه طلب الصفة أمرا زائدا عــلى قيامها بالذات فهو امر اعتبارى وقيــل هو أمر وجودى وقيــل واسطة بين الموجود والمعــدوم فيكون حالا وقيــل هو من مواقف العقول فلا يعلمه الا الله تعالى والتحقيق الاول (قوله بالمعدوم) أى ســواء كان عدمه أصليا او عارضا وقد مثل تعلقها بالاول واشار الى تعلقها بالثانى وهو تعلقها بنا حين البعث بالكاف (قوله فتوجده) أى يوجده الله تعالى بها كما عــلم مما مر وهكذا يقال فى نظيره (قوله كتعلقها بك قبــل وجودك) أى فتصير بها موجودا وكان الاولى أن يذكره ليناسب ما بعده (قوله الذى اراد الله الخ) فيه اشارة الى ان تعلق القــدرة تابع لتعلق الارادة فهو عــلى طبقه (قوله أى لاشئ) اشار بهذا التفسير الى انه ليس المراد بالمعدوم الميت كما قد يتبادر الى الفهم البارد (قوله وهــذا التعلق الخ) اسم الاشارة عائد للتعلق المفهوم من قوله فتتعلق بالمعــدوم الخ مع قوله وتتعلق بالموجود الخ (قوله بمعنى الخ) أى لا بمعنى انها صالحة فقط (قوله حادث) تقــدم ان الحادث يطلق حقيقة عــلى الموجود بعــد عــدم وهــذا هو المراد هنا لان التحقيق أن التعلق أمر اعتبارى كما مر لا يقال يلزم عــلى حدوثه أن الذات العلية محــل للحوادث وهو محال لما يلزم عليه من حدوثها اذ محــل الحادث حادث لانا نقول قد مر أنه من الامور الاعتبارية وهى ليست بصفات حقيقية حتى يلزم ذلك (قوله ولها تعلق صلوحى) بضم الصاد ويقال فيه صلاحى بفتحها وقوله قديم مبنى على الصحيح من ترادف القديم والازلى وأما على القول الثانى فيقال له أزلى فقط كما يعلم مما سبق (قوله فى الازل) هو عبارة عن أزمنة متوهمة غير متناهية فى جانب الماضى والى هذا أشار بعضهم بقوله

أزمنة توهمت لا تنتهى * الى زمان حقق الازل هى

ووقع فى عبارة السعد أنه عــدم لا أولية أو استمرار الوجود فى ازمنة مقدرة غــير متناهية فى جانب الماضى أفاده اليوسى (قوله للايجاد) أى وللاعدام أيضا والمراد

في الممكن الوجود أو العدم
فتتعلق بالمعدوم فتوجده
كتعلقها بك قبل وجودك
وتتعلق بالموجود فتعدمه
كتعلقها بالجسم الذى أراد
الله اعــدامه فيصير بها
عدما وما أى لاشئ وهــذا
التعلق تنجيزى بمعنى انها
تعلقت بالفعــل والتعلق
التنجيزى حادث ولها تعلق
صلوحى قديم وهو صلاحيتها
فى الازل للايجاد فيما
لا يزال

الايجاد فيما لا يزال فاندفع توقف بعضهم فى ذلك حيث قال كيف يقال هى صالحة لذلك مع انه يستحيل وجود شئ من العالم فى الازل اه ومنشأ التوقف فهمه أن الايجاد فى الازل كما يقتضيه كلامه وليس كذلك (قوله لان توجد زيدا) أى فيما لا يزال كما علمت (قوله أو عريضا) أو فيه بمعنى الواو كما عبر به فى بعض النسخ ومقابله محذوف والتقدير ومريضا أو غير مريض (قوله مختص بالحال الخ) أى بخلاف التعلق الصلوحى فانه لا يختص به اذ القدرة كما هى صالحة لاعطاء زيد العلم صالحة لاعطائه الجهل وكما هى صالحة لجعله طويلا صالحة لجعله قصيرا وهكذا (قوله فلها الخ) مفرع على ما تقدم (قوله وهو ما مر) يعنى صلاحيتها فى الازل للايجاد (قوله وهو تعلقها الخ) هذا الصنيع يقتضى أنه لم يتقدم مع أنه قد ذكره فيما مر فلو قال فلها تعلقان تعلق صلوحى قديم وتعلق تنجيزى حادث وقدمر لكان أجود (قوله أعنى تعلقها الخ) لو قال أعنى تعلقها التنجيزى لكان أظهر (قوله ولها تعلق مجازى) قال السكتانى وجه كونه مجازيا أنه ليس على وجه التأثير ورد بأنه يلزم عليه أن اطلاق التعلق على تعلق العلم ونحوه مجاز لعدم التأثير ويجاب بأن كلامه انما هو بالنسبة للقدرة والارادة قال بعضهم ما معناه انه يلزم عليه حينئذ ان اطلاق التعلق على صلاحية القدرة والارادة مجاز ولا قائل به اه لكن صرح بعض المحققين بخلافه حيث قال بعد بيان معنى التعلق وهذا حقيقة فى التعلق بالفعل وهو التنجيزى واما اطلاق التعلق على صلاحية الصفة فى الازل لشئ أو على كون الشئ فى القبضة فهو مجاز اه وهذا هو الذى يؤخذ من قول الشيخ فيما يأتى لكن التعلق الحقيقى الخ (قوله ويسمى) أى تعلقها بالموجود المذكور (قوله وكتعلقها بالمعدوم الخ) ظاهر صنيعه أنه معطوف على قوله كتعلقها بنا بعد وجودنا الخ وهو غير صحيح لما يلزم عليه من انه يكون تمثيلا لتعلقها بالموجود ولا يخفى بطلانه فلعل هذا تحريف والصواب وتعلقها باسقاط الكاف وحينئذ يقرأ بالرفع عطفا على قوله تعلقها بالموجود الخ (قوله قبل أن يريد الله تعالى وجوده) أى قبل أن تتعلق به ارادته تعالى تعلقا تنجيزيا حادثا على القول به ولو قال قبل وجوده لكان أظهر وكذا يقال فى نظائره بعد تأمل (قوله وكتعلقها بنا الخ) يحتمل أنه معطوف على قوله كتعلقها بزيد الخ وعليه فراده بالمعدوم فى قوله وكتعلقها بالمعدوم ما يشمل ذا العدم الاصلى وقد مثل له بقوله كتعلقها بزيد الخ وذا العدم العارض وقد مثل له بقوله وكتعلقها بنا الخ ويحتمل وهو الاظهر أنه معطوف على قوله تعلقها بالموجود الخ وعليه فراده بالمعدوم فى ذلك خصوص الشق الاول وحينئذ فالصواب اسقاط الكاف وقراءته بالرفع عطفا على ذلك (قوله بعد موتنا) الاولى بعد فنائنا (قوله

لان توجد زيدا مولا أو قصيرا أو عريضا وصالحة لاعطائه العلم وتعلقها التنجيزى مختص بالحال الذى عليه زيد فلها تعلقان تعلق صلوحى قديم وهو ما مر وتعلق تنجيزى حادث وهو تعلقها بالمعدوم فتوجده وبالموجود فتعدمه وهذا اعنى تعلقها بالموجود وبالمعدوم تعلق حقيقى ولها تعلق مجازى وهو تعلقها بالموجود بعد وجوده وقبل عدمه كتعلقها بنا بعد وجودنا وقبل عدمنا ويسمى تعلق قبضة بمعنى أن الموجود فى قبضة القدرة ان شاء الله أبقاه على وجوده وان شاء أعدمه بها وكتعلقها بالمعدوم قبل ان يريد الله تعالى وجوده كتعلقها بزيد فى زمن الطوفان فهو تعلق قبضة أيضا بمعنى أن المعدوم فى قبضة القدرة ان شاء الله أبقاه على عدمه وان شاء أخرجه من العدم الى الوجود بها وكتعلقها بنا بعد موتنا وقبل البعث فيسمى تعلق قبضة أيضا بمعنى ما تقدم

فلها سبع تعلقات تعلق صلوحي قديم وتعلق قبضة وهو تعلقها به قبل أن يريد الله وجوده وتعلق بالفعل وهو ايجاد الله تعالى الشئ بها وتعلق قبضة وهو تعلقها بالشئ بعد وجوده وقبل أن يريد الله عدمه وتعلق بالفعل وهو اعدام الله الشئ بها وتعلق قبضة بعد عدمه وقبل البعث وتعلق بالفعل وهو ايجاد الله لنا يوم البعث لكن التعلق الحقيقي من ذلك تعلقان هو ايجاد الله بها واعدامه بها وهذا على التفصيلي وأما الاجمالي فلها تعلقان كما هو الشائع تعلق صلوحي وتعلق تنجيزي لكن التنجيزي خاص بالايجاد والاعدام وأما تعلق القبضة فلا يوصف بالتنجيزي ولا بالصلوحي القديم وما تقدم أنها تتعلق بالوجود والعدم هو رأى الجمهور وقال بعضهم لا تتعلق بالعدم فاذا أراد الله عدم شخص منع عنه الامدادات التى هى سبب فى بقائه

﴿الصفة الثامنة الواجبة له تعالى الارادة﴾

فلها سبع تعلقات) فى تفريع هذا على ما تقدم خفاء لكنه نظر الى أن التعلق التنجيزى شامل لثلاثة أفراد الاول التعلق بالمعدوم عدما سابقا على وجه الايجاد والثانى التعلق بالموجود بعدما عرضيا كذلك والثالث التعلق بالموجود على وجه الاعدام فاذا انضمت هذه الثلاثة الى التعلق الصلوحي مع تعلقات القبضة الثلاثة كان المجموع ما ذكره والحاصل ان المجموع سبعة ثلاثة أفراد لتعلق التنجيزى ومثلها افراد تعلق القبضة والسابع التعلق الصلوحي والظاهر انها تتعلق بنا بعد البعث تعلق قبضة أيضا بمعنى أنه ان شاء الله أبقانا على وجودنا وان شاء أعدمنا لكن هذا بقطع النظر عن الادلة الدالة على بقائنا حينئذ واذا ضم هذا الى ما سبق كانت الجملة ثمانية فليحرر (قوله لكن الخ) استدراك على ما قبله لدفع توهم انها كلها تعلقات حقيقية (قوله تعلقان) كان عليه ان يقول ثلاث تعلقات التى هى افراد التعلق التنجيزى لكنه قد أجملها وجعلها تعلقين اذ الاول منها شامل لفردين ولا يخفى ما وقع له فى هذه العبارة (قوله وهذا) أى ما ذكره من عدها سبعة وقوله على التفصيلي أى كائن على الوجه المفصل وقوله وأما الاجمالى أى المجمل وكان المناسب لما قبله أن يقول وأما على الاجمالى فلها الخ (قوله خاص بالايجاد والاعدام) أى بالفعل فلا يشمل تعلق القبضة ولا الصلوحي القديم (قوله فلا يوصف الخ) وانظر هل يوصف بالصلاحى الحادث اولا والظاهر نعم ولذلك وجد فى بعض النسخ مضروبا عليه وينبغى ان يكون صلاحيا حادثا ولم يتعرض سواه اه (قوله انها تتعلق الخ) على حذف من بيان لما (قوله هو رأى الجمهور) ولا يخفى ان محل الخلاف هو تعلقها بالعدم واما تعلقها بالوجود فهو متفق عليه (قوله وقال بعضهم لا تتعلق الخ) هذا القول مبنى على القول بأن الاعراض لا تبقى زمانين بدليل قوله بعد منع عنه الامدادات وهذا القول مرجوح وكذلك ما بنى عليه فكل من المبنى والمبنى عليه ضعيف (قوله فاذا اراد الله الخ) هذه الفاء فصيحة لأنها أفصحت عن شرط محذوف تقديره واذا كانت لا تتعلق بالعدم فكيف ينعدم الشخص وحاصل الجواب أنه ينعدم بنفسه اذا قطع الله عنه الاعراض التى هى سبب فى بقائه (قوله منع عنه الامدادات) أى الامور التى أمده بها وهى الاعراض الممسكة له فاذا منع الله عنه تلك الامور انعدم بنفسه ونظير ذلك الفتيلة فانها تستمر منورة مادام فيها الزيت فاذا فرغ انطفأت بنفسها ولا تحتاج الى أن يطفئها أحد (قوله التى هى سبب فى بقائه) فبقاؤه مسبب عن تلك الامدادات فاذا زالت زال

﴿الصفة الثامنة الواجبة له تعالى الارادة﴾ اعلم أنه قد كثر الخلاف فى هذه الصفة على أقوال فعندنا هى صفة قديمة وجودية قائمة بذاته تعالى وقيل هى صفة سلبية

يعنى

بالطول مثلا وأما القدرة فهي تبرز الطول من العدم الى الوجود فالارادة تخصص والقدرة تبرز والممكنات التي تتعلق بها القدرة والارادة ستة الوجود والعدم والصفات كالطول والقصر والازمنة والامكنة والجهات وتسمى الممكنات المتقابلات فالوجود يقابل العدم والطول يقابل القصر وجهة فوق تقابل جهة تحت ومكان كذا كمصر يقابل غيره كالشام مثلا وحاصل ذلك ان زيدا قبل وجوده يجوز عليه أن يبقى على عدمه ويجوز أن يوجد في هذا الزمان فاذا وجد فقد خصصت الارادة وجوده بدلا عن عدمه والقدرة أبرزت الوجود ويجوز أن يوجد في زمن الطوفان وفي غيره فالذي خصص وجوده في هذا الزمن دون غيره هو الارادة ويجوز أن يكون طويلا أو قصيرا فالذي خصص طوله بدلا عن القصر الارادة ويجوز أن يكون في جهة فوق فالذي خصصه في جهة تحت كالارض الارادة والقدرة والارادة صفتان

بمعنى عدم الاكراه وقيل غير ذلك والاول هو الحق (قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله تخصص الخ أخرج به غير الصفة المعرفة وهي الارادة (قوله ببعض الخ) الباء داخلة على المقصور عليه فيما نظهر وان كان خلاف الغالب من دخولها على المقصور كما صرح به السعد في شرح التلخيص والسيد في حاشية المطول والكشاف كما نقله يس في حاشيته على مختصر السعد واذا علمت ما نقله يس من أنهما وان اتفقا على جواز الامرين لغة اختلفا في الغالب استعمالا فقال السعد الغالب دخولها على المقصور وقال السيد دخولها على المقصور عليه وبهذا تعلم ان ما في النظم المشهور من نسبة القول بأن الغالب دخولها على المقصور الى السيد فقط ليس بجيد (قوله فتريد الخ) تفريع على قوله تخصص الخ (قوله فالارادة الخ) لو عبر بالواو بدل الفاء لكان أجود (قوله وأما القدرة الخ) مقابل لقوله فالارادة الخ (قوله فهي تبرز الخ) أي تثبته بعد ان كان معدوما ولو قال فهي تبرزه طويلا الخ لكان أنسب بما قبله وكذا يقال في نظيره مما يأتي (قوله فالارادة الخ) مفرع على ما علم مما تقدم (قوله والممكنات الخ) أشار لذلك بعضهم بقوله

المكنات المتقابلات * وجودنا والعدم الصفات
أزمنة أمكنة جهات * كذا المقادير روى الثقات

(قوله ستة) لعله نظر الى جعل الوجود والعدم اثنين حتى يتم جعلها ستة على صنيعه فتأمل (قوله والصفات) لعله أدرج فيها المقادير التي أفردها بعضهم في النظم السابق (قوله المتقابلات) أي المتنافيات (قوله فالوجود يقابل الخ) مفرع على ما قبله لكنه اقتصر على غير الازمنة ولو قال بعد هذه العبارة وبالعكس في الجميع لكان أولى ليتم ذلك التفريع فان التقابل تفاعل من الجانبين كما لا يخفى (قوله وجهة فوق الخ) الانسب بالمفرع عليه ان يؤخر هذا عما بعده كما لا يخفى (قوله وحاصل ذلك) أي محصل ما ذكر من قوله والممكنات الخ لكنه اقتصر على غير الامكنة (قوله في هذا الزمان) لو أسقطه ما ضره (قوله ويجوز أن يوجد الخ) لو أخره عما بعده لكان أنسب (قوله فالذي خصص وجوده في هذا الزمن الخ) لم يتعرض للقدرة هنا وفيما بعده وكان الانسب بما سبق التعرض لها (قوله والقدرة والارادة صفتان الخ) كان الاحسن تأخير هذه العبارة عن قوله وللارادة تعلقات الخ لاختصاصه بالارادة (قوله ولا تعلق لهما الا بالممكن) أي لذاته ولو كان واجبا أو مستحيلا عرضيين اذ لولم يتعلقا بذلك لما بقي لهما تعلق لان الممكن اما واجب عرضي لتعلق علم الله بوجوده واما مستحيل كذلك لتعلقه بعدمه

قديمتان بذاته تعالى موجودتان لوكشف عنا الحجاب لرأيناهما ولا تعلق لهما الا بالممكن

وخرج بذلك الواجب والمستحيل الذاتيات فلا يتعلقان بهما كما أشار له بقوله فلا يتعلقان الخ المفرع على ذلك (قوله فلا يتعلقان بالمستحيل) أى لذاته كما أشار له بالمثال وكذا يقال فيما بعد واعلم أن تعلقهما بالمستحيل لانه يلزم عليه تحصيل الحاصل وذلك ان تعلقا بعدمه وقلب الحقائق وذلك ان تعلقا بوجوده وكل من تحصيل الحاصل وقلب الحقائق محال وأورد بعضهم على الثانى أنه يجوز مسخ الآدمى قردا مثلا وأجاب بأن معنى قولهم قلب الحقائق محال ان قلب بعض أقسام الحكم العقلى الى بعض كأن يصير الواجب جائزا أو مستحيلا محال (قوله ولا بالواجب) أى لانه يلزم على تعلقهما به تحصيل الحاصل وذلك ان تعلقا بوجوده وقلب الحقائق وذلك ان تعلقا بعدمه وكل منهما محال كما علمت (قوله ومن الجهل الخ) أى مما ينشأ عنه والمراد الجهل المركب الذى هو اعتقاد الشئ على خلاف ما هو عليه كما سيأتى وقوله من قال هو ابن حزم وقال بعضهم هو ابن العربى (قوله لانه لا تعلق الخ) أى واذا كان كذلك كان اعتقاده تعلق القدرة بالمستحيل الذى ينشأ عنه ما ذكره جهلا (قوله ولا يقال الخ) أشار بهذا الى رد ما قد يقال من جهة ذلك القائل كيف تقولون بعدم تعلق القدرة بالمستحيل مع أنه يلزم عليه العجز وحاصل الرد أنه لا يلزم ذلك الا لو كان معنى الها بحيث يكون من وظيفتها (قوله وللارادة تعلقان) أى على التحقيق كما سيأتى (قوله وهو صلاحيتها للتخصيص) أى للممكن بأى ممكن من الممكنات ولو غير الذى وجد عليه فيما لا يزال بخلاف التعلق التنجيزى فهو مخصص بما وجد عليه الممكن فيما لا يزال (قوله فزيد الخ) مفرع على عموم قوله صلاحيتها للتخصيص (قوله باعتبار صلاحية الارادة) أى لا باعتبار تعلقها التنجيزى لانه لا يختلف كما علمت (قوله فهى صالحة الخ) تفريع ثان بعد التفريع الاول (قوله باعتبار التعلق الصلوحى) لا حاجة لذلك بعد قوله فهى صالحة المغنى عن ذلك وقد يقال مراده بذلك ان صلاحيتها لما ذكر بقطع النظر عن التعلق التنجيزى ولو عبر بذلك لكان أظهر (قوله ولها تعلق الخ) كان عليه ان يقول وتعلق الخ باسقاط الجار والمجرور كما لا يخفى على المتأمل (قوله تخصيص الله الخ) قد تقدم أن فى كون التخصيص تأثيرا أو لا خلافا والصحيح الاول (قوله بالصفة التى الخ) أراد بالصفة ما يشمل كونه فى مكان كذا وزمان كذا وجهة كذا ونحو ذلك (قوله فالعلم الخ) مفرع على ما قبله (قوله فتخصيصه الخ) مفرع على التفريع قبله او تفريع ثان بعد التفريع الأول وهذا هو الاظهر (قوله حين يوجد) فهو مقارن لتعلق القدرة التنجيزى الحادث فلا ترتيب بينهما على ما يأتى (قوله وعلى هذا) أى قول بعضهم بأن لها تعلقا تنجيزيا

قول من قال ان الله قادر أن يتخذ ولدا لانه لا تعلق للقدرة بالمستحيل واتخاذ الولد مستحيل ولا يقال انه اذا لم يكن قادرا على اتخاذ الولد كان عاجزا لانا نقول انما يلزم العجز لو كان المستحيل من وظيفة القدرة ولم تتعلق به مع أنه ليس من وظيفتها الا الممكن وللارادة تعلقان تعلق صلوحى قديم وهو صلاحيتها للتخصيص ازلا فزيد الطويل أو القصير يجوز أن يكون على غير ما هو عليه باعتبار صلاحية الارادة فهى صالحة لان يكون زيد سلطانا وان يكون زبالا باعتبار التعلق الصلوحى ولها تعلق تنجيزى قديم وهو تخصيص الله تعالى الشئ بالصفة التى هو عليها فالعلم الذى انه فيه زيد خصصه به تعالى ازلا بارادته فتخصيصه بالعلم مثلا قديم ويسمى تعلقا تنجيزيا قديما وصلاحيتها لتخصيصه بالعلم وغيره باعتبار ذاتها بقطع النظر عن التخصيص بالفعل يسمى تعلقا صلوحيا قديما وقال بعضهم ان لها تعلق تنجيزى حادث وهو تخصيص زيد بالطول مثلا حين يوجد وعلى هذا يكون لها ثلاث تعلقات

حادثا وقوله يكون لهما ثلاث تعلقات أولها الصلوحي القديم ثانيها التنجيزي القديم ثالثها التنجيزي الحادث (قوله لكن التحقيق الخ) استدراك على ماقبله الموهم أنه هو التحقيق (قوله أن هذا الثالث) أي الذي يشوله هذا البعض (قوله ليس تعلقا) أي مستقلا فلا ينافي أنه استمرار للتعلق التنجيزي القديم (قوله بل هو اظهار الخ) فهو ليس تخصيصا آخر وانما هو اظهار للتخصيص القديم والتعبير بالاظهار فيه مسامحة لانه في الحقيقة استمرار لتعلق التنجيزي القديم كما مرت الاشارة اليه وليس هذا الاضراب للابطال وانما هو للانتقال كما هو ظاهر (قوله عام لكل ممكن) ظاهره يشمل الامور الاعتبارية ولا مانع منه لكنهم صرحوا بانها ليست من متعلقاتها فليحرر (قوله حتى ان الخطرات) المراد بها ما يشمل مراتب القصد الخمسة المنظومة في قول بعضهم

مراتب القصد خمس هاجس ذكروا * فخاطر فحديث النفس فاستمعا

يليه هم فعزم كلها رفعت * سوى الاخير ففيه الاخذ قد وقعا

فالاول ما يلقى في القلب ولا يدوم والثاني ما يلقى فيه ويدوم مدة والثالث أعلى من ذلك والرابع قصد الشيء مع ترجيح الفعل أو الترك والخامس قصد الشيء مع الجزم به بحيث يصمم عليه (قوله التي تخطر) بضم الطاء وكسرها كما يؤخذ مما نقل عن حاشية الشفاء للتلمساني من أنه يقال خطر الشيء ببالي أو على بالي يخطر بضم الطاء وكسرها بخلاف ما اذا قيل خطر الشيطان بقلب الانسان يخطر اذا وصل وسواسه اليه فان المضارع فيه بضم الطاء فقط اه (قوله والايجاد) عطف تفسير (قوله مجاز) أي عقلي من اسناد الشيء لسببه فالباء في قوله بعد بارادته وفي قوله بقدرته للسببية (قوله والموجد) عطف تفسير (قوله فقول العامة الخ) في تفريعه على ما قبله خفاء ولا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة من حيث الاخبار لكن يتكلف لصحتها بجعل الخبر محذوفا والتقدير فقول العامة القدرة تفعل بفلان كذا فيه تفصيل ثم ذكر أحد شقي التفصيل بقوله ان أراد الخ وحذف الشق الآخر وسيأتي بيانه فتأمل (قوله القدرة تفعل الخ) وكذلك قولهم القدرة فعالة أو ناظر فعل القدرة أو القدرة تتصرف (قوله ان أراد القائل الخ) أي وان أراد أن الفعل للذات فقط والقدرة سبب فيه أو أطلق فيحرم ذلك لما فيه من الايهام وقيل يكره فقط (قوله والعياذ بالله تعالى) أي التحصن من الكفر وأسبابه بالله تعالى (قوله بل الفعل الخ) مرتبط بمحذوف مفهوم مما قبله والتقدير فليس الفعل للقدرة لا على سبيل الاستقلال ولا على سبيل المشاركة بل الفعل الخ

﴿الصفة التاسعة الواجبة له تعالى العلم﴾ قد وجد للناس في هذه الصفة مذاهب

لكن التحقيق أن هذا الثالث ليس تعلقا بل هو اظهار للتعلق التنجيزي القديم وتعلق القدرة والارادة عام لكل ممكن حتى ان الخطرات التي تخطر على قلب الشخص مخصصة بارادته تعالى ومخلوقة بقدرته تعالى كما ذكره الشيخ الملوي في بعض كتبه واعلم أن نسبة التخصيص للارادة والابراز والايجاد للقدرة مجاز لان المخصص حقيقة هو الله تعالى بارادته والمبرز والموجد حقيقة هو الله جل وعلا بقدرته فقول العامة القدرة تفعل فلان كذا ان أراد القائل ان الفعل للقدرة حقيقة أو لها وللذات كفر والعياذ بالله تعالى بل الفعل لذاته تعالى بقدرته

﴿الصفة التاسعة الواجبة له تعالى العلم﴾

منها مذهب أبي سهل وهو أن له تعالى علوما قديمة لانهاية لها كما مر ومنها مذهب أهل الحق وهو أن له تعالى علما واحدا قديما يتعلق بجميع الموجودات والمعدومات وبالكليات والجزئيات فيعلم سبحانه وتعالى الاشياء كلها ازلا تفصيلا ما كان منها وما يكون وما لم يكن فيدخل في ذلك ما علم عدم وجوده فيعلمه ويعلم كيفيته التي يكون عليها لو وجد كما قال تعالى اخبارا عن الكفار ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وانهم لكاذبون واختلف هل المولى سبحانه وتعالى يعلم الاشياء اجمالا كما يعلمها تفصيلا أو لا يعلمها الا تفصيلا والحق كما في المواقف أنه ان اشترط في العلم الاجمالي الجهل بالتفصيل كما يشير له قول الغزالي في عقيدته

والعلم بالشئ على التجميل * يلازم السهو عن التفصيل

كالعلم بالارض وبالسماء * والسهو عن كيفية الاجزاء

امتنع والا فلا (قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله موجودة خرج بها ما ليس موجودا كصفات السلوب وقوله ينكشف خرج به ما ليس للانكشاف كالقدرة والارادة وقوله المعلوم خرج به ما ينكشف به خصوص الموجود وهو السمع والبصر واعترض على هذا التعريف من وجوه الاول أنه غير مانع لشموله الكلام لانه ينكشف به العلوم الثاني أن التعبير بمادة الانكشاف يوهم سبق الخفاء لا يقال لا ايهام مع قوله من غير سبق خفاء لان الايهام موجود من أول الامر الثالث أن قوله المعلوم معناه المنكشف فيصير التركيب ينكشف به المنكشف ولا خفاء في أن الانكشاف المنكشف فيه تحصيل الحاصل الرابع أن المعلوم مشتق من العلم ومن المقرر أن المشتق متوقف على المشتق منه وقد أخذ في تعريفه والمعرف متوقف على التعريف فقد توقف كل منهما على الآخر وهو دور ولكن لما كان هذا التعريف للسعد وغيره من الاكابر ذكره الشيخ تبعا لهم وان كان فيه ما ذكر خصوصا وقد قيل ان غالب تعاريف العلم يدخله الخدش ولك أن تقول يجاب عن الاول بأن المراد ينكشف به المعلوم لمن قام به العلم دون المطلع عليه بخلاف الكلام فانه ينكشف به المعلوم لمن اطلع عليه وعن الثاني بأنه لا ينظر لهذا الايهام لعدمه بالنسبة لله تعالى وعن الثالث بأن المراد المعلوم أي المنكشف بهذا الانكشاف كما قاله بعض المحققين في قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا أعطى سلبه فلا يلزم تحصيل الحاصل اذ لا يلزم ذلك الا لو كان المراد أنه ينكشف بغير ذلك الانكشاف وعن الرابع بأن المشتق منه هو العلم الذي هو المصدر والمعرف انما هو العلم الذي هو اسم للصفة فالتعريف ليس متوقفا على المعرف (قوله انكشافا) مفعول مطلق مبين للنوع (قوله على وجه الاحاطة) أي على وجه هو الاحاطة فاضافة وجه للبيان

وهو صفة موجودة قائمة بذاته تعالى ينكشف بها المعلوم انكشافا على وجه الاحاطة

والاحاطة هي العلم بالشيء من جميع الوجوه لا من وجه فقط (قوله من غير سبق خفاء) صفة ثانية للانكشاف (قوله وتعلق) أي تعلقا تنجيزيا قديما كما سينبه عليه والأولى التفريع لان ذلك علم من قوله ينكشف الخ وقد يجاب بأن الواو تأتي للتفريع كما تقدم (قوله بالواجبات) أي على وجه الثبوت وقوله والجائزات أي على وجه الثبوت بالنسبة لما وجد منها وعلى وجه الانتفاء بالنسبة لغيره وقوله والمستحيلات أي على وجه الانتفاء فيعلم الأشياء على ما هي عليه والا انقلب العلم جهلا (قوله فيعلم ذاته تعالى الخ) مفرع على ما قبله (قوله وصفاته) أي حتى علمه فيعلم تعالى علمه بعلمه (قوله بعلمه) لا حاجة اليه لانه معلوم من قوله فيعلم وكذا يقال في نظيره بعد (قوله ويعلم الموجودات) أي من الممكنات وقوله والمعدومات أي من الممكنات أيضا فلا يقال الموجودات تشمل ذاته تعالى وصفاته الوجودية والمعدومات تشمل المستحيلات فيكون في العبارة تكرار (قوله بمعنى أنه الخ) كان الاظهر أن يقول بمعنى أنه يعلم انتفاءها الا ثبوتها والا انقلب العلم جهلا تنزه الله عنه (قوله ويعلم أنه لو وجد الخ) هذا ليس من جملة المعنى وانما هو مجرد فائدة (قوله وتعالى الخ) تأكيد لما قبله (قوله وله تعلق تنجيزي قديم فقط) أي لا صلوحي قديم ولا تنجيزي حادث خلافا لمن أثبتهما فمن أثبت الاول يقول اذا تعلق علم الله بوجود زيد مثلا في يوم كذا يصلح لان يتعلق بعدمه فيه بقطع النظر عن ذلك التعلق ومن أثبت الثاني يقول اذا تعلق علمه تعالى بأن زيدا سيوجد ثم وجد بالفعل فقد انقطع ذلك التعلق وتجدد التعلق بأنه وجد والحق الذي عليه الجمهور أن علمه تعالى تعلق أزلا بما كان وما يكون على الوجه الذي عليه يكون وانه لم يتجدد شيء زائد على ذلك والتعبير بما كان أو سيكون انما هو باعتبار المعلوم لا باعتبار العلم (قوله فالله تعالى يعلم الخ) مفرع على قوله وله تعلق الخ (قوله هذه المذكورات) أي التي هي الواجبات والمستحيلات والجائزات وقوله أزلا أي في الازل (قوله علما) مفعول مطلق (قوله لا على سبيل الظن الخ) الاولى اسقاط هذه العبارة لانه لا حاجة لها بعد قوله يعلم الله تعالى الخ وانما ساقه سبيل الى ما بعده للبيان (قوله ومعنى قولهم الخ) كان الاولى ذكر هذه العبارة عقب التعريف لان ارتباطها به أشد من ارتباط ما ذكره قبلها به (قوله وليس الله تعالى الخ) كان الاولى الاتيان بفاء التفريع الا أن يعتبر ما تقدم (قوله عن ذلك) أي كونه كان يجهلها ثم علمها (قوله وأما الحادث الخ) أشار بذلك الى أن علمه تعالى يخالف علم الحوادث في أنه أزلي لا ابتداء له ويخالفه أيضا في أن معلوماته لا تتناهى وفي أنه يتعلق بالشيء على سبيل التفصيل كما مر وفي أنه ليس ضروريا ولا نظريا كما أشار لذلك الغزالي بقوله

من غير سبق خفاء وتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات فيعلم ذاته تعالى وصفاته بعلمه ويعلم الموجودات كلها والمعدومات كلها بعلمه ويعلم المستحيلات بمعنى أنه يعلم أن الشريك مستحيل عليه تعالى ويعلم أنه لو وجد لترتب عليه فساد تنزه الله عن الشريك وتعالى علوا كبيرا وله تعلق تنجيزي قديم فقط فالله تعالى يعلم هذه المذكورات أزلا علما تاما لا على سبيل الظن ولا على سبيل الشك لان الظن والشك مستحيلان عليه تعالى ومعنى قولهم من غير سبق خفاء أنه تعالى يعلم الاشياء أزلا وليس الله تعالى كان يجهلها ثم علمها تنزه سبحانه وتعالى عن ذلك وأما الحادث فيجهل الشيء ثم يعلمه وليس للعلم تعلق صلوحي بمعنى أنه صالح لان ينكشف به كذا

علم الاله الواحد القيوم * ليس كمثل سائر العلوم
لانه ليس له بدايه * ولا لمعلوماته نهايه
وعلمها على التفصيل * لا عن ضرورة ولا دليل

(قوله لانه يقتضى الخ) لا يقال يجرى مثل ذلك فى القدرة لانه لا يلزم على كونها صالحة للايجاد والاعدام العجز وكذا يقال فى الارادة فلا يلزم على كونها صالحة للتخصيص الكراهية بخلاف ماهنا فانه يلزم على كونه صالحا الآن ينكشف به كذا الجهل هذا وقد يقال قوله لانه يقتضى الخ لا يظهر الا لو لم يثبت التعلق التنجيزى القديم والفرض خلافه فحينئذ يكون صالحا الآن ينكشف به كذا مع كونه منكشفا له بالفعل كما قالوا فى الارادة انها صالحة للتخصيص مع حصوله بالفعل وهذا الاعتبار عليه لان التعلق بالفعل فرع عن الصلاحية

﴿الصفة العاشرة الواجبة له تعالى الحياة﴾ (قوله وهى صفة الخ) الضمير راجع للحياة بقطع النظر عن كونها صفة له تعالى ليشمل التعريف الحياة فى حق الحادث ودخل فى قوله صفة جميع الصفات وقوله تصحح الخ خرج به جميع الصفات الا المعرفة فقوله لمن قامت به الخ ليس للاحتراز عن شئ بل لبيان الواقع وقوله صفة أى وجودية ولو عبر به لكان أولى (قوله الادراك) مفعول تصحح لكن فيه تسامح اذ كان مقتضى الظاهر أن يقول الاتصاف بصفات الادراك والمعنى على ذلك كما أشار له بالتفسير فان قيل هى كما تصحح الاتصاف بصفات الادراك تصحح الاتصاف بغيرها من باقى الصفات فلم قيد بذلك الموهم أنها لا تصحح غيره أجيب بأن الادراك لا مفهوم له لانه جامد غير مشتق (قوله كالعلم الخ) الكاف استقصائية بناء على القول بعدم ثبوت صفة الادراك (قوله أى يصح أن يتصف الخ) كان الانسب بسابقه أن يقول أى تصحح أن يتصف الخ (قوله بذلك) أى الادراك أى صفاته (قوله ولا يلزم من الحياة الخ) أى سواء كان فى حق الله تعالى أو فى حق الحادث لا يقال كيف لا يلزم منها ذلك فى حقه تعالى مع انه يجب اتصافه به لانا نقول وجوب ذلك ليس من الحياة أى ليس لاجل الحياة وانما هو قيام الادلة عليه فهى لا يلزم منها شئ مطلقا الا أنه واجب فى حقه تعالى لقيام الادلة جائز فى حق غيره (قوله شئ) المراد به معناه اللغوى وهو مطلق الامر فيشمل المعدوم بقرينة ما بعد (قوله والدليل على وجوب القدرة الخ) انما جمع هذه الاربعة لاتحاد دليلها ولا يخفى أن هذا الدليل لا يثبت العلم بالنسبة لغير هذه المخلوقات لان وجود هذه المخلوقات انما يتوقف على العلم بها كما يؤخذ من قوله ووجه توقف الخ فتأمل (قوله لانه لو انتفى الخ) هذا اشارة الى قياس استثنائى تقريره أن تقول لو انتفى شئ من هذه الصفات

لانه يقتضى أن كذا المنكشف بالفعل وعدم انكشافه بالفعل جهل تنزه الله تعالى عنه

﴿الصفة العاشرة الواجبة له تعالى الحياة﴾ وهى صفة تصحح لمن قامت به الادراك كالعلم والسمع والبصر أى يصح أن يتصف بذلك ولا يلزم من الحياة الاتصاف بالادراك بالفعل وهى لا تتعلق بشئ موجود أو معدوم والدليل على وجوب القدرة والارادة والعلم والحياة وجود هذه المخلوقات لانه لو انتفى شئ من هذه الاربعة لما وجد شئ من المخلوقات

الاربع لما وجد شئ من الحوادث لكن عدم وجود شئ منها باطل بالمشاهدة فبطل ما أدى اليه وهو انتفاء شئ من هذه الصفات الاربع فثبت نقيضه وهو عدم انتفاء شئ منها وهذا هو المطلوب فذكر الشرطية بقوله لو انتفى شئ الخ وحذف الاستثنائية وكان الاولى حذف التاء من الاربعة كما لا يخفى (قوله فلما وجدت المخلوقات) مفرع على قوله لانه لو انتفى شئ الخ (قوله ووجه توقف الخ) أى المفهوم من قوله لو انتفى الخ حيث جعل عدم وجود مخلوق لازما لانتفاء شئ منها والحاصل أن الفعل لا يصح بدون شئ من هذه الصفات لان تعلق القدرة متوقف على تعلق الارادة وهو متوقف على تعلق العلم وكل من هذه الصفات متوقف على ثبوت الحياة فان قيل لا نسلم انه لا يصح بدون ذلك لم لا يصح ويكون مستندا لكونه قادرا والكونه مريدا والكونه عالما والكونه حيا كما يقول المعتزلة أو يكون موجودا بالعلة أو بالطبع كما يقوله بعض الفرق أجيب بأنه لما كان ذلك واضح البطلان لم ينظر لورود هذا السؤال (قوله بالفعل) الاولى أن يقول به أى بذلك الشئ (قوله ثم يريد الخ) على حذف مضاف والتقدير ثم يريد فعل الامر وهذا الترتيب المستفاد من ثم في التحقق والتعقل بالنسبة للحادث وكذا بالنسبة له تعالى ان أريد تعلق الارادة التنجيزى الحادث على القول به وأما ان أريد تعلقها التنجيزى القديم فهو ليس الا في التعقل وقوله وبعد ارادته الخ الترتيب المستفاد من ذلك في التحقق والتعقل بالنسبة للحادث وكذا بالنسبة له تعالى ان أريد تعلق الارادة التنجيزى القديم وأما ان أريد تعلقهما التنجيزى الحادث على القول به فهو في التعقل لا في التحقق كما ذكره الشيخ يحيى الشاوى قال والازم التأنى في فعله تعالى وهو محال لانه من شأن الحادث اذ هو الذى يتأخر مراده من ارادته مدة حتى يأخذ في أسبابه وتعقبه بعض المحققين بأنه لا مانع من ان يريد تعالى الشئ مؤخرا باختياره لا لتكلفه فالحق انه لا يمتنع الترتيب بينهما في التحقق هذا كله في غير التعلق الصلوحى أما هو فلا ترتيب أصلا لا تحققا ولا تعقلا كما نص عليه الشيخ يحيى قال أما الاول فلان الازل لا ترتيب فيه وأما الثانى فلانه لا مانع من تعقل صلاحية الصفة لكذا بقطع النظر عن غيرها من الصفات فلا يتوقف على تعقل صلاحية الصفة الاخرى (قوله يباشر فعله بقدرته) أى على سبيل التأثير بالنسبة له تعالى وعلى سبيل الكسب بالنسبة للحادث لانه لا تأثير للعبد في شئ من الاشياء كما هو مذهب أهل السنة وكذا يقال فيما بعد (قوله ومن المعلوم الخ) أى لانه لا يتأتى الفعل من غير حى وقوله لا بد وان يكون حيا أى لا غنى عن أن يكون حيا والواو زائدة في مثل هذا التركيب (قوله والعلم والارادة الخ) الاولى اسقاط العلم لان تعلقه تعلق انكشاف لا تأثير

فلما وجدت المخلوقات عرفنا ان الله تعالى متصف بهذه الصفات ووجه توقف وجود هذه المخلوقات على هذه الاربع ان الذى يفعل شيأ لا يفعله الا اذا كان عالما بالفعل ثم يريد الامر الذى يفعله وبعد ارادته يباشر فعله بقدرته ومن المعلوم ان الفاعل لا بد وان يكون حيا والعلم والارادة والقدرة تسمى صفات التأثير لتوقف التأثير عليها

فصفات التأثير انما هي القدرة والارادة الا أن يقال المراد بصفات التأثير ما يتوقف عليه التأثير كما هو صريح التعليل لكن قد يقال كان عليه أن يزيد حينئذ الحياة لانه يتوقف عليها التأثير كالعلم كما مر وقد يجاب بأن علة التسمية لا توجب التسمية (قوله لان الذي يريد الخ) علة للعلة وهو على حذف مضاف كما تقدم (قوله ويقصده) تفسير (قوله مثلا) أى امثل مثلا (قوله فتعلق هذه الخ) مفرع على ما استفيد مما تقدم لكن بقطع النظر عن التقييد بقوله في حق الحادث لان ما تقدم لا يختص بالحادث وقوله على الترتيب أى في التحقق والتعقل اخذا مما بعد (قوله وأما في حقه تعالى الخ) مقابل لقوله في حق الحادث وقوله لا ترتيب جواب اما فكان الاولى أن يقرنها بالفاء للزومها في جوابها الا في ضرورة أو نذور كما هو مقرر في محله (قوله في صفاته) أى في تعلقها كما يؤخذ من قوله فتعلق الخ (قوله الا في التعقل) هذا ظاهر بالنسبة لبعض التعلقات دون بعض كما علم مما تقدم (قوله فأولا تتعقل) يصح قراءته بمثناتين فوقيتين و بنون ثم مثناة فوقية لكن الاول هو الموجود فيما وقفنا عليه من النسخ (قوله أن العلم سابق) انظر ما فائدة ذلك مع التصدير بقوله أولا ولو قال فأولا تتعقل العلم وعطف عليه ما بعده لكان أحسن ثم لا يخفى أن الكلام انما هو في التعلق لا في الصفات نفسها فقوله ان العلم سابق أى أن تعلق العلم سابق وقوله ثم الارادة أى ثم تعلق الارادة وقوله ثم القدرة أى ثم تعلق القدرة لكن لا يظهر هذا الكلام الا ان جعل الترتيب بين تعلق العلم وتعلق الارادة التنجيزى القديم ثم بين تعلقها التنجيزى الحادث على القول به وتعلق القدرة التنجيزى الحادث بناء على ما قاله الشيخ يحيي فيما مر (قوله اما في التأثير والخارج) كان الاظهر أن يقول أما في التحقق وهذا معلوم من قوله الا في التعقل وقوله فلا ترتيب في صفاته أى في تعلقها كما علم (قوله فلا يقال الخ) لا يخفى أن الذى انصب عليه ذلك انما هو الترتيب في التحقق (قوله ثم الارادة) أى ثم تعلق الارادة وهذا بالنسبة للتعلق التنجيزى الحادث على القول به لانه لا مانع من أن يقال ذلك كما علم غير مرة وقوله ثم القدرة أى ثم تعلق القدرة وهذا لا يظهر الا بالنسبة لتعلق القدرة التنجيزى الحادث وتعلق الارادة التنجيزى الحادث بناء على ما قاله الشيخ يحيي فافهم (قوله لأن هذا) أى الترتيب المستفاد من ذلك أو القول المستفاد من يقال (قوله وانما الترتيب) أى في تعلق صفاته تعالى وأتى بهذا توضيحا وان كان مستغنى عنه بقوله واما في حقه تعالى الخ (قوله بحسب تعقلنا فقط) أى لا بحسب التحقق

لان الذى يريد شيأ ويقصده لا بد وأن يكون عالما به قبل قصده ثم بعد قصده له يباشر فعله مثلا اذا كان شئ في بيتك وأردت أخذه فعلمك سابق على ارادتك لاخذه وبعد ارادتك أخذه تأخذه بالفعل فتعلق هذه الصفات على الترتيب في حق الحادث فأولا يوجد العلم بالشئ ثم قصده ثم فعله وأما في حقه تعالى لا ترتيب في صفاته الا في التعقل فأولا تتعقل أن العلم سابق ثم الارادة ثم القدرة أما في التأثير والخارج فلا ترتيب في صفاته تعالى فلا يقال تعلق العلم بالفعل ثم الارادة ثم القدرة لان هذا في حق الحادث وانما الترتيب بحسب تعقلنا فقط

﴿الصفة الحادية عشرة والثانية عشرة من صفاته تعالى السمع والبصر﴾

﴿الصفة الحادية عشرة والثانية عشرة من صفاته تعالى السمع والبصر﴾ أنما

جمعوهما المتكلمون لعدم معرفتهما تميز كلامنهما عن الآخر كما سيأتي واعلم ان سمعه تعالى و بصره مخالفان لسمعنا و بصرنا حقيقة وتعلقا أما الاول فلان كلا من سمعنا و بصرنا قوة خلقها الله في مقعر الصماخ وفي العينين بخلاف سمعه تعالى و بصره فانهما صفتان موجودتان الى آخر ما يأتي واما الثاني فلان سمعنا انما يتعلق بالاصوات و بصرنا انما يتعلق بالاجرام والالوان بخلاف سمعه تعالى و بصره فانهما يتعلقان بكل موجود على ما يأتي لكن اختصاص سمعنا و بصرنا بما ذكر انما هو بحسب العادة اذ يجوز أن يتعلق السمع بغير الاصوات كما وقع لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فانه سمع كلامه القديم الذي ليس بصوت وأن يتعلق البصر بغير الاجرام والالوان كرؤيتنا للذات العلية المقدسة عن اللون والجرمية (قوله وهما صفتان الخ) لم يفرد كل صفة منهما بتعريف لان المقصود تميزهما عن غيرهما من بقية الصفات لاتمييز احداهما عن الاخرى لعدم تأتيه وقوله يتعلقان بكل موجود أي فقط وخرج به ما ليس كذلك من الصفات حتى العلم لانه لا يتعلق بالموجود فقط (قوله يتعلقان) أي تعلقا تنجيزيا قديما بالنسبة لذاته تعالى وصفاته وتنجيزيا حادثا بالنسبة للحوادث بعد وجودها وصلاحيا قديما بالنسبة لها قبل كما سيأتي (قوله بكل موجود) خرج الاحوال والامور الاعتبارية والمعدومات كما نص عليه بعض المحققين (قوله أي ينكشف الخ) في هذا التفسير تسمح لان حقيقة التعلق طلب الصفة أمرا زائدا على الذات كما علم مما مر وكذا يقال في نظيره بعد (قوله واجبا كان أو جائزا) تعميم في الموجود وأتى به مع علمه من السكاية لاجل التفريع بعده (قوله فالسمع والبصر الخ) مفرع على قوله يتعلقان بكل موجود بالنسبة للواجب وقوله و زيد وعمرو الخ مفرع عليه بالنسبة للجائز (قوله وصفاته) أي الوجودية كما قيده فيما يأتي ودخل فيها سمعه تعالى و بصره فيسمعهما بسمعه و يبصرهما ببصره كما أنه تعالى يعلم علمه بعلمه (قوله أي ان ذاته تعالى الخ) هذا معلوم من قوله أي ينكشف بهما الخ لا يقال أتى به لاجل قوله زيادة على الانكشاف الخ لانا نقول كان الاحسن من هذا أن يأتي به بعد قوله أي ينكشف بهما كل موجود ليكون عاما في القديم والحادث (قوله زيادة على الانكشاف بعلمه) دفع بذلك ما قد يقال ان ذلك اذا كان منكشفا بالعلم فلا يصح انكشافه بغيره لانه يلزم عليه تحصيل الحاصل وحاصل الدفع أن هذا الايرد الا لو كان الانكشاف بهما هو عين الانكشاف بالعلم وليس كذلك بل هو غيره خلافا لقول الكعبي و بعض المعتزلة برجوع السمع والبصر للعلم بالمسموعات والمبصرات كما نقله الشهرستاني في نهاية الاقدام فيجب علينا اعتقاد ذلك وان كنا لا نميز بينهما وكذلك

وهما صفتان قائمتان بذاته تعالى يتعلقان بكل موجود أي ينكشف بهما كل موجود واجبا كان أو جائزا فالسمع والبصر يتعلقان بذاته تعالى و بصفاته أي ان ذاته تعالى وصفاته منكشفة له تعالى بسمعه و بصره زيادة على الانكشاف بعلمه

وزيد وعمرو والحائط يسمع الله تعالى ذواتها ويبصرها ويسمع صوت صاحب الصوت ويبصره أي الصوت فان قلت سماع الصوت ظاهر وأما سماع ذات زيد وذات الحائط غير ظاهر وكذلك تعلق البصر بالاصوات لان الاصوات تسمع فقط قلنا تجب علينا الايمان بانهما متعلقان بكل موجود وأما كيفية التعلق فهي مجهولة لنا فالله تعالى يسمع ذات زيد ولا نعرف كيفية تعلق السمع بها وليس المراد أنه يسمع مشى ذات زيد لان سماع مشيه داخل في سماع الاصوات والله تعالى يسمع الاصوات كلها بل المراد انه يسمع ذات زيد وجثته زيادة على سماع مشيه مثلا لكن لا نعرف كيفية تعلق سماع الله تعالى بنفس الذات وهذا ما كاف به الشخص من ذكر وانثى وبالله التوفيق * والدليل على السمع والبصر

يجب علينا اعتقاد ان الانكشاف بأحدهما غير الانكشاف بالاخرى وان كنا لا نميز بينهما او بالجملة يجب علينا أن كلا من الثلاثة خلاف الآخرين وان كانت لا يعلم حقيقته الا الله تعالى (قوله زيد وعمرو والخ) كان الانسب بما قبله ان يقول عطفا على ما تقدم ويتعلقان بزيد مثلا (قوله أي الصوت) انما فسره لئلا يتوهم أنه عائد الى صاحب الصوت (قوله فان قلت الخ) هذا السؤال نشأ مما قد يتوهم من قياس الغائب علينا وهو المولى تبارك وتعالى على الشاهد ونحو الحادث والا فكيفية التعلق غير ظاهرة وغير معلومة لنا مطلقا لانه لا يعلمها الا الله تعالى (قوله غير ظاهر) كان الاولى أن يقول فغير ظاهر بالفاء لما لا يخفى (قوله وكذلك تعلق البصر الخ) أي مثل ما ذكر في عدم الظهور (قوله لان الاصوات الخ) علة لقوله وكذلك الخ وقوله فقط أي لا تبصر (قوله وأما كيفية الخ) أي صفته (قوله فالله تعالى الخ) مفرع على الجواب وكان الاولى أن يقول أيضا ويبصر صوت صاحب الصوت ولا نعرف كيفية التعلق ليتم التفريع (قوله وليس المراد الخ) دفع بذلك ما قد يتوهم في قول القائل الله يسمع ذات زيد أنه على حذف مضاف والتقدير يسمع مشى ذات زيد وقوله لان سماع مشيه الخ علة لقوله وليس المراد الخ (قوله والله تعالى يسمع الخ) في قوة قوله وهو ثابت له تعالى (قوله بل المراد أنه) أي المولى تبارك وتعالى وهذا اضراب انتقالي عن قوله وليس المراد الخ (قوله وجثته) عطف تفسير (قوله مثلا) أي أو كلامه (قوله لكن لا نعرف الخ) استدراك على قوله بل المراد أنه الخ الموهم أنا نعرف كيفية ذلك (قوله تعلق سماع الله) لو قال تعلق سمع الله لكان أولى ثم وجدته هكذا في بعض النسخ (قوله بنفس الذات) الاضافة للبيان (قوله وهذا ما كاف به الشخص الخ) لعل اسم الاشارة عائد على أنهما متعلقان بكل موجود (قوله من ذكر وانثى) بيان للشخص (قوله وبالله التوفيق) تقديم الجار والمجرور يفيد الحصر أي لا بغيره ومعنى التوفيق لغة التأليف وشرعا خلق قدرة الطاعة في العبد ولا حاجة لزيادة بعضهم وتسهيل سبيل الخير اليه بناء على ما قاله الاشعري من أن القدرة لا تتقدم على المقدور ولخروج الكافر من أول الامر وأما على ما قاله غيره من أنها تتقدم على المقدور وهو الراجح فيحتاج لزيادته لاخراج الكافر ثم ان أل في الطاعة يحتمل كما قال بعضهم أن تكون للاستغراق وعليه فلا يتصف به الفاسق ولهذا كان عزيزا ويحتمل أن تكون للجنس فيتصف به الفاسق لانه خلق فيه قدرة الطاعة ولو الايمان وهذا مقتضى كلامهم حيث اقتصروا على اخراج الكافر (قوله والدليل على السمع والبصر الخ) انما جمعهما في تعريف واحد لما مر جمعهما أيضا في الدليل واعلم ان الصفات

قسمان قسم يتوقف عليه الفعل وقسم لا يتوقف عليه وقد استدل المتكلمون على القسم الاول بالادلة العقلية وعلى الثاني بالسمعية وانما فعلوا هكذا لان الدليل النقلي في القسم الاول لا ينهض للزوم الدور ولانه لو استدل عليه به لكان متوقفا عليه ضرورة ان المدلول متوقف على الدليل وهو متوقف على المعجزة وهي متوقفة على هذا القسم لانه لا يفعل الا المتصف به فآل الامر الى أن الدليل النقلي متوقف على هذا القسم وهو متوقف عليه لكن بحث بعضهم في هذا الدور بأن الجهة منفكة ولان الدليل العقلي في القسم الثاني لا ينهض لضعفه (قوله قوله تعالى ان الله سميع بصير) استشكل بان غاية ما أفاده ذلك انه سميع بصير ولم يفد أن له تعالى صفتين تسمى احداهما السمع والاخرى البصر لامكان أن يكون المراد أنه سميع بصير بذاته كما يقول المعتزلة وأجيب بأن أهل اللغة لا يفهمون من سميع و بصير المصرح بهما في الآية الا ذا تا ثبت لها السمع والبصر فقد دل ذلك على ما ذكر بواسطة ما فهمه أهل اللغة فتأمل (قوله واعلم ان تعلق السمع والبصر الخ) حاصل ما ذكره أن لهما ثلاثة تعلقات صلوحي قديم وتنجيزي حادث وهذان بالنسبة للحوادث الاول قبل وجودها والثاني بعده وتنجيزي قديم وهذا بالنسبة لذاته تعالى وصفاته (قوله تعلق صلوحي) لا يقال يلزم على هذا ثبوت النقص له تعالى لان الصالح لأن يسمع و يبصر غير سامع وغير مبصر بالفعل لانا نمنع ذلك اذ لا يلزم النقص الا لو كان شيء من وظائفهما ولم يتعلقا به والمعدوم ليس كذلك لانه ليس من وظائفهما الا الموجود (قوله أي أنها بعد وجودها الخ) هذا قد علم مما مر (قوله فلهما تعلقان) أي بالنسبة للحوادث (قوله وصفاته) أي الوجودية كما سيصرح به (قوله فيسمع الخ) مفرع على قوله وأما بالنسبة له الخ (قوله الوجودية) خرج بها الاحوال وصفات السلوب (قوله ولا ندري) عبر أولا بقوله ولا نعرف وثانيا بقوله ولا ندري تفننا (قوله ان السمع والبصر الخ) بيان لما تقدم من (قوله وقيل ان السمع الخ) هذا القول مأخوذ من عبارة السعد ونصها سمعه تعالى يتعلق بالمسموعات و بصره يتعلق بالمبصرات وأجرى بعضهم فيها احتمالين فقال يحتمل ان المراد المسموعات والمبصرات بالنسبة له تعالى وهما كل موجود وعلى هذا يكون موافقا لما قاله السنوسي و يحتمل أن المراد المسموعات والمبصرات عادة فيكون مخالفا له وعبارة بعضهم تقتضي أنه لا خلاف الا في السمع (قوله وسمع الله الخ) هذا استفاده من المخالفة للحوادث (قوله ليس بأذن الخ) أي ليس مع أذن ولا صماخ وهو بكسر الصاد خرق الاذن و يطلق على الاذن نفسها وعلى القليل من الماء وأما بالضم فاسم لماء أفاده في القاموس (قوله ليس بحدقة) هي سواد العين وهو المستدير

قوله تعالى ان الله سميع بصير واعلم ان تعلق السمع والبصر بالنسبة للحوادث تعلق صلوحي قديم قبل وجودها و بعد وجودها تعلق تنجيزي حادث أي أنها بعد وجودها منكشفة له تعالى بسمعه و بصره زيادة على الانكشاف بالعلم فلهما تعلقان وأما بالنسبة له تعالى وصفاته فتعلق تنجيزي قديم بمعنى أن ذاته تعالى وصفاته منكشفة له تعالى أزلا بسمعه و بصره فيسمع تعالى ذاته وجميع صفاته الوجودية من قدرة وسمع وغيرهما ولا نعرف كيفية التعلق و يبصر تعالى ذاته وصفاته الوجودية من قدرة و بصر وغيرهما ولا ندري كيفية التعلق وما تقدم أن السمع والبصر يتعلقان بكل موجود هو رأي السنوسي ومن تبعه وهو الراجح وقيل ان السمع لا يتعلق الا بالاصوات والبصر لا يتعلق الا بالمبصرات وسمع الله تعالى ليس بأذن ولا صماخ و بصره ليس بحدقة ولا أجفان تنزه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا

﴿الصفة الثالثة عشرة من صفاته تعالى الكلام﴾ وهي صفة قديمة قائمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت منزهة عن التقدم والتأخر والاعراب والبناء بخلاف كلام الحوادث وليس المراد بكلامه تعالى الواجب له تعالى الالفاظ الشريفة المنزلة على النبي صلى الله عليه وسلم لان هذه حادثة والصفة القائمة بذاته تعالى قديمة وهذه مشتملة على تقدم وتأخر واعراب وسور وآيات والصفة القديمة خالية عن جميع ذلك فليس فيها آيات ولا سور ولا اعراب لان هذه تكون للكلام المشتمل على حروف وأصوات والصفة القديمة منزهة عن الحروف والاصوات كما تقدم وليست هذه الالفاظ الشريفة دالة على الصفة القديمة بمعنى ان الصفة القديمة تفهم منها

وسط العين كما نقله شارح القاموس عن ابن دريد والباءهنا كالتي قبلها وقوله ولا اجفان جمع جفن بفتح الجيم وكسرها وهو غطاء العين من أعلى وأسفل و يطلق أيضا على غمد السيف وعلى شجر طيب الريح وعلى ضرب من العنب كما يستفاد من القاموس

﴿الصفة الثالثة عشرة من صفاته تعالى الكلام﴾ قد اختلف فيه على أقوال كثيرة ومذهب أهل الحق ما ذكره الشيخ بقوله وهي صفة الخ (قوله ولا صوت) أتى به لانه لا يلزم من نفي الحرف نفي الصوت لانه أعم منه والقاعدة انه لا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم (قوله عن التقدم والتأخر) جمع بينهما في الذكر مبالغة في التنزيه والا فيلزم من نفي احدهما نفي الآخر (قوله والاعراب والبناء) أي وغير ذلك من بقية صفات الالفاظ والتنزه عن ذلك قد علم في الحقيقة من قوله ليست بحرف ضرورة أن الاعراب والبناء ونحوهما لا تكون الا للحروف (قوله بخلاف كلام الحوادث) راجع لقوله ليست بحرف الخ (قوله وليس المراد الخ) المقام للتفريع وقد خالف في ذلك الكرامية قبحهم الله تعالى فقالوا ان المنتظم من الحروف مع حدوثه قائم بذاته تعالى (قوله المنزلة على النبي صلى الله عليه وسلم) استشكل كونها منزلة مع أنها من الاعراض غير القارة وهي لا يتصور فيها الانزال ولو بالتبعية وأجيب بأن المراد المنزل مبلغها وهو مجاز متعارف (قوله لان هذه حادثة) وقد تغالى بعضهم حتى زعم قدمها وقدم الرسوم بل تجاوز جهل بعضهم لغلاف المصحف نعوذ بالله من ذلك فالحق ان ذلك كله حادث لكن لا يجوز أن يقال القرآن حادث أو كلام الله حادث لانه وان كان المراد به هذه الالفاظ لكن يوهم الصفة القديمة ولذلك لا يجوز أن يقال القرآن مخلوق أو كلام الله مخلوق وقد امتحن كثيرا من العلماء على القول بخلق القرآن (قوله وهذه مشتملة على تقدم الخ) اسم الاشارة عائد للالفاظ الشريفة واشتمالها على ذلك من اشتمال الموصوف على الصفة بالنسبة للتقدم والتأخر والاعراب ومن اشتمال الكل على الجزء بالنسبة للسور والآيات والمقصود من ذلك الفرق بين الالفاظ الشريفة والصفة القديمة (قوله على تقدم الخ) أي وغير ذلك وقوله واعراب أي وبناء وكان الاولى التصريح به على قياس ما قبله (قوله عن جميع ذلك) أي المذكور من التقدم والتأخر الخ (قوله فليس فيها آيات الخ) أي ولا تقدم ولا تأخر ولا اعراب أخذا من المفرع عليه (قوله لان هذه) أي الآيات وما عطف عليها (قوله كما تقدم) أي في التعريف (قوله وليست هذه الالفاظ الخ) غرضه بهذا التورك على من عبر بهذه العبارة كالسنوسي وغيره من المحققين وأجيب عنه بانه ليس المراد أن الصفة القديمة تفهم

منها بل المراد أن هذه الالفاظ دالة على مدلول الصفة القديمة فترجع عبارتهم الى
ما قاله الشيخ بتقدير مضاف هذا وقال بعضهم ان مرادهم ان هذه الالفاظ الشريفة
تدل على الصفة القديمة دلالة عقلية استلزامية لان جميع العقلاء لا يضيفون
الكلام اللفظي الا لمن له كلام نفسي دون من ليس له ذلك كالجماد وقد اضيفت
هذه الالفاظ له تعالى فانها كلام الله قطعا بمعنى أنه ليس لاحد في تركيبها كسب
لا بمعنى انها قائمة به تعالى وهذا هو المراد فقولهم القرآن حادث ومدلوله قديم وفهم
القرافي أن المراد المدلول الوضعي فقال منه قديم كمدلول قوله تعالى الله لا اله الا هو
الحي القيوم ومنه حادث كمدلول قوله تعالى خلق السموات والارض ومنه مستحيل
كمدلول قوله تعالى اتخذ الرحمن ولدا فليتأمل (قوله بل ما يفهم الخ) اضراب انتقالي
وقوله مساو لما يفهم الخ يقتضي أن ما يفهم من هذه الالفاظ ليس عين ما يفهم من
الصفة القديمة ضرورة أن المساوي للشئ ليس عين ذلك الشئ ويجاب بأنه وان كان
عينه مخالف بالاعتبار فالمعنى باعتبار كونه مدلولا لهذه الالفاظ الشريفة غيره
باعتبار كونه مدلولا للصفة القديمة فلا تغفل (قوله لو كشف عنا الحجاب) أي الذي
حجبنا عن ادراك ذلك (قوله فحاصله) أي المذكور من قوله بل ما يفهم الخ (قوله تدل
على معنى الخ) أي كما في قوله تعالى ولا تقربوا الزنا فانه قد دل على معنى وهو طلب
الكف عن قربان الزنا وهذا المعنى مساو لما يفهم من الصفة القديمة فان قيل ان
الاخبار بطريق المضي في الالفاظ الشريفة كثير جدا كما في قوله تعالى انا أرسلنا
نوحا وقال موسى لقومه فعصى فرعون الرسول الى غير ذلك فكيف يقال بالمساواة مع
ان ذلك منتف في الازل أجيب بأن كلامه تعالى وان لم يتحقق ذلك فيه في الازل يتحقق
فيه فيما لا يزال بحسب التعلقات وحدوث الازمنة والاوقات وتحقيق هذا الجواب
عسر جدا كما قاله السعد كذا يؤخذ من شرح الجوهرة للمؤلف (قوله فانه يغلط فيه)
أي يخالف فيه الصواب (قوله ويسمى كل الخ) أي على سبيل الحقيقة على التحقيق
لكن اطلاق القرآن على الالفاظ الشريفة أشهر من اطلاقه على الصفة القديمة
والكلام بالعكس (قوله الا أن الالفاظ الخ) استدراك على قوله ويسمى كل الخ لانه
قد يتوهم منه أن الالفاظ الشريفة كالصفة من كل وجه (قوله مكتوبة) أي دوالها
وهي النقوش وحكي عن بعضهم أن كل حرف من أحرف القرآن في اللوح المحفوظ
بقدر جبل قاف (قوله نزل بها الخ) هذا مبني على التحقيق من أن المنزل عليه صلى الله
عليه وسلم اللفظ والمعنى والمراد نزل بها على التدريج كما ذكره بعد (قوله بعد ان
نزلت) أي بعد ان نزلت صحفها التي كتبتها الملائكة نقلا عن اللوح المحفوظ كما
أشار له بقوله كتبت الخ (قوله في ليلة القدر) أي أخذا من قوله تعالى انا أنزلناه

بل ما يفهم من هذه الالفاظ
مساو لما يفهم من الصفة
القديمة لو كشف عنا
الحجاب وسمعناها فحاصله
أن الالفاظ هذه تدل على
معنى وهذا المعنى مساو لما
يفهم من الكلام القديم القائم
بذاته تعالى فاحرص على
هذا الفرق فانه يغلط فيه
كثير ويسمى كل من الصفة
القديمة والالفاظ الشريفة
قرآنا وكلام الله الا أن
الالفاظ الشريفة مخلوقة
مكتوبة في اللوح المحفوظ
نزل بها جبريل عليه السلام
على النبي صلى الله عليه وسلم
بعد ان نزلت في ليلة القدر
في بيت العزة محل في سماء
الدنيا كتبت في صحف
ووضعت فيه فقيل نزلت في بيت
العزة دفعة واحدة ثم نزلت
عليه صلى الله عليه وسلم
في عشرين سنة وقيل في
ثلاث وعشرين وقيل في
خمس وعشرين وقيل كان
ينزل

فى ليلة القدر بناءعلى ان المعنى انا أنزلناه الى سماء الدنيا فى بيت العزة فى ليلة القدر
ونا على القول بأن المعنى انا أنزلناه فى شأن ليلة القدر والمراد من القدر التقدير
للامور فى دواوين الملائكة أو الشرف أو الضيق فالمعنى على الاول ليلة التقدير
للامور وأضيفت اليه لكونه فيها وعلى الثانى ليلة الشرف وأضيفت اليه لكونه
منها وعلى الثالث ليلة الضيق وأضيفت ليه لضيق الفضاء بازدحام الملائكة فيها
ومن هذا المعنى قوله تعالى ومن قدر عليه رزقه وليلة القدر باقية على الصحيح
واستدلال بعضهم على رفعها بحديث خرجت لاعلمكم بليلة القدر فتلاحى فلان
وفلان فرفعت مردود بأن المراد رفع تعينها أخذا من قوله فى آخر هذا الحديث
وعسى أن يكون خيرا لكم فالتمسوها فى العشر الاواخر اذ رفعها بالمرة لا خير فيه
ولا يتأتى معه الالتماس (قوله فى بيت العزة) متعلق بمحذوف تقديره ووضعت كما يؤخذ
من كلامه بعد (قوله فى سماء الدنيا) هكذا فى الدر المنثور وغيره وقال الشيخ زاده
فى حاشيته على البيضاوى انه فى السماء السابعة (قوله فى صحف) جمع صحيفة وهى
الكتاب (قوله قيل نزلت الخ) حاصله أنه اختلف فقيل انها نزلت فى بيت العزة دفعة
واحدة وقيل انه كان ينزل فيه ليلة القدر ما ينزل على النبى صلى الله عليه وسلم فى تلك
السنة ثم اختلف أيضا فقيل نزلت عليه صلى الله عليه وسلم فى عشرين سنة وقيل
فى ثلاث وعشرين وقيل فى خمس وعشرين (قوله دفعة) هى بفتح الدال اسم للمرة من
الشئ وبضمها الدفقة من المطر والمراد هنا الاول وقوله واحدة تأكيد لما قبله
(قوله وقيل كان ينزل الخ) مقابل لقوله قيل نزلت فى بيت العزة دفعة كما لا يخفى وكان
الاولى ذكره عقبه ليفيد أن الاقوال الثلاثة جارية على كل من القولين (قوله بقدر
الخ) الباء زائدة فى الفاعل وذلك مستكره عندهم فلو حذفها لكان أولى (قوله ولم
ينزل الخ) لو حذفه ما ضره (قوله والذى نزل الخ) محصله أن الخلاف على قولين وتحت
القول الثانى قولان فصارت الاقوال ثلاثة كما حكى عن الزركشى (قوله وقيل نزل
عليه المعنى فقط) وهو مبنى على القول بأن سيدنا جبريل كشف عنه الحجاب فسمع
كلامه تعالى كما سمعه موسى ففهم منه ذلك المعنى (قوله فقال بعضهم عبر الخ)
واستدل لذلك بقوله تعالى نزل به الروح الامين على قلبك (قوله وقيل الذى عبر عنها
الخ) كان الاظهر أن يقول الذى عبر عنه بها الخ والعل عن بمعنى الباء (قوله والتحقيق
أنها نزلت لفظا ومعنى) وهذا هو ما صدر به فكان الاولى أن يقول والتحقيق الاول
(قوله وبالجملة) أى وأقول قولا ملتبسا بالاجمال بعد القول الملتبس بالتفصيل
وهذا توطئة لحكاية كلام المعتزلة (قوله واستشكل المعتزلة الخ) ولذلك ذهبوا الى أنه
لا يوجد كلام بلا صوت أو حروف وسبب تسميتهم المعتزلة مع أنهم سموا أنفسهم أهل

فى بيت العزة فى ليلة القدر
بقدر ما ينزل كل سنة ولم ينزل
فى بيت العزة دفعة واحدة
والذى نزل عليه صلى الله
عليه وسلم اللفظ والمعنى
وقيل نزل عليه المعنى فقط
واختلف القائلون بهذا
فقال بعضهم عبر النبى صلى
الله عليه وسلم عن المعنى
بالالفاظ من عنده وقيل
الذى عبر عنها جبريل عليه
السلام والتحقيق أنها نزلت
لفظا ومعنى وبالجملة فالصفة
القائمة بذاته تعالى قديمة
ليست بحرف ولا صوت
واستشكل المعتزلة وجود
كلام

العدل والتوحيد كما حكاه السعد في شرح العقائد ان رئيسهم واصل بن عطاء اعتزل عن مجلس الحسن البصري رحمه الله تعالى وصار يقرر أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر فأثبت منزلة بين المنزلتين فقال الحسن البصري قد اعتزل عنا (قوله من غير حروف) أي ومن غير أصوات (قوله وأجاب أهل السنة الخ) كان أهل السنة يقولون للمعتزلة كيف تستنكرون وجود كلام من غير حرف وصوت مع انه متحقق وثابت كما في الحديث النفسي فان قيل المعتزلة ينكرون تسمية حديث النفس كلاما فلا ينهض عليهم ذلك أجيب بأن أهل السنة لم يكترثوا بما ذكر لاطلاق العرب عليه كلاما كما في قول الاخطل

ان الكلام لفي الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

(قوله وليس مراد أهل السنة الخ) أي كما قد يتوهمه بعض القاصرين (قوله ودليل وجوب الكلام الخ) انما لم يستدل بالدليل العقلي لضعفه هنا واستشكل اثبات الكلام بالدليل النقلي بأنه يلزم عليه الدور لان الدليل متوقف على صدق الرسول وهو متوقف على المعجزة وهي متوقفة على الكلام لتنزلها منزلة قوله تعالى صدق عبدي في كل ما يبلغ عني وهو متوقف على الدليل وهكذا وأجيب بمنع توقف المعجزة على الكلام لان تنزلها منزلة ما ذكر لا يقتضي توقفها عليه (قوله وكلم الله موسى تكليما) أي أزال عنه الحجاب فسمع كلامه القديم قال بعضهم وكان جبريل معه فلم يسمع ما سمعه سيدنا موسى (قوله فقد أثبت لنفسه) أي لذاته كلاما وهذا رد على المعتزلة القائلين بأنه ليس لذاته كلام كبقية صفات المعاني ويفسرون الآية بمعنى أنه تعالى خلق الكلام في جرم من الاجرام وأسمعه سيدنا موسى (قوله يتعلق بما يتعلق به العلم الخ) أفاد ان العلم والكلام متساويان في المتعلق وان اختلفا في التعلق وههنا سؤال مشهور بين القوم وهو أن اثبات التعلق في الازل للكلام يلزم عليه انه متعلق أزلا بالامر والنهي والاخبار والاستخبار وغير ذلك كما هو مذهب أهل الحق فيلزم من ذلك ثبوت الامر بلا مأمور والنهي بلا منهي وهكذا وكل ذلك عبث لا تصح نسبته الى الحكيم ولهم عنه أجوبة المشهور منها بين الجمهور كما قاله السعد ان العبث لا يلزم الا لو خوطب المعدوم من غير تقدير وجوده وصيرورته أهلا للخطاب وأما مع تقدير ذلك فلا يلزم العبث كما في خطاب النبي صلى الله عليه وسلم بأوامره ونواهيه كل مكلف الى يوم القيامة ولله المثل الاعلى ولرسوله كذا يؤخذ من شرح الجوهرة لمؤلفها وبهذا تعلم أن تعلق الكلام تنجيزي قديم وأثبت له بعضهم تعلقا صلاحيا قديما وتنجيزيا حادثا نظرا للاول بأنه يشترط للأمر مثلا بالفعل وجود المأمور مثلا فالتعلق قبله صلاحي قديم وبعده تنجيزي حادث فليتأمل (قوله من

من غير حروف فأجاب أهل السنة بأن حديث النفس كلام يتكلم به الشخص في نفسه من غير حرف ولا صوت فقد وجد كلام من غير حرف ولا صوت وليس مراد أهل السنة تشبيه كلامه تعالى بحديث النفس لان كلامه تعالى قديم وحديث النفس حادث بل مرادهم الرد على المعتزلة في قولهم لا يوجد كلام من غير حرف ولا صوت * ودليل وجوب الكلام له تعالى قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما فقد أثبت لنفسه كلاما والكلام يتعلق بما يتعلق به العلم من

منكشفة له تعالى بعلمه وتعلق الكلام بها تعلق دلالة بمعنى أنه لو كشف عنا الحجاب وسمعنا الكلام القديم لفهمنا منه

﴿الصفة الرابعة عشرة من صفاته الواجبة له تعالى كونه قادرا﴾

وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة وغير معدومة وهي غير القدرة وبينها وبين القدرة تلازم فمتى وجدت القدرة في ذات وجد فيها الصفة المسماة بالكون قادرا سواء كانت الذات قديمة أو حادثة فذات زيد خلق الله تعالى فيها القدرة على الفعل وخلق فيها صفة تسمى كون زيد قادرا وهذه الصفة تسمى حالا والقدرة علة فيها في حق الحوادث وأما في حقه تعالى فلا يقال القدرة علة في كون الله تعالى قادرا بل يقال بين القدرة وكونه تعالى قادرا تلازم وقالت المعتزلة بالتلازم بين قدرة الحادث وكون الحادث قادرا الا أنهم لا يقولون بخلق الله الصفة الثانية بل متى خلق الله القدرة في الحادث نشأ عنها صفة تسمى كونه قادرا من غير خلق

الواجب والجائز والمستحيل) أل في كل منها للاستغراق (قوله لكن تعلق العلم الخ) استدراك على ما قبله لتوهم انهما متحدان في التعلق والضمير في قوله بها عائد للثلاثة المذكورة قبل ويحتمل أنه عائد للواو وأنث باعتبار هذه الثلاثة وقوله تعلق انكشاف أي تعلق يلزم منه الانكشاف وكذا قوله تعلق دلالة (قوله بمعنى انه) أي الحال والشان

﴿الصفة الرابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه قادرا﴾

(قوله وهي صفة الخ) قد يقال هذا التعريف غير مانع لدخول سائر صفات الاحوال فيه فلو زاد في التعريف ملازمة للقدرة لكان أولى لسلامته من ذلك (قوله وهي غير القدرة) فالقائم بذاته تعالى صفتان احداهما وجودية وهي القدرة والاخرى واسطة بين الوجود والعدم وهي الكون قادرا وهكذا يقال فيما يأتي والمتبادر أن الضمير عائد للكون قادرا لا بقيد كونه صفة للقديم أخذا مما بعد (قوله تلازم) هو تفاعل من الجانبين فكل منهما لازم وملزوم وهكذا جميع ما يأتي (قوله فمتى وجدت الخ) أي ومتى ثبت الكون قادرا للذات ثبت لها القدرة كما يقتضيه التلازم وقوله في ذات أي لها ففي بمعنى اللام وقوله وجد فيها أي ثبت لها لما هو معلوم من أن ذلك لا يتصف بالوجود الحقيقي (قوله فذات زيد الخ) مفرع على قوله فمتى وجدت القدرة الخ بالنسبة لقوله أو حادثة (قوله على الفعل) متعلق بالقدرة (قوله وخلق فيها صفة الخ) أي على مذهب أهل السنة أخذا من قوله وقالت المعتزلة الخ (قوله تسمى حالا) أي معنوية لا حالا نفسية لما مر من أن الحال ان لازمت صفة معنى فهي حال معنوية والا بان لازمت الذات فقط تسمى حالا نفسية (قوله علة فيها) فقد تقدم في مبحث الوجود أن المراد عند أهل السنة بكون الشئ علة في شئ آخر أنه ملزوم له من غير تأثير فليس المراد بذلك انه مؤثر كما يقول بذلك بعض من طبع الله على قلبه اذا علمت ذلك علمت أنه لا فرق في ذلك بين القديم والحادث فقول الشيخ وأما في حقه تعالى الخ غير ظاهر الا ان يقال مراده أنه لا ينبغي ان يقال ذلك لما فيه من الايهام واساءة الادب (قوله بل يقال الخ) اضراب انتقالي (قوله وقالت المعتزلة بالتلازم) أي كما قال به أهل السنة والمقصود من ذلك قوله الا انهم الخ (قوله بين قدرة الحادث الخ) انما قيد بذلك لانهم لا يثبتون القدرة كباقي صفات المعاني للمولى تبارك وتعالى بل يقولون هو قادر بذاته مريد بذاته وهكذا والصحيح انهم لا يكفرون بذلك لانهم لا ينفون أضدادها (قوله الصفة الثانية) أي التي هي الكون قادرا ويجري مثل ذلك في الكون مريدا وما بعده كما سينبه عليه (قوله بل متى خلق الله الخ) اضراب انتقالي

﴿الصفة الخامسة عشرة من صفاته الواجبة له تعالى كونه مريدا﴾ وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة وتسمى حالا وهي غير الارادة سواء كانت الذات قديمة أو حادثة فذات زيد خلق الله تعالى فيها الارادة للفعل وخلق فيها صفة تسمى كون زيد مريدا وماتقدم من الخلاف بين المعتزلة وأهل السنة في السكون قادرا يجري مثله في السكون مريدا

﴿الصفة السادسة عشرة من صفاته تعالى كونه تعالى عالما﴾ وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة وهي غير العلم ويجري هذا في الحادث ومثاله ماتقدم والخلاف بين المعتزلة وأهل السنة جار فيه

﴿الصفة السابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى حيا﴾ هي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة وهي غير الحياة وفيه جميع ماتقدم

﴿الصفة الثامنة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى سميعا﴾ وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة وهي غير السمع وفيه جميع الذي تقدم ﴿الصفة التاسعة عشرة الواجبة له تعالى كونه بصيرا﴾ وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة وهي غير البصر وفيه جميع ماتقدم ﴿الصفة العشرون وهي تمام مايجب له تعالى على التفصيل وهي كونه تعالى متكلما﴾ وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة وهي غير الكلام

﴿الصفة الخامسة عشرة الواجبة له تعالى كونه مريدا﴾

(قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله غير موجودة الخ اخرج ماعدا صفات الاحوال وكان عليه ان يزيد ملازمة للارادة لاخراج ماعدا المعرف من الاحوال كما مر نظيره (قوله ولا معدومة) لو قال وغير معدومة لكان أنسب وكذا يقال فيما يأتي (قوله وتسمى حالا) أي بمتو يقلمامر (قوله فذات زيد الخ) مفرع على قوله أو حادثة (قوله للفعل) متعلق بالارادة (قوله وخلق فيها صفة الخ) أي على مذهب أهل السنة (قوله يجري مثله في السكون مريدا) أي فاهل السنة يقولون ان الله خلق للعبد الارادة والسكون مريدا كما ذكره قبل والمعتزلة يقولون خلق الارادة ونشأ عنها السكون مريدا من غير خلق الله له

﴿الصفة السادسة عشرة من صفاته تعالى كونه عالما﴾

(قوله صفة) كان عليه أن يزيد ملازمة للعلم لاخراج غيره من بقية الاحوال (قوله ويجري الخ) أي فيقال في حقه تعالى هو صفة قائمة بذاته غير موجودة وغير معدومة وهي غير العلم (قوله ومثاله ماتقدم) أي نظير ماتقدم بأن يقال فذات زيد خلق الله فيها العلم وكونه عالما فهذا هو المراد بالمثال (قوله جار فيه) أي أهل السنة يقولون خلق الله لزيد العلم والسكون عالما كما علمت والمعتزلة يقولون لم يخلق الله الا العلم ونشأ عنه السكون عالما من غير خلق الله له

﴿الصفة السابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه حيا﴾

(قوله صفة كان عليه أن يزيد ملازمة للحياة لما مر (قوله وفيه جميع ماتقدم) أي من كونه يجري فيه الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة وهو واضح مما مر

﴿الصفة الثامنة عشرة الواجبة له تعالى كونه سميعا﴾ قوله صفة) كان عليه أن يقول ملازمة للسمع لما مر (قوله وفيه جميع الذي تقدم) قد عرفته مما سبق

﴿الصفة التاسعة عشرة الواجبة له تعالى كونه بصيرا﴾

(قوله صفة) كان عليه أن يقول ملازمة للبصر لما مر (قوله وفيه جميع ماتقدم) علمته فيما مر ﴿الصفة العشرون﴾ أي تمام العشرين كما صرح به بعد بقوله وهي تمام الخ (قوله وهي تمام مايجب الخ) أي متممة فالمصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله مايجب له تعالى على التفصيل) لو قال بدل ذلك مايجب علينا معرفته على التفصيل من صفاته تعالى لكان أظهر وانما قيد بذلك لان مايجب معرفته على الاجمال لانهاية له اذ كل كمال واجب له تعالى وتقدم الكلام على ذلك (قوله وهي) أي الصفة العشرون (قوله وهي) أي كونه تعالى متكلما وقوله صفة الخ كما عليه

أن يزيد ملازمة الكلام للامر (قوله وفيه جميع ما تقدم) قد علمته سابقا (قوله تنبيه) هو في الاصل مصدر نبهه اذا أيقظه ثم نقل في عرف المصنفين الى البحث اللاحق المفهوم من الكلام السابق اجمالا والمراد به هنا المعنى الاصلي لان المعنى العرفي لا يظهر هنا اذ لم يتقدم ما يفهم منه ذلك اجمالا (قوله من القدرة الخ) بيان لما (قوله يسمى) بالياء كما في بعض النسخ مراعاة للفظ ما وفي بعضها تسمى بالتاء مراعاة لمعناها وكل صحيح لكن الاولى أولى (قوله صفات المعاني) اعلم ان أهل السنة يمنعون فيها انها عين الذات أو غيرها فهي لا هي هي ولا هي غيرها لا يقال كيف هذا مع أن بين نفي العينية ونفي الغيرية تناقضا لان نفي العينية يستلزم اثبات الغيرية ونفي الغيرية يستلزم اثبات العينية لانا نقول لا نسلم ذلك لان نفي العينية لا يستلزم اثبات الغيرية التي اصطلح عليها المتكلمون وهي أن يكون الشيآن بحيث يمكن تفارقهما اذ يمكن أن تنتفي العينية و يكونا شيئين لا يمكن تفارقهما ولان نفي الغيرية المذكورة لا يستلزم اثبات العينية اذ يمكن أن تنتفي الغيرية المذكورة و يكونا شيئين لا يمكن تفارقهما او بهذا تعلم ان معنى قولهم ليست عينا أنها ليست حقيقتها هي حقيقة الذات فالاتحاد مستحيل ومعنى قولهم ليست غيرا أنها ليست مع الذات شيئين يمكن تفارقهما فان أريد بالغيرية أن حقيقتها ليست حقيقة الذات مع عدم امكان تفارقهما كانت صحيحة وتعتقد لكن يمنع الحلاقها لايهام الغيرية المصطلح عليها وكل ما أوهم ولم يرد به كتاب أو سنة صحيحة أو نحوهما فلا يجوز اطلاقه اه يوسي بتصرف (قوله من اضافة العام للخاص) وهذه الاضافة هي المسماة بالاضافة التي للبيان لانها من باب الاولى بالثاني فكأنه يقال المراد من هذا العام خصوص هذا الخاص فضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص بالطلاق كما في قولهم شجر أراك بخلاف البيانية فان ضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه كما في قولهم خاتم حديد هذا وقيل لا فرق بين الاضافة التي للبيان والاضافة البيانية والتحقيق الاول (قوله أو الاضافة البيانية) الصواب كما نقل عن الشيخ اسقاطه لما مر من أن ضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه وما هنا ليس كذلك لعدم انفراد المعاني عن الصفات في شئ ولو قال أو من الاضافة التي على معنى من لتخلص من ذلك وعليه فالمعنى صفات من المعاني وذلك ان أريد بالمعاني ما يشمل صفات الحادث كالبياض والسواد ونحو ذلك والحاصل ان الاضافة هنا اما للبيان أو على معنى من وليست بيانية وهذا كله كما ترى اغماء و بقطع النظر عن العلمية والا فلا يقال شئ من ذلك (قوله وما بعدها الخ) معطوف على قوله ما تقدم ح

وفيه جميع ما تقدم من تنبيه ما تقدم من القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام يسمى صفات المعاني من اضافة العام لخاص أو الاضافة البيانية وما بعدها

(قوله وهو) بضمير التذكير وفى بعض النسخ وهى بضمير التأنيث وهو صحيح أيضا نظرا للمعنى (قوله يسمى) بالياء او بالتاء كالذى تقدم (قوله نسبة للمعانى) لا يقال اذا كان كذلك فحقه ان يقال معانوية لانا نقول قاعدة النسب انه اذا نسب للجمع انما ينسب لمفرده الا اذا شابه المفرد ولذلك قال فى الخلاصة

والواحد اذكر ناسبا للجمع * ما لم يشابه واحدا بالوضع

(قوله لانها تلازمها) يحتمل أنه علة لقوله نسبة للمعانى فكأنه قال وانما نسبت للمعانى لانها تلازمها او يحتمل أنه علة لقوله وتسمى الخ فكأنه قال وانما سميت بهذا الاسم المشتمل على هذه النسبة لانها الخ (قوله وتنشأ الخ) تقدم ان التعبير بذلك يوهم أنها ليست بخلق الله وهو مذهب المعتزلة فكان الاولى أن يقول لانها تلازمها فى القديم والحادث (قوله على ما تقدم) أى من الخلاف بين اهل السنة والمعتزلة (قوله هذا) أى افهم هذا واقصد بهذه الكلمة الانتقال من أسلوب الى أسلوب آخر على حد قوله تعالى هذا وان للطاغين لشر مآب (قوله وزاد الماتريدية الخ) أى بخلاف الاشاعرة فانهم لا يزيدون ذلك وزاد بعضهم أيضا صفة أخرى وسماها الادراك وهل على ما قاله الماتريدية يزاد فى المعنوية صفة ثامنة وهى كونه تعالى مكونا وعلى ما قاله بعض المذكور يزاد فيها صفة أخرى وهى الكون مدركا أولا لم أر نصا فى ذلك لكن الاقرب الاول لان صفات المعانى تلازمها المعنوية (قوله صفة ثامنة) ظاهره انها صفة واحدة قال السعد واليه ذهب المحققون من علماء ما وراء النهر قال وانما تتنوع بحسب المتعلقات فان تعلقت بالحياة سميت احياء وان تعلقت بالموت سميت اماتة وان تعلقت بالوجود سميت ايجادا وهكذا وقيل انها صفات متعددة بعدد هذه المتعلقات والاقرب ما ذهب اليه الاولون اه أفاده اليوسى (قوله كما ترى صفات المعانى) أى المتفق عليها فلا ينافى انها من صفات المعانى (قوله بان ما فائدة الخ) اسم أن ضمير الشأن وحق العبارة أن يقول ما فائدة القدرة بعد التكوين كما يعلم مما بعد (قوله لان الماتريدية الخ) تعليل لتوجه الاعتراض من الاشاعرة عليهم (قوله بعد ذلك) أى بعد تهيئة الممكن للوجود (قوله ورده) أى هذا الجواب وقوله من غير شئ أى من غير شئ يصيره قابلا لذلك اذ الممكن ما استوى نسبة الوجود والعدم اليه وأجيب بان قبوله لذلك امكانى والمراد هنا القبول الاستعدادى القريب من الفعل (قوله ومن أجل كونهم زادوا الخ) اعلم انه وقع الخلاف بين الماتريدية والاشاعرة فى صفات الافعال هل هى قديمة أو حادثة فقال الاولون بالاول بناء على ما قالوه من انها هى صفة التكوين فكل من الخلق والرزق والاحياء الى

وهو كونه تعالى قادرا الخ يسمى صفات معنوية نسبة للمعانى لانها تلازمها فى القديم وتنشأ عنها فى الحادث على ما تقدم هذا وزاد الماتريدية فى صفات المعانى صفة ثامنة وسموها التكوين وهى صفة موجودة كبقية صفات المعانى لو كشف عنا الحجاب رأيناها كما نرى صفات المعانى لو كشف عنا الحجاب واعترضهم الاشاعرة بأن ما فائدة التكوين بعد القدرة لان الماتريدية يقولون ان الله يوجد ويعدم بالتكوين فاجابوا بأن القدرة تهيئ الممكن للوجود أى تصيره قابلا للوجود بعد أن لم يكن والتكوين بعد ذلك يوجده بالفعل ورده الاشاعرة بأن الممكن قابل للوجود من غير شئ ومن أجل كونهم زادوا هذه الصفة قالوا ان صفات الافعال قديمة

عدم ذلك ليس شيأ زائدا على صفة التكوين بل هو هي فلذلك كان قديما وقال الآخرون بالثاني بناء على مدة أو من أنها من تعلقات القدرة الحادثة فالخلاف بينهما في قدم صفات الافعال وحدوثها مبني على الخلاف في المراد بها وبهذا تعلم ما في عبارته من التساهل (قوله كالخلق الخ) أي كمدلول الخلق الخ لان المدلولات هي التي يقال لها صفات الافعال لا الالفاظ (قوله لان هذه الالفاظ الخ) لا يقال لا يحتاج لهذا بعد قوله ومن أجمل كونهم الخ لانا نقول في علة للعلة ولولا ما اجتمع التعليل تأمل (قوله والتكوين) لو حذفه واقتصر على قوله قديم بعد قوله موجودة عندهم لكان أولى (قوله فتكون الخ) نتيجة التعليل قبله (قوله لانها) أي دوالها لان صفات الافعال هي عين التعلقات كما تقدم لا أسماؤها وأن الالفاظ الدالة عليها هي أسماء التعلقات وقوله تعلقات القدرة أي التنجيزية الحادثة لا الصلوحية القديمة والا لما صح قوله وتعلقات القدرة عندهم حادثة (قوله فالاحياء الخ) بيان لما قبله (قوله وتعلقات القدرة) انما أظهر لطول الفصل (قوله ومن الخمسين عشرون الخ) هذا شروع في بيان المستحيلات وقد تقدم ان هذه هي التي يجب علينا معرفة استحالتها تفصيلا وأما ما عداها فيجب علينا معرفة استحالته اجمالا بأن نعلم أن الله منزه عن كل ما لا يليق به تعالى لا يقال ان وجوب العشرين السابقة يستلزم استحالة اضدادها فلا حاجة لذكرها لانا نقول قد تقدم غير مرة أنه لا يستغنى في هذا الفن بملزوم عن لازم كما لا يستغنى فيه بعام عن خاص (قوله اضداد هذه العشرين) ان قيل كيف يجعل العشرين كلها اضدادا مع أن الضدين في اصطلاحهم هما الامران الوجوديان الخ أجيب بأن المراد بالاضداد المعنى اللغوي وهو مطلق المنافي لا المعنى الاصطلاحي فالمعنى ومن الخمسين عشرون منافيات لهذه العشرين (قوله وهي) أي العشرون واعلم أنه رتب هذه العشرين على ترتيب تلك العشرين فذكر ما ينافي الاولى ثم ما ينافي الثانية وهكذا (قوله ضد الوجود) قد علمت أن المراد بالضد مطلق المنافي والا فالتقابل بين العدم والوجود من التقابل بين الشئ والاخص من نقيضه اذ نقيض الوجود لا وجود وهو أعم من العدم لشموله الثبوت المجرد عن الوجود (قوله والثانية) لا يخفى أنه كان عليه أن يسقط لفظ الثانية والثالثة وهكذا ليلائم قوله أولا وهي العدم ولعله توهم أنه قال الاولى العدم وعطف عليه ذلك وقوله الحدوث ذكره هو وما بعده وهو الفناء من ذكر الخاص بعد العام أما الفناء فظاهر وأما الحدوث فكذلك ان فسر بما قاله بعضهم من أنه العدم السابق على الوجود والا بأن فسر بالوجود بعد عدم فذلك باعتبار لازمه وهو العدم السابق عليه (قوله ضد القدم) انما بل

خلق والاحياء والرزق والاماتة لان هذه الالفاظ أسماء التكوين الذي هو صفة موجودة عندهم والتكوين قديم فتكون صفات الافعال قديمة وعند الاشاعرة صفات الافعال حادثة لانها أسماء تعلقات القدرة فالاحياء اسم لتعلق القدرة بالحياة والرزق اسم تعلق القدرة بالمرزوق والخلق اسم لتعلقها بالمخلوق والاماتة اسم لتعلقها بالموت وتعلقات القدرة عندهم حادثة * ومن الخمسين عشرون أضداد هذه العشرين وهي العدم ضد الوجود والثانية الحدوث ضد القدم والثالثة

أى الحدوث والقدم من التقابل بين الشئ والاخص من نقيضه اذ نقيض القدم لاقدم وهو أعم من الحدوث لشموله مجرد الثبوت بعد عدم هذا ان فسر الحدوث بمعناه الحقيقى وهو الوجود بعد عدم فان فسر بمعناه المجازى وهو التجدد بعد عدم فالتقابل بينهما من التقابل بين الشئ والمساوى لنقيضه فتأمل (قوله الفناء) أى العدم بعد الوجود والتقابل بينه وبين البقاء من التقابل بين الشئ والمساوى لنقيضه فنقيض البقاء لابقاء وهو مساو للفناء (قوله المماثلة) قد تقدم أنها المساواة من كل وجه لكن المراد بها هنا المساواة ولو من وجه أخذا مما بعد والتقابل بينها وبين المخالفة من التقابل بين الشئ والمساوى لنقيضه اذ نقيض المخالفة لامخالفة وهو مساو للمماثلة (قوله فيستحيل عليه تعالى الخ) مفرع على عد المماثلة من أضداد الواجبات (قوله فلا يمر عليه تعالى زمان) قد وقع فى معنى الزمان خلاف فقيل هو حركة الفلك الاعظم وقيل الفلك نفسه وقيل مقارنة متجدد موهوم كالسفر فى قولك أسافر حين طلوع الشمس لمتجدد معلوم كطلوع الشمس فى ذلك المثال وقيل غير ذلك كما يستفاد من شرح الكبرى والحق ما قاله الاشعرى من أنه امر موهوم كالمكان فهو امر اعتبارى لا وجود له لكن قد تجعل عليه علامات معلومة تتبدل باختلاف الاحوال كقولك أجيئك اذا صليت العصر أو اذا جاء زيد وقد يعرف بعلاماته فيقال متجدد معلوم يقارنه متجدد موهوم ازالة للابهام (قوله وليس له مكان) أى محل فيه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قوله وليس له حركة ولا سكون) فليس تعالى متحركا ولا ساكنا وقوله ولا يتصف بألوان فليس تعالى أبيض ولا أسود ولا احمر ولا نحوها (قوله ولا بجهة) اى ولا بالحلول فى جهة لغيره كما يؤخذ مما بعد (قوله فلا يقال فوق الجرم الخ) مفرع على ما قبله وانما اقتصر على جهتى فوق ويمين لعلم غيرهما بالمقايسة (قوله وليس له تعالى جهة) علم منه مع ما قبله أنه تعالى ليس فى جهة وليس له جهة وهو أحد أقسام أربعة تقتضيها القسمة العقلية ثانيها ما هو فى جهة وله جهة كالانسان والحجر ثالثها ما له جهة وليس فى جهة وهو كرة العالم بناء على ما قاله اهل السنة من أن بعدها فضاء كالظلمة واما على ما قاله الفلاسفة من أنه ليس بعدها شئ فليست كذلك بل هى حينئذ من القسم الاول رابعها ما هو فى جهة وليس له جهة وهذا لا وجود له فى الخارج وانما اقتضته القسمة العقلية هذا هو التحقيق كما يؤخذ من كلام شيخ شيخنا وبعضهم يخص الجهة بالانسان فغيره كالحجر ليس له جهة مع انه فى جهة وعليه فالقسم الرابع موجود فى الخارج أيضا (قوله فلا يقال الخ) مفرع على ما قبله واقتصر على جهة تحت لعلم غيرها بالمقايسة (قوله تقول العامة الخ) فيه مع

والفناء ضد البقاء والرابعة المماثلة ضد المخالفة فيستحيل عليه تعالى أن يماثل الحوادث فى شئ مما اتصفوا به فلا يمر عليه تعالى زمان وليس له مكان وليس له حركة ولا سكون ولا يتصف بألوان ولا بجهة فلا يقال فوق الجرم ولا عن يمين الجرم وليس له تعالى جهة فلا يقال انى تحت الله فقول العامة انى تحت ربنا أو ان ربى فوقى كلام منكر

ما قوله لف ونشر مشوش وقوله كلام منكر أى أنكره الشارع ونهى عنه (قوله يخاف الخ) أفاد ذلك انه ليس بكافر وهو كذلك لان معتقد الجهة لا يكفر على الصحيح كما قاله ابن عبد السلام وقيده النووى بأن يكون من العامة كما هو فرض الكلام هنا وانما خيف عليه ماذكر لانه ربما جره ذلك الى اعتقاد أن المولى كالحوادث وهو كفر والعياذ بالله تعالى (قوله الاحتياج الخ) قد علمت مما تقدم أن قيامه تعالى بنفسه معناه الاستغناء عن المحل والمخصص على احد الاصطلاحين الذى جرى عليه الشيخ فيما مر وحينئذ يكون مقابله الاحتياج الى المحل والمخصص أو الى أحدهما ولو أما على الاصطلاح الثانى وهو أن معناه الاستغناء عن المحل فقط فيكون مقابله الاحتياج اليه فقط والتقابل بينهما من التقابل بين الشئ والمساوى لنقيضه اذ نقيض القيام بالنفس لا قيام بالنفس وهو مساو للاحتياج للمحل والمخصص (قوله بمعنى التركيب الخ) قد تقدم أن الكموم خمسة وقد نبه عليها هنا فقوله التركيب فى الذات اشارة الى الكم المتصل فى الذات وقوله أو الصفات أى أو التركيب فى الصفات اشارة الى الكم المتصل فى الصفات وتقدم ما فيه وقوله أو وجود نظير الخ اشارة الى الكم المنفصل فى الذات والصفات والافعال والاول والثالث منفيان بوحدانية الذات والثانى والرابع منفيان بوحدانية الصفات والخامس منفى بوحدانية الافعال والتقابل بينهما من التقابل بين الشئ والمساوى لنقيضه اذ نقيض الوحدانية لا وحدانية وهو مساو للتعدد بالمعنى المذكور (قوله العجز) هو صفة وجودية لا يتأتى معها ايجاد ولا اعدام وقيل هو عدم القدرة عما من شأنه أن يكون متصفا بها فعلى الاول وهو التحقيق يكون التقابل بينهما من التقابل بين الضدين وعلى الثانى يكون التقابل بينهما من تقابل العدم والملكة (قوله فيستحيل عليه تعالى الخ) مفرع على عد العجز من الاضداد وقوله عن ممكن ما أى ممكن أى ممكن كان فانها لممكن وانى ما للدلالة على العموم فيشمل كل ممكن حتى ايجاد مثل ذلك العالم أو أحسن منه وأما ما نقل عن الغزالى أنه قال ليس فى الامكان أبدع مما كان فأجيب عنه بأجوبة منها أنه ليس فيه ذلك لعلم الله تعالى عدم وجوده وفى تعبيره بالممكن اشعار بأن العجز لا يتعلق بالواجب والمستحيل وقوله من الممكنات لو حذفه ما ضره (قوله الكراهة) اعلم أن الكراهة اما عقلية أو شرعية فالثانى النهى عن الشئ نهيا غير جازم والاول قسمان بغض الشئ وعدم الميل اليه وعدم تعلق الارادة بالشئ وهذا الاخير اعنى عدم تعلق الارادة بالشئ هو المراد هنا وبما ذكرهم أنه يصح أن يوجد الله الفعل مع كراهته له شرعا واندفع ما قد يقال الكراهة انما تقابل الارادة التى

يخاف على من يعتقده الكفر * الخامسة الاحتياج الى محل أى ذات تقوم بها أو الى مخصص أى موجد تعالى الله عن ذلك وهذا ضد القيام بالنفس * السادسة التعدد بمعنى التركيب فى الذات أو الصفات أو وجود نظير فى الذات أو الصفات أو الافعال وهذه ضد الوحدانية * السابعة العجز وهو ضد القدرة فيستحيل عليه تعالى العجز عن ممكن ما من الممكنات * الثامنة الكراهة وهى ضد الارادة

بمعنى الميل الى الشئ كما يقال اراد فلان كذا أى مال اليه وكره كذا أى لم يمل اليه وهذا مستحيل فى حقه تعالى فهو ليس مراداو نما المراد بالارادة فى حقه تعالى صفة قديمة فالمقيد انه تعالى الخ [illegible] بهذا المعنى لا يقابلها الكراهة (قوله فيستحيل عليه تعالى الخ) مفرع على عد الكراهة من الاضداد وقوله مع كراهته أى الله وقوله له أى لهذا الشئ أى لوجوده (قوله أى عدم ارادته) أى له وانما أتى بهذا التفسير للاحتراز من الكراهة الشرعية ومن الكراهة بمعنى بغض الشئ وعدم الميل اليه (قوله بارادته) أى حال كونها مخصصة بارادته وقوله واختياره فليست موجودة قهرا عنه تعالى فهو الفاعل المختار (قوله و يؤخذ من وجوب الارادة الخ) وجه الاخذ انه لو كان وجود المخلوقات بطريق التعليل او بطريق الطبع لكان العالم قديما وهو لا تتعلق به الارادة كما لا تتعلق به القدرة ولهذا قال القائلون بذلك بانتفائهما كسائر صفات المعانى والمعنوية وهذا احد الامور التى كفروا بها ثانيها قولهم بقدم العالم ثالثها انكارهم علم الله بالجزئيات رابعها انكارهم حشر الاجساد خامسها قولهم باكتساب النبوة أى بأنها تنال بالاجتهاد ومباشرة أسباب مخصوصة فجملة الامور التى كفروا بها خمسة لكن الذى اشتهر من ذلك ثلاثة فقط والها اشار بعضهم بقوله

بثلاثة كفر الفلاسفة العدا * اذ انكروها وهى حق مثبته
علم بجزئى حدوث عوالم * حشر لاجساد وكانت ميته

فان قلت مقتضى الثالث انهم يثبتون العلم بالكليات وهو مناف لقولهم بنفى الصفات قلت قد نصوا على ان قدماءهم ينكرون العلم من اصله ثم لما رأى متأخروهم ذلك شنعة تستروا باثبات العلم بالكليات دون الجزئيات (قوله ان وجود المخلوقات ليس الخ) يعنى انه ليس ناشئا عن الله تعالى من غير ان يكون له ارادة واختيار فيه بأن يكون بطريق العلة او بطريق الطبع والحاصل ان الفاعل اما فاعل بالاختيار وهو الذى يتأتى منه الفعل والترك واما فاعل بغير الاختيار وهو الذى يتأتى منه الفعل دون الترك وهذا القسم اما فاعل بالتعليل وهو الذى لا يتوقف فعله على غير علته واما فاعل بالطبع وهو الذى يتوقف فعله على ثبوت شرط وانتفاء مانع والشق الاول من هذا القسم ثابت عند القائلين بالتعليل والثانى ثابت عند القائلين بالطبع والحق عدم ثبوت كل منهما فليس بثابت الا القسم الاول وقد اتفق على ذلك أهل السنة والمعتزلة الا أن أهل السنة حصروه بالقديم وهو المولى تبارك وتعالى اذ لا موجد سواه والمعتزلة لم يحصروه بذلك بل جعلوه شاملا للحادث وهو العبد لانه عندهم يخلق افعال نفسه الاختيارية بقدرة جعلها الله فيه كما

فيستحيل عليه تعالى أن يوجد شيأ من العالم مع كراهته له أى عدم ارادته فالموجودات الممكنات أوجدها الله تعالى بارادته واختياره و يؤخذ من وجوب الارادة له تعالى ان وجود المخلوقات ليس بطريق التعليل ولا بطريق الطبع

وألزموا القول بالفاعل بالتعليل لقولهم بالتولد وهو أن يوجب الفعل لفاعله فعلا آخر فاذا حرك الشخص اصبعه تولدت عندهم حركة الخاتم فآل الامر الى أن حركة الاصبع علة فى حركة الخاتم (قوله والفرق بينهما) أى بين طريق التعليل وطريق الطبع ومحصل الفرق أن الموجود بالتعليل لا يتوقف على غير علته وأن الموجود بالطبيعة يتوقف على غيرها من ثبوت شرط وانتفاء مانع (قوله كما وجدت الخ) فيلزم من وجود العلة وجود معلولها مع كونها مؤثرة فيه (قوله آخر) أى غير علته (قوله كحركة الاصبع) هذا تمثيل للعلة وقوله متى وجدت الخ بيان للمراد من العلة وقوله وجدت الثانية أى مع التأثير كما علمت فليس المراد مطلق اللزوم بل المراد اللزوم مع كون حركة الاصبع مثلا أثرت فى حركة الخاتم عند القائلين بذلك (قوله وان الموجود الخ) معطوف على قوله ان الموجود الخ (قوله يتوقف على شرط وانتفاء مانع) لم يقل وعلى سبب لانه لا حاجة للنص على ذلك اذ هو عندهم نفس الطبيعة فليس هناك سبب غيرها التأثير اذ لو كان هناك ذلك لم يكن التأثير ذاتيا لها وليس كذلك عندهم فان قيل أين الشرط وانتفاء المانع بالنسبة للمولى تبارك وتعالى أجيب بأن الشرط الالوهية وانتفاء المانع عدم النظير وأجيب أيضا بأن الشرط وانتفاء المانع كل منهما متحقق فى الواقع وان لم نطلع على ذلك وقيل ان القائلين بذلك لم يقولوا بالتوقف على ما ذكر الا بالنسبة للحوادث وعليه فانظر الفرق بين طريق التعليل وطريق الطبع بالنسبة له تعالى (قوله كالنار) هذا تمثيل للمؤثر بالطبع المفهوم مما تقدم (قوله لعنهم الله) أى طردهم عن رحمته وأبعدهم عنها وهذا من اللعن على الاوصاف وهو جائز لحديث لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده بخلاف اللعن على الذوات فانه لا يجوز مع التعيين ولو على الكافر ما لم يتحقق موته على الكفر (قوله بل الحق الخ) هذا اضراب ابطالى عما تضمنه الكلام قبله من أن النار تؤثر بطبعها وان حركة الاصبع تؤثر فى حركة الخاتم بالتعليل (قوله يخلق الاحراق) أى الاحتراق فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب كما مر (قوله عند مماسته النار) أى وعند انتفاء البلل (قوله فلا وجود لشئ الخ) هذا وما بعده تفريع على قوله ويؤخذ من وجوب الارادة له تعالى أن وجود المخلوقات الخ (قوله تنشأ عنه الخ) أى من غير توقف على شئ آخر وهذا بيان للمراد من كونه علة له (قوله وجد العالم الخ) أى مع التوقف على شرط وانتفاء مانع على ما مر وهذا بيان للمراد من كونه طبيعة فيه ولم يقل هنا بغير اختياره للعلم به مما قبله ففيه الحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله بممكن) أى أو بواجب أو جائز ولو زاد ذلك لكان أولى (قوله سواء كان بسيطا الخ) أشار بذلك الى أن

والفرق بينهما أن الموجود بطريق التعليل كلما وجدت علته وجد من غير توقف على شئ آخر كحركة الاصبع فانها علة لحركة الخاتم متى وجدت وجدت الثانية من غير توقف على شئ آخر وأن الموجود بطريق الطبع يتوقف على شرط وانتفاء مانع كالنار فانها لا تحرق الا بشرط المماسة للحطب وانتفاء البلل الذى هو المانع من احراقها فالنار تحرق بطبعها عند القائلين بالطبيعة لعنهم الله بل الحق أن الله تعالى يخلق الاحراق فى الحطب عند مماسته النار كما يخلق حركة الخاتم عند وجود حركة الاصبع فلا وجود لشئ بالتعليل ولا بالطبع خلافا للقائلين بذلك ويستحيل عليه تعالى أن يكون علة فى العالم تنشأ عنه بغير اختياره أو يكون طبيعة وجد العالم بطبيعته نزه الله عن ذلك وتعالى علوا كبيرا * التاسعة الجهل فيستحيل عليه تعالى الجهل بممكن من الممكنات سواء كان بسيطا وهو عدم العلم بالشئ .

المراد به هنا الاعم من البسيط والمركب لكن متى أطلق عندهم انصرف الثاني لكونه حقيقة فيه مجازا في الأول وهذا أحد القولين وقيل انه مشترك بينهما (قوله أو مركبا) ان قلت ما وجه تسميته مركبا مع أن كل مركب لابد له من أجزاء يتركب منها وهذا ليس له ذلك لانه شيء واحد وهو الادراك كما سيذكر قلت وجه تسميته بذلك انه استلزم جهلين وهما الجهل بالشيء والجهل بهذا الجهل فهو وان كان شيأ واحدا استلزم شيئين فلذلك سمي مركبا (قوله على خلاف ما هو عليه) أي على حال خلاف وصف وحال هذا الشيء عليه (قوله ويستحيل عليه تعالى الغفلة الخ) جعل الغفلة والذهول من منافيات العلم كما هنا أولى من جعلهما من منافيات الارادة كما صنع السنوسي في الصغرى لانهما منافيان العلم بلا واسطة وينافيان الارادة بواسطة منافاتهما له لان العلم بلازم الارادة ومنافي اللازم منافي الملزوم كذا يؤخذ من كلام بعضهم لكن في كلام غيره ما يخصه انهما منافيان لكل منهما بلا واسطة ولا مانع من منافاة شيء لشيئين أو أكثر وعليه فلا أولوية وعطف الذهول على الغفلة قيل من عطف المرادف وقيل من عطف العام على الخاص لان الغفلة زوال الشيء من القوة المدركة فقط والذهول زواله منها فقط أو منها ومن الحافظة وقيل من عطف الخاص على العام لان الغفلة هي الغيبة عن الشيء سواء سبق الشعور به أم لا والذهول الغيبة عنه بعد الشعور به (قوله وهذا ضد العلم) اسم الاشارة عائد للجهل والمراد بالضد معناه اللغوي وهو مطلق المنافي وهذا أولى من جعله ضدا اصطلاحيا بالنسبة للجهل المركب ولغويا بالنظر لغيره (قوله الموت) هو عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا وقيل هو عرض وجودي يضاد الحياة ورده في المقاصد لكن قال الصفوي ان عدمية الموت كانت منسوبة للقدرية ففتشت هذا وذكر السيوطي ان طائفة من أهل الحديث ذهبوا الى انه جسم على صورة كبش والاحاديث والآثار مصرحة بذلك وأما المعنى القائم بالبدن عند مفارقة الروح فانما هو أثره فتسميته بالموت من باب المجاز أو من قبيل المشترك وهذا الجسم لا يمر بحي الا مات كما أن الحياة التي هي على صورة فرس لا تمر بشيء الا حيي اه ورده ابن حجر حيث نقل الاتفاق على انه ليس بجوهر ولا جسم قال وحديث يؤتى بالموت في صورة كبش الخ من باب التمثيل اه (قوله ضد الحياة) المراد بالضد معناه اللغوي أو الاصطلاحي على الخلاف السابق في تفسير الموت (قوله الصمم) هو عرض وجودي يضاد السمع وقيل هو عدم السمع عما من شأنه أن يكون سميعا (قوله وهو ضد السمع) المراد بالضد معناه الاصطلاحي أو اللغوي على الخلاف مثل ما مر (قوله العمى) هو عرض وجودي يضاد البصر

أو مركبا وهو ادراك الشيء على خلاف ما هو عليه ويستحيل عليه تعالى الغفلة والذهول وهذا ضد العلم العاشرة الموت وهو ضد الحياة الحادية عشر الصمم وهو ضد السمع الثانية عشر العمى

وقيل هو عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا (قوله وهو ضد البصر) فيه ما تقدم (قوله الخرس) هو عرض وجودي يضاد الكلام وقيل هو عدم الكلام عما من شأنه أن يكون متكلما (قوله وفي معناه البكم) أي وفي قوته البكم ومقتضى ذلك أن الخرس مغاير للبكم وعبارة القاموس مصرحة بأنه عينه ونصها البكم محركا الخرس انتهت * واعلم أنه عدهم بكما خشيا ولسانيا وسكوتا كذلك فالبكم النفسي عدم الكلام النفسي عجزا والبكم اللساني عدم الكلام اللفظي كذلك والسكوت النفسي عدم الكلام النفسي من غير عجز والسكوت اللساني عدم الكلام اللفظي كذلك ولا يخفى أن المراد هنا البكم النفسي لانه هو الذي يقابل الكلام النفسي وفي معناه السكوت النفسي (قوله وهو ضد الكلام) فيه ما مر (قوله العشرون) أي متممة العشرين (قوله كونه أبكم الخ) لو قال كونه أخرس وفي معناه كونه أبكم لكان أنسب وأولى كما لا يخفى ومع ذلك يقتضي أن كونه أبكم مغاير لكونه أخرس وهو خلاف ما تقتضيه عبارة القاموس السابقة (قوله فهذه العشرون الخ) مفرع على ما قبله على سبيل الاجمال بعد ما فرعه في البعض على سبيل التفصيل (قوله واعلم أن دليل كل الخ) فقد تلخص أن أدلة الوجود والصفات السلبية تثبتها وتنفي ضدها وأدلة المعاني تثبتها وتثبت المعنوية وتنفي اضدادهما (قوله وأدلة السبع الخ) لو قدمه على ما قبله لكان أنسب (قوله فهذه) أي الامور المتقدمة من الوجود وما بعده (قوله وعشرون دليلا) معطوف على قوله أربعون وفيه انه حيث كانت أدلة المعاني هي أدلة السبع المعنوية فالادلة ثلاثة عشر فقط وقد يجاب بأنه لما كانت أدلة المعاني باعتبار الاستدلال بها على المعنوية غيرها باعتبار الاستدلال بها على المعاني صح بالنظر لذلك جعل الادلة عشرين لكن قد يقال لو نظر لذلك لاعتبرت أدلة الاضداد أيضا فجريان مثل هذا التوجيه فيها (قوله قال بعضهم الاشياء الخ) فقد تحصل أن في هذه المسألة خلافا والقول الثاني هو مذهب الاشعري والجمهور لكن السنوسي جرى في أكثر كتبه على القول الاول مع اعترافه بأن مذهب الاشعري والجمهور نفي الحال وان الحال محال وقال في شرح الوسطى بعد ذكر القولين والنفس الى المذهب الاول أميل ثم قال وبالجملة فالمسألة مشهورة الخلاف وأدلة الفريقين فيها مبسوطة في المطولات والجهل فيها لا يضر في العقائد اه أفاده اليوسي (قوله في الصغرى) وكذا في أكثر كتبه وان اقتضى كلامه خلافه (قوله فعلى هذا تكون الصفات الخ)

وهو ضد كونه تعالى قادرا الخامسة عشر كونه تعالى كارها وهو ضد كونه تعالى مريدا السادسة عشر كونه تعالى جاهلا وهو ضد كونه تعالى عالما السابعة عشر كونه تعالى ميتا وهو ضد كونه تعالى حيا الثامنة عشر كونه تعالى أصم وهو ضد كونه تعالى سميعا التاسعة عشر كونه تعالى أعمى وهو ضد كونه تعالى بصيرا العشرون كونه تعالى أبكم وفي معناه الخرس وهو ضد كونه تعالى متكلما فهذه العشرون كلها مستحيلات عليه تعالى * واعلم أن دليل كل واحد من العشرين الواجبة يثبتها له تعالى وينفي عنه ضدها وأدلة السبع المعاني هي أدلة السبع المعنوية فهذه أربعون عقيدة يجب لله تعالى منها عشرون وينتفي عنه تعالى عشرون وعشرون دليلا اجماليا كل دليل أثبت صفة ونفى ضدها (تنبيه) قال بعضهم الاشياء أربعة موجودات ومعدومات وأحوال واعتبارات

موجودات كذات زيد التي تراها والمعدومات كولد لم يقدر أن يخلق والاحوال ككون زيد قادرا والاعتبارات أي كثبوت القيام لزيد وعلى هذا أعني كون الاشياء أربعة جرى السنوسي في الصغرى لانه أثبت الاحوال وجعل الصفات الواجبة عشرين وجرى في غيرها على نفي الاحوال وهو الحق فعلى هذا تكون الصفات ثلاثة عشر

لانه يسقط منها السبع المعنوية وهي كونه تعالى قادرا الى آخرها فليس له تعالى صفة تسمى كونه قادرا لان الحق نفي الاحوال فعلى هذا تكون الاشياء ثلاثة موجودات ومعدومات واعتبارات واذا سقط من العشرين الواجبة سبع معنوية تسقط من الاضداد سبع أيضا فليس هنالك صفة تسمى الكون عاجزا الى آخرها فلا يحتاج الى عدها من المستحيلات فتكون المستحيلات ثلاثة عشر أيضا هذا ان عد الوجود صفة وهو رأي غير الاشعري وأما على رأي الاشعري فالوجود عين الموجود فوجوده تعالى عين ذاته فيكون الوجود ليس بصفة فتكون الصفات الواجبة اثنتي عشرة القدم والبقاء والمخالفة والقيام بالنفس ويعبر عنه بالاستغناء المطلق والوحدانية والقدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وتسقط المعنوية لان ثبوتها مبني على القول بالاحوال والحق خلافه وان أردت أن تعلم صفاته تعالى المعانة فات بها أسماء مشتقة من الصفات المذكورات

أي بعد الوجود صفة كما نبه عليه وفيه انه قد بنى الكلام على القول بنفي الاحوال وحينئذ فلا يصح عد الوجود صفة لان عده صفة مبني على انه حال كما قوله غير الاشعري ففي هذا الصنيع شئ لا يخفى لا يقال يحتمل انه جرى في ذلك على القول بأنه صفة معنى أو صفة سلبية لانا نقول يبعد كل البعد ارادته لذلك لما فيه من شدة الضعف فليحرر (قوله لانه يسقط منها الخ) أي لان الكون قادرا مثلا ليس صفة على هذا بل هو كناية عن قيام القدرة بالذات فهو أمر اعتباري والحاصل أن الكون قادرا والكون مريدا والكون عالما الى آخرها ثابتة بلا خلاف الا أن مثبت الاحوال يفسرها بالواسطة ونافي الاحوال يفسرها بالامر الاعتباري حتى أن المعتزلة وافقوا على ثبوتها غير انهم قالوا انها واجبة له تعالى لذاته لا لمعنى قائم بها واستثنوا من ذلك كونه متكلما فوافقوا على انه واجب لكلام لكن ليس قائما به بل ببعض الاجرام واستثنى معتزلة البصرة أيضا كونه مريدا فقالوا بوجوبه لارادة لكن ليست قائمة به فعلم أن المعتزلة وان نفوا المعاني لا ينفون الكون قادرا الى آخرها بل يثبتونها لذاته وان مثبت الاحوال يثبت المعاني والمعنوية ويفسر الثانية بالواسطة وان نافي الاحوال يثبتهما أيضا لكن لا يفسر الثاني بالواسطة بل بالامر الاعتباري (قوله الى آخرها) أي وانته الى آخرها بأن تقول وكونه مريدا وكونه عالما وهكذا (قوله فعلى هذا تكون الخ) لو قال وتكون الاشياء الخ ويكون معطوفا على ما قبله لكان أولى (قوله هذا ان عد الخ) قد علمت ما فيه (قوله وأما على رأي الاشعري فالوجود الخ) قد تقدم أن المحققين على تاويل عبارة الاشعري مع مزيد ينبغي الرجوع اليه (قوله فوجوده تعالى عين ذاته) من ذكر الخاص بعد العام لأجل ما بعده (قوله القدم والبقاء الخ) تفصيل لما قبله فهو بدل مفصل من مجمل (قوله ويعبر عنه بالاستغناء المطلق) وذلك لما مر من أن معناه الاستغناء عن المحل والمخصص وانه يستلزم الاستغناء عن غيرهما كما تقدم بيانه (قوله وان أردت أن تعلم الخ) الانسب تأخير ذلك عن الفرق الآتي (قوله فات بها) أي بدوالها وقوله أسماء مشتقة أي حال كون تلك الدوال أسماء مشتقة وانما كانت تلك الاسماء دالة على الصفات لانها دالة على الذات المتصفة بهذه الصفات بل نقل عن الاشعري أن مدلول القادر مثلا نفس الصفة التي هي القدرة من حيث اتصاف الذات بها لكن المشهور عند الاشاعرة أن مدلوله الذات باعتبار اتصافها بتلك الصفة والحاصل أن الاقسام ثلاثة ما يدل على الذات ويشعر بالصفة كقادر وما يدل على الذات ولا يشعر بالصفة كلفظ الجلالة وما يدل على الصفة فقط كالقدرة اه أفاده اليوسي (قوله من الصفات) أي من الالفاظ كالقدرة

والارادة (قوله فيقال) المناسب تقل بصيغة الامر (قوله قديم مخالف للحوادث) هكذا في النسخ لكن لعل فيه سقطا والاصل قديم باق مخالف للحوادث (قوله متكلم) لم ينبه على المغنو بتجر باعلى الحق من انه لا حال وان الحال محال (قوله و يعلون أضدادها) أي بأن يقال يستحيل عليه تعالى أن يكون معدوما حادثا الى آخرها (قوله واعلم أن بعض الاشياخ الخ) حاصل هذه القصة أن الشيخ العدوى قرر أن كلا من الاحوال والاعتبارات غير موجود وغير معدوم لكن الفرق بينهما أن الأولى لها قيام بالذات بخلاف الثانية فانه لا قيام لها بالذات ومع ذلك هي متحققة خارج الاذهان فلم يسلم لذلك بعضهم معترضا بأنه يلزم عليه محذور وهو قيام الصفة بنفسها فلذلك اختار انه لا تحقق لها الا في الاذهان ورده بعض المحققين بأنه لا يرد الا لو كان الامر الاعتباري وجوديا أو واسطة وليس هو كذلك بل هو أنزل درجة من الواسطة فهو في حكم المعدوم فلا يقال فيه انه قائم بنفسه ولا قائم بغيره ولذلك لم يلزم على قول الاشاعرة بحدوث صفات الافعال أن الذات العلية محل للحوادث وقد راجعوا الكبرى فظاهر أن الحق مع الشيخ العدوى وقد وقفت على عبارة سم في الآيات البينات فوجدتها مصرحة بذلك ونصها المقرر المشهور أن للامر الاعتباري معنيين أحدهما ماله تحقق في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار معتبر الا انه ليس من جملة الاعيان والثاني ماله تحقق باعتبار المعتبر ولو قطع النظر عن ذلك لم يكن له تحقق وان للخارج أيضا معنيين أحدهما خارج الاعيان والآخر خارج الذهن وهو معنى نفس الامر وظاهر أن هذا أعم من الاول وقد صرحوا بان النسبة الجزئية مع كونها من الأمور الاعتبارية من الموجودات الخارجية بالمعنى الثاني للخارج انتهت فاتجه ماقاله الشيخ العدوى على انه يلزم على ماقاله هذا القائل من ان الاعتبارات لا تحقق لها الا في الذهن أن السكون قادرا مثلا لا تحقق له في الازل وذلك لان التحقيق انه أمر اعتباري بمعنى قيام القدرة بالذات اذ لا ذهن حينئذ حتى يتحقق فيه ذلك وذلك محذور وقول بعضهم ان ذلك لا يضر غير ظاهر كيف هذا مع لزوم عدم قيام صفات المعاني بذاته تعالى فليتأمل وليحرر (قوله والاعتبارات) أي القسم الثاني منها وهو الانتزاعي أخذا من باقي كلامه (قوله فقال الخ) محط الفرق قوله الا أن الحال الخ (قوله بل له الخ) اضراب انتقالي (قوله وقيام) أشار بذلك الى أن الكلام في القيام بالذات أي على وجه القيام لا مطلقا (قوله واعترض عليه الخ) محصله انه يلزم على هذا الفرق محذور وهو قيام الصفة بنفسها وذلك لان الاعتبار صفة وقد قلت انه يتحقق خارج الاذهان ولا قيام له بالذات وحينئذ فالصفة ليست قائمة

فيقال ان الله تعالى موجود قديم مخالف للحوادث مستغن عن كل شيء واحد قادر مريد عالم حي سميع بصير متكلم و يعلمون اضدادها * واعلم أن بعض الاشياخ فرق بين الاحوال والاعتبارات فقال الحال والاعتبار كل منهما غير موجود ولا معدوم بل له تحقق في نفسه الا أن الحال له تعلق وقيام بالذات والاعتبار لا تعلق له بالذات ويقول ان الاعتبار يتحقق في غير الاذهان واعترض عليه بأن الاعتبار حيث تحقق واذا كان لا تعلق له بالذات ويتحقق في غير الاذهان فأين موصوفه والصفة لا تقوم بنفسها بل لا بد لها من موصوف

بموصوف

فالحق أن الاعتبارات لا تحقق لها إلا في الذهن وهي قسمان اعتبار اختراعي وهو الذي لا أصل له في الوجود كفرضك الكريم بخيلا والجاهل عالما واعتبار انتزاعي وهو الذي له أصل في الخارج كثبوت قيام زيد فإنه منتزع من قولك زيد قائم واتصاف زيد بالقيام ثابت في الخارج (والعقيدة الحادية والأربعون الجائز في حقه تعالى) فيجب على كل مكلف أن يعتقد أن الله تعالى يجوز في حقه أن يخلق الخير والشر فيجوز أن الله تعالى يخلق الإسلام في زيد والكفر في عمرو والعلم في أحدهما والجهل في الآخر ومما يجب اعتقاده أيضا على كل مكلف أن الأمور خيرها وشرها بقضاء وقدر واختلف في معنى القضاء والقدر فقيل القضاء إرادة الله تعالى

بموصوف بل بنفسها وقد علمت ما فيه (قوله فالحق الخ) تبع فيه بعضهم وفيه ما قد علمته (قوله اختراعي) نسبة إلى الاختراع وهو أن يفرض الشخص شيئا لا أصل له في الخارج (قوله كفرضك الخ) أي متعلق فرضك الخ وهو البخل الذي فرضته والعلم الذي فرضته (قوله انتزاعي) نسبة للانتزاع وهو أن ينتزع الشخص شيئا له أصل في الخارج (قوله واتصاف زيد الخ) هذا يؤيد ما تقدم من أن الأمر الاعتباري له تحقق خارج الذهن والتأويل فيه تكلف (قوله الجائز) أي جواز الجائز فهو على حذف مضاف وهو الممكن بمعنى وهو ما استوى بالنسبة كل من الوجود والعدم خيرا كان أو شرا وقوله في حقه أي بالنسبة لذاته ففي بمعنى لام النسبة والحق بمعنى الذات (قوله فيجب الخ) مفرع على ما قبله بالنظر لكونه من العقائد الواجب اعتقادها. (قوله الخير والشر) قد يعبر عنهما بالحسن والقبيح قال كثير من أهل السنة المراد بالأول ما ليس منهيا عنه فيشمل الواجب والمندوب والمباح وبالثاني المنهي عنه فيشمل الحرام والمكروه وهو خلاف الأولى وقالت المعتزلة المراد بالأول ما لا يكون سببا في العقاب وبالثاني ما يكون سببا فيه وعليه فالخير يشمل كلا من المباح والمكروه وقال إمام الحرمين ان المكروه ليس بخير ولا شر (قوله الإسلام) المراد به هنا الإيمان أخذا من مقابلته بالكفر وقوله والكفر قيل هو عدم الإيمان عما من شأنه أن يكون متصفا به وقيل هو العناد بانكار شيء مما علم مجيء الرسول به ضرورة فالتقابل بينه وبين الإيمان على الأول وهو الحق كما قاله السعد من تقابل العدم والملكة وعلى الثاني من تقابل الضدين (قوله أيضا) أي كما يجب اعتقاد ما تقدم (قوله أن الأمور الخ) لكن لا يجوز الاحتجاج بذلك قبل الوقوع في الذنب ليكون وسيلة له وكذا بعده ان قصد الفرار عما أوجبه ذلك الذنب من حد أو تعزير والا بأن قصد منع التعيير به جاز (قوله خيرها وشرها) قد علمت المراد بكل منهما فان قيل من المعلوم أن ذلك شامل للعاصي ولو كانت بقضاء الله لوجب الرضا بها واللازم غير صحيح لان الرضا بالمعصية معصية فكيف يكون واجبا والأولى في الجواب أن يقال أن للعاصي جهتين جهة كونها منهيا عنها وجهة كونها مقضية ومقدرة لله تعالى والواجب انما هو الرضا بها من الجهة الثانية وأما الرضا بها من الجهة الأولى فهو معصية فتنبه (قوله واختلف في معنى القضاء والقدر فقيل الخ) ذكر قولين وفي أقوال أخر منها ما قاله السنوسي في شرح رسالة الحوض أن القضاء ابراز الكائنات على وفق علمه تعالى والقدر تحديد كل شيء بحده الذي يوجد عليه من حسن وقبح ونفع وضر إلى غير ذلك أزلا وعلى هذا القول فالقضاء حادث والقدر قديم عكس ما قاله الشيخ لان الأول هو تعلق

القدرة التنجيزي الحادث والثاني تعلق الارادة التنجيزي القديم ومنها انهما بمعنى ارادته تعالى ومنها انهما بمعنى قدرته تعالى ومنها انهما بمعنى كل منهما ولعل اقتصاره على القولين المذكورين لشهرتهما ولذلك اقتصر عليهما الشيخ على الاجهوري في قوله

اراده الله مع التعلق * في ازل قضاؤه فحقق
والقدر الايجاد للاشيا على * وجه معين أراده علا
وبعضهم قد قال معنى الاول * العلم مع تعلق في الازل
والقدر الايجاد للامور * على وفاق علمه المذكور

(قوله وتعلقها الازلي) هل اعتبار التعلق في ذلك وما بعده على سبيل الشرطية أو الشطرية ومقتضى قوله هنا فارادة الله الخ وقوله بعد فعلم الله الخ الاول ومقتضى النظم المار الثاني فليحرر (قوله على وفق الارادة) أي حال كون هذا الايجاد كائنا على حال موافق لتعلق الارادة أي لما تعلقت به (قوله عالما أو سلطانا) أي مثلا (قوله فيك بعد وجودك) لو أخره عن قوله أو السلطنة ليكون راجعا لها أيضا كقوله على وفق الارادة لكان أولى (قوله والايجاد) فيه اظهار في مقام الاضمار وكذا يقال فيما بعد ونكتة الاظهار فيما بعد انه لو أضمر لربما توهم أن الضمير عائد على القدرة وحينئذ فالنكتة في الاظهار هنا مناسبته لما بعد (قوله والدليل على أن الممكنات جائزة الخ) قد تضمن هذا الدليل دليلين الاول على كون الممكنات ليست بواجبة والثاني على كونها ليست بممتنعة فقد أشار الى الاول بقوله فلو وجب الخ والى الثاني بقوله ولو امتنع الخ وكل منهما يحتمل أن يكون اقترانيا مركبا من شرطية وحملية فذكر شرطية الاول بقوله فلو وجب الخ وشرطية الثاني بقوله ولو امتنع الخ وذكر حمليتهما بقوله وانقلاب الجائز الخ ويحتمل أن يكون استثنائيا مركبا من شرطية واستثنائية لان قوله وانقلاب الجائز الخ في قوة قوله لكن انقلاب الخ ثم الممكنات بمعنى الجائزة كما لا يخفى وحينئذ فيصير التركيب هكذا والدليل على أن الجائزة جائزة الخ ولا فائدة لذلك كذا قاله بعضهم وأنت خبير بأن الممكنات بمعنى الجائزة في ذاتها وقوله جائزة الخ مفيد لجوازها بقيد كونها في حقه تعالى خلافا لمن أوجب بعض الممكنات كالصلاح والاصلح ولمن أحال بعضها كالرسالة كما يأتي وهذه فائدة أي فائدة (قوله انه اتفق على جوازها) أي في ذاتها فهي جائزة في ذاتها وانما الخلاف الذي وقع بالنسبة لصدوره من الله فهي جائزة في ذاتها باجماع جميع الفرق غاية الامر أن بعضهم قال بوجوب بعض الممكنات في حقه تعالى وبعضهم قال باستحالة بعض الممكنات كذلك فليتأمل (قوله فلو وجب الخ)

تعلقها الازلي والقدر ايجاد الله تعالى الاشياء على وفق الارادة فارادة الله تعالى المتعلقة أزلا بأن تصير عالما أو سلطانا قضاء وايجاد العلم فيك بعد وجودك أو السلطنة على وفق الارادة قدر وقيل القضاء علم الله الازلي وتعلقه بالمعلوم والقدر ايجاد الله الاشياء على وفق العلم فعلم الله المتعلق أزلا بأن الشخص يصير عالما بعد وجوده قضاء وايجاد العلم فيه بعد وجوده قدر وعلى كل من القولين فالقضاء قديم لانه صفة من صفاته تعالى اما الارادة أو العلم والقدر حادث لانه الايجاد والايجاد من تعلقات القدرة وتعلقات القدرة حادثة والدليل على أن الممكنات جائزة في حقه تعالى انه اتفق على جوازها فلو وجب عليه تعالى فعل شيء منها لانقلب الجائز واجبا ولو امتنع عليه فعل شيء منها لانقلب الجائز مستحيلا وانقلاب الجائز واجبا أو مستحيلا

هو محط الدليل كما علم مما ذكر (قوله بالحل) أي لما يلزم عليه من قلب الحقائق وهو مستحيل (قوله خلافا للمعتزلة في قولهم الخ) وهذا اتفاق منهم كما قاله المقترح من قول الفلاسفة ان الموجود في العالم هو أقصى الممكن اذ لو كان في الممكن أعلى منه ولم يفعل لكان بخلا ينافض جود الجواد الحكيم فقالوا هذا النظام الكامل ولا يجوز أعلى منه وقد وقعت المناظرة في هذه المسألة بين الاشعري والجبائي فقال الاشعري ما تقول في ثلاثة أشخاص مات أحدهم قبل البلوغ والثاني بعد البلوغ كافرا والثالث بعد البلوغ مؤمنا فقال الجبائي أما الصغير في الجنة وأما الكبير الكافر في النار وأما الكبير المؤمن ففي الدرجات العلا فقال الاشعري ما بال الصغير قصر به عن درجة الكبير المؤمن فقال الجبائي لانه لم يعمل ما عمله فقال الاشعري من حجته على مذهبكم أن يقول يارب كان الاصلح في حقي أن تحييني حتى أصل بالعمل الدرجة العلا فقال الجبائي جوابه أن يقول الله علمت انك لو بقيت الى سن التكليف لكفرت فخلدت في النار فالاصلح في حقك موتك صغيرا كما فعلت بك لسلامتك من الخلود في النار فقال الاشعري فاذا يقول الثالث بل وغيره من بقية الكفار يارب كنت أرحم بك بأدنى مرتبة من هذا الصبي لو أمتني قبل التكليف فلم أبقيتني بعده مع علمك من الكفر بعده فبهت الجبائي فقال الاشعري وقف حمار الشيخ في العقبة ثم قال تعالى أن نورث أحكام ذي الجلال بميزان الاعتزال أفاده في شرح الكبرى (قوله أن يفعل الصلاح) أي والاصلح فيهما كتفا للاشارة الى أن المسألة مشهورة حتى انه متى عبر بوجوب الصلاح أو الاصلح كان ذلك لقبا على المسألة فهما فلا حاجة لتعرض لفظيهما لا يقال كيف يجب الصلاح والاصلح مع أنهما متنافيان ومتى ثبت الوجوب لاحدهما امتنع الآخر لانا نقول ليس مرادهم أنه اذا كان شيآن أحدهما صلاح والآخر أصلح كانا واجبين حتى يأتي ذلك بل مرادهم أنه اذا كان شيآن أحدهما صلاح والآخر فساد كان الصلاح واجبا دون مقابله واذا كان شيآن أحدهما صلاح والآخر أصلح كان الاصلح واجبا دون مقابله تدبر (قوله أعني رزقه) الرزق عند أهل السنة ما ساقه الله الى الحيوان فانتفع به بالفعل مأكولا أو غيره وأما ما لم ينتفع به بالفعل فلا يسمى رزقا وان كان معدا للانتفاع به وبهذا ظهر قول بعضهم لا يترك كل أحد حتى يستوفي رزقه وانه لا يأكل أحد رزق غيره وأما عند المعتزلة فهو المملوك سواء انتفع به أم لا وردّ بأنه يقتضي ان ما سيق للدواب والعبيد لا يسمى رزقا وليس كذلك (قوله وهذا) أي قولهم المذكور وهو زور وبهتان من الرأي ولها معان كما في القاموس منها الكذب وهي المرادة هنا وكذب عطف تفسير ...

لا يجب على الله تعالى شيء خلافا لهم في قولهم ان الله تعالى يجب عليه أن يفعل الصلاح بالعبد ... يجب عليه تعالى أن يرزق ... وهذا زور على الله تعالى وكذب تنزه الله عن ذلك

فأعلى الصدر الى الكتفين كما في القاموس أيضا (قوله فخلقه الايمان الخ) مفرع على قوله انه لا يجب عليه شئ (قوله واعطاؤه العلم) الضمير عائد لله والمتعلق محذوف والتقدير واعطاؤه العلم له (قوله من غير وجوب) توضيح لما قبله (قوله وعايرد) بضم الراء من الرد أو بكسرها من الورود (قوله من الاسقام) جمع سقم كقفل أو سقم كجبل أو سقام كسحاب وهو المرض كما في القاموس فقوله والامراض عطف تفسير (قوله ولو كان الصلاح واجبا الخ) أشار بذلك الى قياس استثنائي نظمه هكذا لو كان الصلاح واجبا عليه تعالى لما نزل الضرر بالاطفال لكن التالي باطل بالمشاهدة فبطل ما أدى اليه وهو وجوب الصلاح عليه تعالى فثبت نقيضه وهو المطلوب فذكر الشرطية بقوله ولو كان الصلاح الخ وعلل الملازمة فيهما بقوله لانهم يقولون الخ وحذف الاستثنائية (قوله لان ترك الواجب الخ) علة للنفي قبله (قوله واثابته الخ) معطوف على قوله فخلقه الايمان الخ (قوله طاعة) قد فرق شيخ الاسلام بينها وبين كل من القربة والعبادة بأن الطاعة امتثال الامر والنهي مطلقا والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه وان لم يحتج الى نية والعبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود وعليه فالطاعة أعمها والعبادة أخصها والقربة أوسطها وتعقبه بعضهم بأن ذلك ليس مشتهرا في الاصطلاح ولا ملجئ اليه واختار أن الثلاثة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار فالصلاة مثلا من حيث الامتثال والانقياد يقال لها طاعة ومن حيث التقرب بها الى الله تعالى تسمى قربة ومن حيث الخضوع والتذلل تسمى عبادة نعم قد شاع تخصيص العبادة بالله تعالى فانك تقول أطيع الامير وأتقرب اليه ولا تقول أعبده (قوله معصية) هي خلاف الطاعة ويرادفها الذنب والخطيئة والسيئة والجريمة (قوله لانه النافع الضار) وحينئذ فينبغي للعبد أن يكون اعتماده عليه تعالى وحده فلا يرجو ولا يخشى أحدا غيره تعالى وحكي عن سيدنا موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام أنه شكا ألم سنه الى الله تعالى فقال له خذ الحشيشة الفلانية وضعها على سنك فسكن الوجع في الحال ثم بعد مدة عاوده ذلك الوجع فأخذ تلك الحشيشة ووضعها على سنه فزاد الوجع أضعاف ما كان فاستغاث الى الله تعالى فقال الهي ألست أمرتني بهذا ودللتني عليه فقال تعالى ياموسى أنا الشافي وأنا المعافي وأنا الضار وأنا النافع قصدتني في المرة الاولى فأزلت مرضك والآن قصدت الحشيشة وما قصدتني اهـ فهو الذي يصدر منه النفع والضر فلا خير ولا شر ولا نفع ولا ضر الا وهو منه منسوب اليه سبحانه (قوله يثيب

فخلقه الايمان في زيد مثلا واعطاؤه العلم من فضله من غير وجوب وبما يرد على المعتزلة أن الاطفال ينزل بهم الضرر من الاسقام والامراض وهذا الاصلاح فيه للاطفال ولو كان الصلاح واجبا عليه تعالى لما نزل الضرر بالاطفال لانهم يقولون ان الله لا يترك الواجب عليه تعالى لان ترك الواجب عليه نقص والله تعالى منزه عن النقص بالاجماع واثابته تعالى للطيع فضل منه وعقابه للعاصي عدل منه اذ لا تنفعه تعالى طاعة ولا تضره معصية لانه النافع الضار وانما هذه الطاعات والمعاصي علامة على ان الله تعالى يثيب

و يعاقب) فيه لف ونشر مرتب (قوله قربه) أى سعادته فالقرب معنوى لا حسى
وقوله خذلانه هو بكسر الخاء ضد التوفيق فهو خلق قدرة المعصية فى العبد وقال
بعض شراح الرسالة المالكية ان الخذلان مرادف للكفر (قوله فجميع الامور
من أفعال الخ) لكن لا يجوز نسبة القبيح اليه تعالى فلا يجوز أن يقال انه تعالى
خالق الشر والمعاصى والقاذورات والقردة ونحو ذلك أدبا معه تعالى واختار
بعضهم الجواز حيث لا ايهام ومحل المنع اذا كان على سبيل التعيين كما تقدم والا فلا
منع فيجوز أن يقال انه تعالى خالق كل شئ وخالق العالم ونحو ذلك أفاده اليوسى
(قوله وما عمله العبد) قد يشعر بأن ما فى الآية موصولة حيث جعل لها عائدا وتقدم
أن الاولى أن تكون مصدرية وقد سبق الكلام على الآية مستوفى (قوله ومما يجب
اعتقاده الخ) أى زيادة على الخمسين عقيدة كنظائره مما يأتى وقوله ان الله تعالى
يجوز الخ أى خلافا للمعتزلة كما سينبه عليه وقوله أن يرى أى ذاتا وصفات باتفاق أهل
السنة فى الذات وعلى قول الجمهور فى الصفات وقوله فى الآخرة يقتضى أنه لا يجوز
أن يرى فى الدنيا وهو احد قولين والتحقيق انها جائزة وأنه يجوز أن يرى مع أوقد
صحح ابن عباس وغيره وقوعها له صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء وظاهر أن هذا كله
فى الرؤية التى فى اليقظة وقد وقع الخلاف فى التى فى المنام فقيل بأنها لا تجوز
وقيل بجوازها بل بوقوعها وهو مذهب المعبرين وحكى عن كثير من السلف والمرئى
ان كان بوجه لا يستحيل عليه تعالى فهو هو تعالى والا بأن كان بصورة رجل مثلا
ليس هو بل هو مثال بحاله المولى تبارك وتعالى و يقال حينئذ انه رأى ربه
فى الجملة لحكمة تظهر فى تعبير الرؤيا بأن يقال يدل على كذا وكذا وقيل هو هو
أيضا وكونه بهذا الوجه انما هو باعتبار ذهن الرائى وأما فى الحقيقة فليس هو
تعالى كذلك وقد قال بعض الصوفية انه رأى ربه فى منامه على وصفه فقيل له كيف
رأيته فقال انعكس بصرى فى بصيرتى فصرت كلى بصرا فرأيت من ليس كمثله شئ
وقوله للمؤمنين الذى ينبغى أن التقييد بالمؤمنين للوقوع لا للجواز والا فيجوز أن
يرى الكافرين أيضا بل قيل بالوقوع لهم ثم يحجبون ليكون ذلك عليهم حسرة
وندامة ولهذا شاهد من الحسن البصرى ثم ان المراد بالمؤمنين ما يشمل المؤمنات
ففيه تغليب فانهن يرينه تعالى على الصحيح وعمومه يشمل الملائكة والمؤمنين من
الجن ومن الامم السابقة فيقتضى أنهم يرونه تعالى وهو كذلك على الصحيح كما يؤخذ
مما نقله اليوسى عن السيوطى (قوله لان الله تعالى علق الخ) فيه أنه قد دل ذلك
على جوازها فى الدنيا والمستدل عليه جوازها فى الاخرى الا أن يقال بعدم الفرق
وقد أشار بذلك الى قياس اقترانى نظمه هكذا رؤيته تعالى معلقة على جائز وكل

و يعاقب من اتصف بها
فمن أراد قربه وفقه للطاعة
ومن أراد خذلانه و بعده
خلق فيه المعصية فجميع
الامور من أفعال الخير
والشر بخلق الله لانه تعالى
خالق العبد وما عمله العبد
لقوله عز وجل والله
خلقكم وما تعملون ومما
يجب اعتقاده أن الله تعالى
يجوز أن يرى فى الآخرة
للمؤمنين لان الله تعالى علق
الرؤية على استقرار الجبل
فى قوله تعالى فان استقر
مكانه فسوف ترانى واستقرار
الجبل جائز فيكون المعلق
عليه من الرؤية جائز الان
المعلق على الجائز جائز

ما كان كذلك فهو جائز بتنح رؤيته تعالى جائز وقد منع المعتزلة الصغرى قائلين ان المراد فان استقر مكانه حال تحرك وهذا ليس بجائز بل محال والمعلق على المحال محال ولا يخفى أن هذا تقوّل بالمحل اذلا دليل عليه ولا داعى يدعوا اليه فليتأمل (قوله لكن رؤيتناله تعالى بلا كيف) استدراك على قوله ان الله تعالى يجوز رؤيته لانه قد يتوهم منه القاصر أن رؤيتناله تعالى بكيف كان رؤية بعضنا بعضا واعترض أن المرئى بحاسة البصر لا بد أن يكون له كيفية من الكيفيات فكيف يقول لكن رؤيتناالخ وأجيب بان المنفى انما هو الكيف المعتبر فى رؤية الاجسام كما أشار لذلك الشيخ بالتعريف فرؤيتناله تعالى بكيف يليق به لا بالكيف المعهود فى رؤية بعضنا بعضا وقد نكت الزمخشرى على أهل السنة فى ذلك حيث قال

لجماعة سموا هواهم سنة * وجماعة حمر لعمرى موكفه

قد شبهوه بخلقه وتخوفوا * شنع الورى فتستروا بالبلكفه

ورد عليه بعضهم بقصيدة طويلة يقول فيها

سميت جهلا صدر أمة أحمد * وذوى البصائر بالحمير الموكفه

ورميتهم عن نزغة سؤلتها * رمى الوليد غدا يمزق مصحفه

أترى الكليم أتى بجهل ما أتى * وأتت شيوخك ما أتوا عن معرفه

نطق الكتاب وأنت تنطق بالهوى * فهوى الهوى بك فى المهاوى المتلفه

ورد عليه بعضهم أيضا بقوله

هل نحن من أهل الهوى أو أنتم * ومن الذى منا حمير موكفه

اعكس تصب فالوصف فيكم ظاهر * كالشمس فارجع عن مقال الزخرفه

يكفيك فى ردى عليك بأننا * نحتج بالآيات لا بالفلسفه

وبنفى رؤيته فاتت حرمتها * ان لم تقل بكلام أهل المعرفه

فنراه فى الأخرى بلا كيفية * وكذلك من غير ارتسام الصفه

(قوله فلا يرى تعالى فى جهة الخ) فلا يرى فوقا ولا يمينا ولا أماما ولا نحوها من سائر الجهات ولا أبيض ولا نحوه من سائر الالوان ولا يرى تعالى جسما فيصار العبد فى العظمة والجلال حتى لا يعرف اسم نفسه ولا يشعر بمن حوله من الخلائق فان العقل يحجز هنا لأن عن الفهم وينلاشى الكل فى جنب عظمته تعالى (قوله ونفى الرؤية الخ) مما استدلوا به قوله تعالى لا تدركه الابصار واجاب أهل السنة عنه بوجوه منها أن الادراك رؤية على وجه خاص بأن تكون على وجه الاحاطة بالمرئى لاحاطة الرؤية حتى يستدل بنفيه على نفيها ومنها انه محمول على الدنيا (قوله وهى من عقائدهم الخ) الضمير للعقيدة المفهومة مما ذكر وقوله الزائغة أى

لكن رؤيتناله تعالى بلا كيف أى ليست كرؤية بعضنا بعضا فلا يرى تعالى فى جهة ولا بلون ولا يرى تعالى جسما تنزه الله وتعالى عن ذلك علوا كبيرا ونفى المعتزلة الرؤية لله تعالى وهى من عقائدهم الزائغة الباطلة ومن عقائدهم الفاسدة أيضا

المائلة عن الحق فقوله الباطلة كالتفسير (قوله قولهم ان العبد الخ) ومثل العبد غيره من سائر الحيوانات الا انه لما كان بعض الادلة لا يجري الا فيه خصه بالذكر هنا وصرح الخيالي بأن المراد به هنا كل مخلوق عاقلا كان أو غيره وقد وقع النزاع فيما يصدر من النائم من الفعل فقيل بخلق الله تعالى كفعل المضطر وقيل يخلق النائم كفعل المختار وتوقف بعضهم وقوله يخلق الخ لكن المتقدمون منهم لا يسمون العبد خالقا لافعاله وانما يسمونه موجدا لقرب عهدهم بالسلف المجمعين على أنه لا خالق الا الله تعالى ثم لما طال الزمن تجاسر متأخروهم على خرق الاجماع وقالوا ان العبد خالق لافعاله وقوله أفعال نفسه أي الاختيارية بخلاف الاضطرارية فانها مخلوقة له اتفاقا كما مر غير مرة (قوله يسمون بالقدرية) وهناك فرقة أخرى تسمى القدرية ايضا وضموا في القدرية نفي سبق العلم بالاشياء حتى نقوه وزعموا أن الامر أنف أي مستأنف لله علما عند وقوعه لعدم سبق العلم به وقوله لانهم يقولون الخ علة للعلية فكأنه قال وانما كان قولهم بذلك علة لتسميتهم بالقدرية لانهم يقولون الخ وفيه أنه حيث كانت العلة ما ذكر فالمناسب القدرية بضم القاف وسكون الدال نسبة للقدرة كما أشار اليه السعد قال اليوسي يمكن أن يتسامح في الحاق القدر على القدرة فيصح ذلك ويكون نسبة لقدر المراد منه القدرة (قوله كما سميت الطائفة الخ) وتسمى أيضا بالجهمية نسبة الى مقدمهم جهم بن صفوان وقوله القائلون بأن العبد الخ فهو عندهم كريشة معلقة في الهواء (قوله بالجبرية) بسكون الباء وتفتح اشاكلة القدرية (قوله نسبة الى قولهم الخ) لو قال نسبة للجبر لقولهم بجبر العبد لكان أولى (قوله وقهره) تفسير (قوله وهي) أي هذه العقيدة (قوله والحق أن العبد الخ) تحصل من كلامه أن المذاهب ثلاثة كما حرره السنوسي وظاهر أن مذهب أهل السنة ليس بالاجبار المحض ولا بالقهر المحض بل أمر بين الامرين فخرج من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين وقد حكي أنه قيل للحسن البصري رضي الله عنه أجبر الله عباده فقال الله أعدل من ذلك فقيل أفوض اليهم فقال هو أعز من ذلك ثم قال لو جبرهم لما عذبهم ولو فوض اليهم لما كان للامر معنى ولكنها منزلة بين المنزلتين ولله فيه سر لا تعلمونه (قوله لا يمكن أن يعبر عنه بعبارة) أي واضحة والا فقد عبر واعنه بعبارات لكنها لا تخلو عن خفاء أشهرها أنه تعلق قدرته بالمقدور لا على وجه التأثير فيه (قوله بل الشخص يجد الخ) يعني أن هذا علامة واضحة عليه وقوله وبين ما اذا حركها الخ كان الانسب وبين حركتها اذا حركها الهواء الخ والاتيان ببين الثانية للتأكيد (قوله ومن الجائز عليه الخ) أي عند أهل السنة وخالفت المعتزلة فأوجبوه عليه تعالى لانه هو الاصلح

قولهم ان العبد يخلق افعال نفسه ولاجل قولهم هذا يسمون بالقدرية لانهم يقولون بأن افعال العبد بقدرته كما سميت الطائفة القائلين بأن العبد مجبور على الافعال التي يفعلها بالجبرية نسبة الى قولهم بجبر العبد وقهره وهي عقيدة زائغة أيضا والحق ان العبد لا يخلق افعاله وليس مجبورا بل ان الله تعالى خالق الافعال الصادرة من العبد مع كون العبد له اختيار فيها قال السعد في شرح العقائد وهذا الاختيار لا يمكن ان يعبر عنه بعبارة بل الشخص يجد فرقا بين حركة يده اذا حركها شخص وبين ما اذا حركها الهواء فيجد فرقا ومن الجائز عليه تعالى

فقد بنوه على ما قالوه من وجوب الصلاح والاصلح عليه تعالى وخالفت أيضا البراهمة فقالوا باستحالته كذا نقله السنوسي عنهم لكن صريح كلام السعد أنهم لا يقولون بذلك بل القائل به غيرهم وعبارته في شرح المقاصد المنكرون للنبوة منهم من قال باستحالتها ولا اعتداد بهم ومنهم من قال بعدم الاحتياج اليها كالبراهمة اه (قوله ارسال جميع الرسل) ﴿تنبيه﴾ قد اشتهر أن بين الرسول والنبي عموما بالاطلاق لانه يعتبر في الاول الامر بالتبليغ دون الثاني وقيل ان بينهما عموما من وجه لانه كما يعتبر في الاول ما ذكر يعتبر في الثاني أن يختص ببعض الاحكام فيجتمعان ان اختص بأحكام وأمر بتبليغ أحكام وينفرد الاول ان أمر بتبليغ الكل وينفرد الثاني ان لم يؤمر بتبليغ شئ وقيل ان بينهما الترادف لاعتبار الامر بالتبليغ فيهما وعلى هذا فمن لم يؤمر بالتبليغ لا يسمى باسم منهما (قوله أن أفضل المخلوقات الخ) أورد عليه قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوني على يونس بن متى وقوله عليه الصلاة والسلام لا تفضلوا بين الانبياء ونحو ذلك من الاحاديث وأجيب بان المراد النهي عن التفضيل المؤدي الى اعتقاد منقصة في المفضل عليه وبان ذلك كان قبل اعلامه صلى الله عليه وسلم بما في الواقع وبغير ذلك فلينظر وهل هذا التفضيل بسبب المزايا التي وجدت في الفاضل دون المفضول أولا والتحقيق الثاني وهو الذي اختاره ابن عباد في رسائله الكبرى وعليه الجمهور (قوله وعلى آله) المراد بهم في هذا المقام مطلق الاتباع فدخل فيهم الاصحاب لانهم أشد الناس اتباعا له صلى الله عليه وسلم وقوله وعلى أهل بيته من عطف الخاص على العام لان اهل البيت عند الجمهور علي وفاطمة والحسن والحسين وقيل من اجتمع معه صلى الله عليه وسلم في رحم وقيل ذلك وقد اشتهر أربعة القائل الاول الآل وأهل البيت وقد علمتهما وذوا القربى وهم أهل البيت على قول الجمهور المار لما روي عن ابن عباس أنه لما نزل قوله تعالى قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى قالوا يا رسول الله من هؤلاء الذين أمرنا الله بمودتهم قال علي وفاطمة وابناهما والعترة وهم العشيرة وقيل الذرية كذا يستفاد من شرح الفاسي على الدلائل (قوله ويليه صلى الله عليه وسلم في الافضلية بقية أولي العزم) على ترتيبهم المذكور بعد فليسوا في مرتبة واحدة كما قد توهمه العبارة والمراد من العزم هنا الصبر وتحمل المشاق أو الحزم كما فسره به ابن عباس في الآية (قوله وهم) أي البقية وقد نظموا في بيت وهو

محمد ابراهيم موسى كليمه ● فعيسى فنوح هم أولوا العزم فاعلم

(قوله وقيل أولوا العزم أكثر من ذلك) فقيل انهم جميع الرسل وقيل انهم جميع

ارسال جميع الرسل وارساله تعالى اياهم عليهم أفضل الصلاة والسلام بفضله تعالى لا بطريق الوجوب لانه تعالى لا يجب عليه شئ كما مر ومما يجب اعتقاده أن أفضل المخلوقات على الاطلاق نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى آله وعلى أهل بيته أجمعين ويليه صلى الله عليه وسلم في الافضلية بقية أولي العزم وهم سيدنا ابراهيم فسيدنا موسى فسيدنا عيسى فسيدنا نوح وهم في الافضلية على هذا الترتيب وكونهم خمسة نبينا صلى الله عليه وسلم والاربعة بعده هو الصحيح وقيل أولوا العزم أكثر من ذلك

الانبياء الا يونس وقيل انهم نجباء الرسل وقيل غير ذلك فانظره (قوله ويلي أولي العزم في الافضلية بقية الرسل الخ) ثم هم في الافضلية ليسوا سواء بل متفاوتون فيما بينهم عند الله تعالى لكن يمتنع الهجوم على التعيين لانه لم يرد فيه توقيف ولذلك أبهم الشيخ حيث أجمل في ذلك بقوله ويلي أولي العزم الخ وكذا يقال في نظائره والحاصل أن الواجب اعتقاده أفضلية الافضل على طبق ما ورد الحكم به تفصيلا في التفصيلي واجمالا في الاجمالي ولا يجوز التعيين فيما لم يرد فيه توقيف (قوله ثم الملائكة) ظاهره أن جميع الملائكة أفضل من أولياء البشر كابي بكر والتحقيق خلافه وهو أن ذلك قاصر على رؤسائهم كجبريل بل يلي الانبياء رؤساء الملائكة وأولياء البشر فعوام الملائكة فعوام البشر (قوله أيدهم بالمعجزات) الضمير عائد للانبياء عليهم الصلاة والسلام والمعجزات جمع معجزة وهي الامر الخارق للعادة المقرون بالتحدي الموافق للدعوى مع عدم امكان معارضته فدخل في الامر جميع الامور وخرج بما ذكر من القيود الامر المعتاد فانه ليس خارقا للعادة وكل من الكرامة والارهاص فانه ليس مقرونا بالتحدي الذي هو دعوى النبوة والمخالف للدعوى كانشقاق القمر عند قول المتحدي آية صدقي احياء الموتى ونحو السحر فانه يمكن معارضته وقد جمع بعضهم أقسام الخارق للعادة في قوله

اذا ما رأيت الامر يخرق عادة * فمعجزة ان من نبي لنا صدر
وان بان منه قبل وصف نبوة * فالارهاص سمه تتبع القوم في الاثر
وان جاء يوما من ولي فانه الـ * ـكرامة في التحقيق عند ذوي النظر
وان كان من بعض العوام صدوره * فسكنوه حقا بالمعونة واشتهر
ومن فاسق ان كان وفق مراده * يسمى بالاستدراج فيما قد استقر
والا فيدعى بالاهانة عندهم * وقد تمت الاقسام عند الذي اختبر

لكن يزيد عليه السحر والابتلاء والاول هو ما يظهر على أيدي الاشقياء مرتبطا بأسباب خاصة والثاني هو ما يظهر على أيديهم ممن يريد الله ضلاله فيتبعهم (قوله بانه خاتم الرسل) أي والانبياء ففيه حذف الواو مع ما عطفت وكان الاولى التصريح بذلك فلا رسول ولا نبي بعده تتجدد نبوته ورسالته وبهذا التقييد اندفع ما قد ورد من أن سيدنا عيسى ينزل آخر الزمان كما ثبت في الحديث الصحيح ووجه الاندفاع أنه لا تتجدد نبوته ورسالته حينئذ لسبقهما له قبل رفعه الى السماء (قوله وبان شرعه لا ينسخ الخ) بخلاف شرع غيره فانه نسخ قطعا (قوله وعيسى الخ) جواب عما قد يقال كيف تقولون بان شرعه لا ينسخ الخ مع أن عيسى سينزل فيحكم بين الناس ومحصل الجواب أنه لا منافاة الا لو كان يحكم بشرعه هو وليس كذلك بل يحكم

ويلي أولي العزم في الافضلية بقية الرسل ثم بقية الانبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ثم الملائكة ويجب أن يعتقد أن الله تعالى ايدهم بالمعجزات واختص نبينا صلى الله عليه وسلم بانه خاتم الرسل وبان شرعه لا ينسخ حتى ينقضي الزمن وعيسى عليه الصلاة والسلام بعد نزوله يحكم بشرع نبينا

وقيل بأخذه من القرآن والسنة وقيل يذهب الى القبر الشريف فيتعلمه منه صلى الله عليه وسلم * واعلم أنه ينسخ بعض شرع نبينا ببعضه الآخر كانسخ وجوب كون عدة المرأة المتوفى عنها زوجها سنة بوجوب كونها اربعة اشهر وعشرا ولا نقص في ذلك ويجب أيضا على كل مكلف من ذكر وانثى ان يعرف الرسل المذكورة في القرآن تفصيلا ويصدق بهم تفصيلا واما غيرهم فيجب الايمان بهم اجمالا لكن نقل السعد في شرح المقاصد انه يكفي الاجمال لكنه لم يتبع ونظمها بعضهم فقال

حتم على كل ذي التكليف معرفة * بأنبياء على التفصيل قد علموا * في تلك حجتنا منهم ثمانية * من بعد عشر ويبقى سبعة وهمو * ادريس هود شعيب صالح وكذا * ذو الكفل آدم بالمختار قد ختموا * اه وعما يجب اعتقاده ان اصحابه صلى الله عليه وسلم افضل القرون

بشرع سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فان قلت عيسى بعد نزوله لا يقبل الجزية من الكفار مع أن نبينا قبلها منهم ومقتضى ذلك أن عيسى يحكم بشرعه لا بشرع نبينا قلت قد غيا نبينا صلى الله عليه وسلم قبولها بنزول عيسى فذلك الحكم من شرعه كما هو ظاهر (قوله وقيل بأخذه الخ) علم منه انه لا يقلد أحدا من المجتهدين وقوله فيتعلمه منه صلى الله عليه وسلم منه يعلم أنه صلى الله عليه وسلم حي في قبره كبقية الانبياء لحديث الانبياء أحياء في قبورهم (قوله واعلم أنه ينسخ الخ) أي سواء كان الناسخ والمنسوخ من القرآن أو من السنة أو الناسخ من القرآن والمنسوخ من السنة أو بالعكس واذا كان المنسوخ من القرآن فقد يكون منسوخ التلاوة والحكم معا وقد يكون منسوخ التلاوة فقط أو الحكم كذلك لا يقال كيف يقع النسخ في القرآن مع قوله تعالى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لانا نقول لا منافاة لان الضمير عائد للقرآن باعتبار مجموعه وهو لا ينسخ قطعا (قوله كانسخ الخ) لا يقال شرط الناسخ ان يكون متأخرا عن المنسوخ وما هنا ليس كذلك لان الآية الدالة على الناسخ وهي قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن الآية متقدمة عن الآية الدالة على المنسوخ وهي قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية الآية لانا نقول هي وان كانت متقدمة في التلاوة متأخرة في النزول كما قاله الخطيب في تفسيره (قوله ان يعرف الخ) قال الشيخ الملوي يكفي في الايمان بكل منهم ان يكون بحيث لو سئل عن رسالته لاعترف بها فلا يجب ان يسردهم عن حفظ وقوله الرسل المذكورة في القرآن الخ انما خصوا بذلك لانهم على التفصيل صاروا معلومين من الدين بالضرورة (قوله ويصدق بهم) انما ذكر ذلك بعد المعرفة لانه لا يلزم منها التصديق كما تقدم (قوله واما غيرهم فيجب الخ) أي بأن يصدق ان لله أنبياء غير هؤلاء (قوله أنه يكفي الاجمال) أي حتى في الرسل المذكورة في القرآن كما لا يخفى (قوله حتم) أي محتم وقوله معرفة أي وتصديق وقوله على التفصيل متعلق بمعرفة وقوله قد علموا أي اشتهروا وقوله منهم أي من الانبياء المذكورين وقوله ثمانية من بعد عشر وهم ابراهيم واسحق ويعقوب ونوح وداود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهرون وزكريا ويحيي وعيسى والياس واسمعيل واليسع ويونس ولوط وقوله سبعة بتقديم السين المهملة وقوله همو على حذف العاطف وكذا ما بعد همو وقوله اه أي النظم (قوله ان اصحابه صلى الله عليه وسلم الخ) الاصل في هذا الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (قوله أفضل القرون) أي المتقدمة والمتأخرة والقرون جمع قرن وهو أهل زمن واحد اشتركوا في امر من الامور المقصودة وقيل

هو قدر متوسط من الزمن وقيل عشرة أعوام وقيل عشرون عاما وهكذا كل عقد الى ثمانين وقيل هو مائة وقيل مائة وعشرون وقيل كل من العشرة والمائة والعشرين وما بينهما يسمى قرنا والانسب هنا الاول (قوله ثم التابعون لهم ثم أتباع التابعين) وهل من بعد هؤلاء يتفاوتون أيضا بالسبقية قرنا بعد قرن اولا قولان والمرجح الاول فكل قرن أفضل ممن بعده كما يدل له حديث ما من يوم الا والذي بعده شر منه وانما يسرع بخياركم (قوله وافضل الصحابة ابو بكر الخ) هذا ما عليه أهل السنة وذهبت الخطابية الى تفضيل عمر رضي الله عنه والراوندية الى تفضيل العباس رضي الله عنه والشيعة الى تفضيل علي كرم الله وجهه ويشهد لمذهب اهل السنة حديث ابن عمر كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع خير هذه الامة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ولم ينهنا وقد قال السعد على هذا وجدنا السلف والخلف (فائدة) من انكر صحبة ابي بكر كفر لنص القرآن عليها في قوله تعالى اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا بخلاف غيره أفاده بعض من كتب على الجوهرة (قوله فعلي) ظاهره انا نقف بعد هؤلاء ولا نتعرض لتفضيل بعض غيرهم على بعض وهي احدى طريقتين والثانية وهي المرجحة أن بقية العشرة المبشرين بالجنة بعد علي في الفضيلة وهم طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص وسعيد بن زيد وابو عبيدة بن الجراح ويليهم بقية اهل غزوة بدر ثم بقية اهل غزوة احد ثم بقية اهل بيعة الرضوان اه افاده البعض المذكور (قوله لكن قال العلقمي الخ) انظر لم خص سيدتنا فاطمة وسيدنا ابراهيم بالذكر مع ان بقية أولاده كذلك كما يقتضيه عموم كلام سيدنا مالك (قوله حتى من الخلفاء الاربع) لا حاجة اليه بعد قوله على الاطلاق والخلفاء هم الذين تولوا الخلافة عنه صلى الله عليه وسلم في مصالح المسلمين وقد عين صلى الله عليه وسلم مدتها بقوله الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير ملكا عضوضا اى لانهم يضرون بالرعية حتى كأنهم يعضون عضا فتولاها أبو بكر رضي الله عنه سنتين وثلاثة اشهر وعشرة ايام وتولاها بعده عمر رضي الله عنه عشر سنين وستة اشهر وثمانية ايام وتولاها بعده عثمان رضي الله عنه احدى عشرة سنة واحد عشر شهرا وتسعة ايام وتولاها بعده علي رضي الله عنه وكرم وجهه اربع سنين وتسعة اشهر وسبعة ايام فالمجموع تسعة وعشرون سنة وستة أشهر واربعة ايام فلم تكمل المدة التي عينها النبي صلى الله عليه وسلم الا بأيام الحسن بن علي رضي الله عنهما كذا حرره السيوطي (قوله وكان سيدنا مالك يقول) غرضه بنقل ذلك تقوية كلام العلقمي لكن قد علمت ان كلام سيدنا مالك ليس خاصا بسيدتنا فاطمة وسيدنا ابراهيم

ثم التابعون لهم ثم أتباع التابعين وأفضل الصحابة أبو بكر وعمر فعثمان فعلي على هذا الترتيب لكن قال العلقمي سيدتنا فاطمة وأخوها سيدنا ابراهيم أفضل من الصحابة على الاطلاق حتى من الخلفاء الاربع وكان سيدنا مالك يقول لا أفضل

ككلام العلقمي بل هو عام بجميع اولاده صلى الله عليه وسلم (قوله على بضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم) البضعة بكسر الباء وفتحها القطعة من اللحم والجمع بضع كسدر وبضاع كصحاب او بضعات كسجدات (قوله وهذا هو الذي يجب الخ) يعني انه اختار ذلك وهو كذلك (قوله ولد في مكة) عبارة بعضهم بحيث بمكة (قوله ويجب على الآباء الخ) كذا في متن العباب ومثله لابن السمعاني وقال الرملي في شرح العباب ينبغي ان يكون ذلك على وجه الاكملية لا الوجوب اه لكن وافق ابن حجر على الوجوب الا انه ناقش في الاقتصار على ذلك واختار انه لابد ان يعلمه من اوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة ما يميزه عن غيره ولو بوجه فيجب ان يعلمه انه محمد الذي من قريش واسم ابيه كذا واسم امه كذا وبعث بكذا نبي الله ورسوله الى الخلق كافة اه (قوله قال الاجهوري ويجب الخ) ونص عبارته في شرح ألفية السيرة ورأيت في شرح عقيدة ابن الحاجب للسبكي عن القرافي ما يفيد ان معرفة نسبه صلى الله عليه وسلم الى عدنان واجبة ونحوه مستفاد من شرح عقيدة ابن الحاجب أيضا لابن زكريا بل يستفاد منه ان معرفة نسبه من جهة امه واجبة أيضا الى كلاب اذ ما بعده يشترك فيه نسب أبيه وأمه انتهت ثم نقل عبارة الاول وهي صريحة في أنه يجب معرفة جميع الاحوال المتعلقة به صلى الله عليه وسلم ونصها وقد ذكر القرافي في ذخيرته واشار اليه في شرح الاربعين أن جميع الاحوال المتعلقة به صلى الله عليه وسلم ترجع الى العقائد لا الى العمل فيجب البحث عنها لتحصيل كمال المعتقد بذلك انتهت (قوله من جهة ابيه) أي الى عدنان فقط كما علم مما مر وأما من بعده فلا تجب معرفته بل تجوز فقط كما ذهب اليه ابن اسحق وابن جرير وغيرهما وكرهه الامام مالك رضي الله عنه أفاده الاجهوري في الشرح المذكور وقوله من جهة امه أي الى كلاب فقط كما علم أيضا لا يقال النسب لا يكون الا للآباء لانا نقول المراد به هنا معناه اللغوي وهو يشمل ما ذكر (قوله أن يعرف ساداته) أي عدة وترتيبا (قوله سادات الامة) من معاني الامة الجماعة الذين أرسل اليهم رسول وهو المراد هنا ومنها الرجل الجامع للخير ومنها الامام ومنها غير ذلك (قوله لكن لم يصرحوا الخ) أي بل صرحوا بانه ينبغي فقط وهو محتمل لأن يكون على سبيل الوجوب أو على سبيل الندب (قوله لكن قياس نظائره الوجوب) أي لكن القياس على نظائره كنسبه صلى الله عليه وسلم (قوله واولاده صلى الله عليه وسلم الخ) بيان لعدتهم وقوله وترتيبهم الخ بيان لترتيبهم (قوله على الصحيح) وهو قول اكثر اهل النسب وقال الدارقطني هو الاثبت ومقابله اقوال منها انهم ثمانية اربعة اناث وهي التي ذكرها واربعة

على بضعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا وهذا هو الذي يجب اعتقاده ونلقى الله عليه ان شاء الله تعالى ومما يجب اعتقاده أيضا انه صلى الله عليه وسلم ولد في مكة وتوفي في المدينة ويجب على الآباء ان يعلموا أولادهم ذلك قال الاجهوري ويجب على الشخص أن يعرف نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه ومن جهة امه وسيأتي ان شاء الله تعالى ذكر ذلك في الخاتمة قال العلماء وينبغي أن يعرف كل شخص عدة اولاده صلى الله عليه وسلم وترتيبهم في الولادة لانه ينبغي للشخص ان يعرف ساداته وهم سادات الامة لكن لم يصرحوا فيما رأيت بوجوب ذلك او ندبه لكن قياس نظائره الوجوب واولاده صلى الله عليه وسلم سبعة ثلاثة ذكور واربعة اناث على الصحيح

ذكورا القاسم وابراهيم والطاهر والطيب ومنها أنهم تسعة بزيادة عبد الله على تلك الثمانية ومنها أنهم أحد عشر بزيادة المطيب وأنه مع الطيب في بطن والمطهر وأنه مع الطاهر في بطن ومنها انهم اثنا عشر بزيادة ولد يقال له عبد مناف ولد قبل المبعث (قوله وترتيبهم في الولادة الخ) رمز الشيخ الى ذلك بقوله

قبول فز كارقيا الدّ فوز الأعبق * ترتب أولاد النبي المطهر
ألا اقبهم واترك تجد خير رفقة * وقد كملوا سبعا بقول محرر

فالقاف لسيدنا القاسم والزاى لسيدتنا زينب والراء لسيدتنا رقية والفاء لسيدتنا فاطمة والهمزة الاولى لسيدتنا أم كلثوم والعين لسيدنا عبد الله والهمزة الاخيرة لسيدنا ابراهيم لكن لا يعلم كون الهمزة الاولى لسيدتنا ام كلثوم والاخيرة لسيدنا ابراهيم من جوهر النظم اذ يحتمل العكس فلا بد من قرينة على ذلك (قوله وهو أوّل اولاده) لا حاجة اليه لعلمه من قوله وترتيبهم الخ ولكونه أول اولاده كني به فكان صلى الله عليه وسلم مشتهرا بابي القاسم وقد نصوا على انه يحرم على غيره صلى الله عليه وسلم التكني بذلك سواء مدة حياته عليه الصلاة والسلام وبعدها على الصحيح وقد عاش سيدنا القاسم سنتين كذا قيل وقال مجاهد سبع ليال وخطأه بعضهم وقال الصواب انه عاش سبعة عشر شهرا (قوله ثم زينب) فهي بعد القاسم في الولادة وقيل ولدت قبله أدركت الاسلام وهاجرت وهي أكبر بناته صلى الله عليه وسلم على الاصح كما سيأتي (قوله ثم رقية) كانت ذات جمال وذكر بعضهم انها اكبر بناته صلى الله عليه وسلم وصححه الجرجاني والاصح الذي عليه الاكثر ما مر من ان زينب اكبرهن وماتت والنبي صلى الله عليه وسلم ببدر ولما عزي بها قال الحمد لله دفن البنات من المكرمات كما أخرجه الدولابي عن ابن عباس (قوله ثم فاطمة) روى مرفوعا انها سميت فاطمة لان الله تعالى قد فطمها وذريتها عن النار يوم القيامة وروى مرفوعا أيضا لان الله فطمها ومحبيها عن النار وتسمى البتول من البتل وهو القطع لانقطاعها عن الدنيا الى الله تعالى وقيل لانقطاعها عن نساء زمانها حسبا ودينا وكانت أحب أهله صلى الله عليه وسلم اليه وكان اذا أراد سفرا يكون آخر عهده بها واذا قدم أوّل ما يدخل عليها وروى البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني ولم يكن له صلى الله عليه وسلم عقب الا منها فانتشر نسله منها من جهة السبطين الحسن والحسين رضي الله عنهما (قوله ثم أم كلثوم) انما تعرف بهذه الكنية فلا يعرف لها اسم وماتت سنة تسع من الهجرة وفي البخاري جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على القبر وعيناه تذرفان وقال هل فيكم من أحد لم يجامع الليلة فقال أبو طلحة أنا فقال انزل قبرها فنزل وقد روي نحو

وترتيبهم في الولادة القاسم وهو أول اولاده صلى الله عليه وسلم ثم زينب ثم رقية ثم فاطمة ثم أم كلثوم

ذلك في رقية وهو وهم لما تقدم من انها ماتت وهو صلى الله عليه وسلم ببدر (قوله ثم عبد الله) قد علمت ان الاصح انه هو الطيب والطاهر فقوله وهو الملقب الخ جري على الاصح (قوله لا اسما تخصين الخ) أي كما قيل (قوله وكلهم) أي الستة المذكورة وقوله من سيدتنا خديجة هي أول امرأة تزوج بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتزوج غيرها حتى ماتت واختلف هل هي أفضل أو عائشة سئل داود أيهما أفضل فقال عائشة أقرأها النبي السلام من جبريل وخديجة أقرأها جبريل من ربها السلام على لسان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فهي الافضل قيل له فمن أفضل خديجة أو فاطمة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاطمة بضعة مني فلا اعدل ببضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم احدا ولذا قيل

فضلى النسا بنت عمران ففاطمة * خديجة ثم من قد برأ الله

وقد اختلف في عدة أزواجه صلى الله عليه وسلم والمتفق عليه منهن احدى عشرة مات منهن في حياته صلى الله عليه وسلم اثنتان خديجة وزينب أم المساكين وتوفي صلى الله عليه وسلم عن تسع وهي عائشة وميمونة وزينب بنت جحش وحفصة وجويرية وصفية ورملة وهند وسودة وقد رمز الشيخ البهوتي بقوله

عشقت ملء اراد حسنا جماله * سفارشا هند يه سل لاملك

نخذ أحرفا من أول الكلام تستفد * نساء توفي عنهم المصطفى المسكي

والمختلف فيه منهن اثنتا عشرة فاذا ضمت الى تلك كانت الجملة ثلاثا وعشرين (قوله سيدنا ابراهيم) روى كالبخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال ليلة ولادته ولد لي الليلة غلام سميته باسم أبي ابراهيم الحديث ومنه يؤخذ مشروعية التسمية من حين الولادة وأما حديث الأمر بتسمية المولود يوم السابع فالمقصود منه انه لا تؤخر عنه لا انها لا تكون الا فيه بل هي مشروعة من حين الولادة اليه وعاش سبعين يوما وقيل ستة عشر شهرا وثمانية أيام وقيل سنة وعشرة أشهر وستة أيام وقد انكسفت الشمس يوم موته فقال الناس انما كسفت لموت ابراهيم فقال صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد رواه الشيخان وقد روى لو عاش ابراهيم لكان نبيا لكن قال النووي انه باطل وجسارة على الكلام في المغيبات ومجازفة وهجوم على عظيم وقد تعقبه في ذلك ابن حجر بأنه عجيب مع ورود ماذكر عن ثلاثة صحابة قال وكأنه لم يظهر له فقال في انكاره ماقال وكيف يظن بالصحابي الهجوم على مثل هذا بالظن وقد اشتهر الجواب عنه بأن القضية الشرطية لا تقتضي الوقوع افاده في المواهب (قوله من مارية القبطية) كانت سرية له صلى الله عليه وسلم أهداها له المقوقس القبطي وأهدى معها أختها سيرين وخصيا يقال

ثم عبد الله وهو الملقب بالطيب والطاهر فهما لقبان لعبد الله لا اسمان تخصين مغايرين له وكلهم من سيدتنا خديجة والسابع سيدنا ابراهيم

له أبور وألف مثقال من ذهب وعشرين نوبالينا وبغلة شهباء وهي دلدل وحمارا أشهب وهو عفير ويقال له يعفور وعسلا من عسل بنها أعجب العسل النبي صلى الله عليه وسلم ودعا في عسل بنها بالبركة وكانت سراريه صلى الله عليه وسلم أربعة كما أفاده في المواهب وقد نظم بعضهم أولاده صلى الله عليه وسلم على ترتيبهم في الولادة في بيتين وذيلهما ببيت ذكر فيه ان كلهم من سيدتنا خديجة الا سيدنا ابراهيم فمن مارية القبطية فقال

أولاده قاسم فزينب * رقية ذات الجمال الباسمه
فأم كلثوم ففاطم بعد * عبد الله ابراهيم وهو الخاتمه
وأمهم خديجة الا ابرهم * فامه مارية فكن عالمه

وهو مخالف لما جرى عليه الشيخ من تقديم فاطمة على أم كلثوم فليحرر (قوله هذا) أي افهم هذا (قوله الصدق للرسل) أي مطابقة خبرهم للواقع هذا هو معنى الصدق وأما معنى الحق فهو مطابقة الواقع الخبر فالمطابقة وان كانت مفاعلة من الجانبين الا أنها تسند في تفسير الصدق للخبر وفي تفسير الحق للواقع كذا اشتهر واختار بعض المحققين انهما شيء واحد وهو مطابقة الخبر للواقع وذلك لان الواقع أمر ثابت فالانسب أن يقاس عليه غيره لا العكس أي يلاحظ مطابقة غيره له لا مطابقته لغيره وان كانت المفاعلة من الجانبين الا ترى انه يقال جالس الوزير السلطان ولا يقال جالس السلطان الوزير هذا والذي في كلام السعد على العقائد تفسير الحق بالحكم المطابق وأما المطابقة فجعلها تفسيرا للحقية فليراجع واعلم ان جميع ماقيل في حق الرسل يقال في حق الانبياء الا التبليغ وضده فهما خاصان بالرسل اذ النبي الذي ليس برسول لا يبلغ شيئا نعم يجب أن يخبر بانه نبي ليحترم ويعظم (قوله في جميع أقوالهم) أي في دعوى الرسالة وفيما بلغوه عن الله تعالى وفي الكلام العرفي نحو أكلت وشربت وفيه ان دليل الصدق الآتي قاصر على الصدق في الاولين فالاولى ان يقصر الصدق هنا عليهما للموافقة حينئذ بين الدليل والمدلول ويكون الصدق في الثاني مستفادا من الامانة كما لا يخفى (قوله أي عصمتهم من الوقوع الخ) العصمة في اللغة الحفظ من الشيء مع امكان وقوعه من المحفوظ وفي الاصطلاح الحفظ من الشيء مع استحالة وقوعه من المحفوظ وبهذا تعلم منع سؤال انها الان أريد بها المعنى اللغوي والمراد عصمتهم من ذلك ظاهرا وباطنا كما يأتي في كلامه فالله تعالى عصم ظاهرهم من الزنا وشرب الخمر والكذب الى غير ذلك من منهيات الظاهر وعصم باطنهم من الحسد والرياء وحب الدنيا الى غير ذلك من منهيات الباطن (قوله في محرم) أي ولو صورة فشمل ما كان عمدا او سهوا وما

من مارية القبطية هذا
ولنرجع الى تمام العقائد
(الثانية والاربعون)
الصدق للرسل عليهم الصلاة
والسلام في جميع أقوالهم
(الثالثة والاربعون)
الامانة أي عصمتهم من
الوقوع في محرم أو في مكروه

كان قبل النبوة أو بعدها ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة أنهم قد يقع منهم سهوا اذا ترتب عليه تشريع كما في سلامه صلى الله عليه وسلم من الصلاة قبل تمامها سهوا لاجل بيان أحكام السهو وقوله أو مكروه ولا يقال قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ومرتين ومرتين وشرب قائما مع ان ذلك مكروه لانا نقول انما فعل صلى الله عليه وسلم ذلك من حيث التشريع وهو من هذه الحيثية ليس مكروها بل هو طاعة يثاب عليها كما ان المباح كذلك فلا يفعله صلى الله عليه وسلم الا من هذه الحيثية وهو حينئذ ليس مباحا بل هو طاعة يثاب عليها (قوله تبليغ ما أمروا بتبليغه) أي وان لم يكن أحكاما كما في القرآن كثيرا وقيد بقوله ما أمروا احترازا عما ليس كذلك بأن أمروا بكتمانه أو خيروا في تبليغه وكتمانه فان تبليغه ليس واجبا بل هو ممتنع في الاول جائز في الثاني (قوله الفطانة) أي الذكاء والحذق بحيث يكون فيهم قدرة على الزام الخصوم ومحاججتهم وابطال دعاويهم (قوله فهذه الاربعة تجب لهم) أي لا تنفك عنهم وقوله بمعنى انه لا يتصور الخ انما يمشي على ما قاله المعتزلة من ان وجوب هذه الامور عقلي بناء على أصلهم الفاسد من وجوب الصلاح والاصلح دون ما قاله أهل السنة من ان وجوبها شرعي بمعنى أنه بالدليل الشرعي وهو الحق كما يظهر للمتأمل في الادلة الآتية وعلى قياس ذلك يقال في قوله ويستحيل عليهم الخ (قوله اضداد هذه الاربعة) المراد بالضد هنا معناه اللغوي وهو مطلق المنافي وذلك لان الكذب معناه عدم مطابقة الخبر للواقع والخيانة عدم الحفظ من الوقوع في محرم أو مكروه والكتمان عدم التبليغ والبلادة عدم الذكاء وحينئذ فالتقابل بين كل من هذه الامور ومقابله من التقابل بين الشئ والمساوي لنقيضه لان نقيض الصدق لا صدق وهو مساو للكذب وهكذا نعم ان فسرت الخيانة بارتكاب محرم أو مكروه كان التقابل بينها وبين مقابلها من التقابل بين الضدين (قوله بفعل محرم أو مكروه) الباء للسببية ان فسرت الخيانة بعدم الحفظ وللتصوير ان فسرت بارتكاب محرم أو مكروه والمراد بالفعل ما يشمل القول والاعتقاد كالاعتقاد الفاسد (قوله مما أمروا) أي حال كونه بعض ما أمروا الخ وتقدم محترزه فتنبه (قوله على ما تقدم) أي من الخلاف بين السنوسي وغيره (قوله فهذه تسعة وأربعون) اسم الاشارة عائد الى ما ذكره من العقائد كلها من الوجود الى هنا (قوله وتمام الخمسين) أي متممها (قوله لاعراض) خرج بذلك صفاته تعالى فلا تجوز عليهم خلافا للنصارى حيث وصفوا عيسى بها وقوله البشرية أخرج به صفات الملائكة فلا تجوز عليهم أيضا وقوله التي لا تؤدي الى نقص الخ احترز به عن الاعراض التي تؤدي الى ذلك كالبلادة والبرص

﴿الرابعة والاربعون﴾ تبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق

﴿الخامسة والاربعون﴾ الفطانة فهذه الاربعة تجب لهم عليهم الصلاة والسلام بمعنى انه لا يتصور في العقل عدمها ويتوقف الايمان على معرفة ذلك على الخلاف بين السنوسي وغيره ويستحيل عليهم عليهم الصلاة والسلام اضداد هذه الاربعة وهي الكذب والخيانة بفعل محرم أو مكروه والكتمان لشئ مما أمروا بتبليغه والبلادة فهذه الاربعة تستحيل عليهم عليهم الصلاة والسلام بمعنى انه لا يتصور في العقل وجودها ويتوقف الايمان على معرفتها على ما تقدم فهذه تسعة وأربعون عقيدة وتمام الخمسين جواز وقوع الاعراض البشرية بهم التي لا تؤدي الى نقص

في صراتهم العلية ودليل وجوب الصدق انهم عليهم الصلاة والسلام انهم لو كذبوا لكان خبر

الله تعالى كاذبا لان الله
تعالى صدق دعواهم الرسالة
باظهار المعجزة على أيديهم
والمعجزة نازلة منزلة قوله
تعالى صدق عبدي في كل
ما يبلغ عني وتوضيحه ان
الرسول اذا أتى قومه وقال
أنا رسول اليكم من الله وقالوا
له ما الدليل على رسالتك
وقال انهم انشقاق هذا الجبل
مثلا فاذا قالوا له انت بما قلت
يشق الله الجبل عند قولهم
المذكور تصديقا لدعوى
الرسول الرسالة فشق الله
تعالى صدق عبدي في كل
ما يبلغ عني فلو كان الرسول
كاذبا لكان هذا الخبر كاذبا
والكذب عليه تعالى محال
فيكون كذب الرسل محالا
واذا انتفى عنهم الكذب ثبت
لهم الصدق وأما دليل
الامانة أي عصمتهم ظاهرا
وباطنا من محرم أو مكروه
انهم لو خانوا بارتكاب محرم
أو مكروه لكنا مأمورين
بمثل ما يفعلونه ولا يصح ان
نؤمر بمحرم أو مكروه ولان
الله تعالى لا يأمر بالفحشاء
فتعين انهم لم يفعلوا الا الطاعة اما واجبة أو مندوبة ولا تدخل
أفعالهم المباحات لانهم اذا فعلوا المباح يكون لبيان الجواز وأما دليل التبليغ فلانهم لو كتموا لكنا مأمورين بكتمان
العلم ولا يصح ان نكتم العلم لان كاتمه ملعون فتعين انهم لم يكتموا فثبت انهم التبليغ وأما دليل الفطانة أي الحذق
فانهم عليهم الصلاة والسلام

والجذام خلافا لليهود وجهلة المؤرخين في وصفهم لهم بالنقائص كوصفهم داود
بالحسد فتحصل ان النصارى أفرطوا حتى وصفوا عيسى بصفات الالوهية وان
اليهود فرطوا حتى وصفوا الرسل بالنقائص وهذه الامة لم تفرط ولم تفرط وكان بين
ذلك قواما (قوله في صراتهم) أي منازلهم العلية أي العالية فهي فعيلة بمعنى فاعلة
(قوله أنهم لو كذبوا لكان الخ) اشار بذلك الى قياس استثنائي مركب من شرطية
متصلة مذكورة بلفظها واستثنائية مذكورة بمعناها أعني قوله فيما يأتي
والكذب على الله محال ويصح ان يكون اقترانيا مركبا من شرطية وحملية
مذكورتين وتقريرهما لا يخفى (قوله لكان خبر الله) أي التنزيلي لا الحقيقي
كما يعلم مما بعد (قوله لان الله تعالى صدق دعواهم الخ) تعليل للملازمة بين المقدم
والتالي لكن بواسطة ضميمة محذوفة وتقديرها وتصديق الكاذب كذب (قوله
والمعجزة نازلة منزلة الخ) علم منه انه تعالى لم يقل ذلك صريحا وانما قاله تنزيلا (قوله
وتوضيحه) أي توضيح هذا الدليل (قوله عند قولهم المذكور) أي الذي هو قولهم
انت بما قلت ولعل المراد بالعندية العرفية فتشمل البعدية التي على الفور المعبر
عنها بالعقبية (قوله لكان هذا الخبر) أي التنزيلي كما علمت (قوله انهم لو خانوا الخ)
فيه ما مر فيما قبله وقوله لكنا مأمورين الخ أي لقوله تعالى فاتبعوه لعلكم تهتدون
ونحو ذلك والضمير في قوله لكنا مأمورين لجميع الامم والكلام على التوزيع
فكل أمة مأمورة باتباع رسولها (قوله لان الله الخ) لعل المراد بالفحشاء ما يشمل
المكروه حتى يتم التعليل والا كان فيه قصور (قوله فتعين الخ) مرتب على محذوف
والتقدير واذا لم يصح ان نؤمر بمحرم أو مكروه بطل ما أدى اليه وهو خيانتهم بفعل
محرم أو مكروه وفي ترتيب التعيين المذكور على ذلك نظر اذ لا يعلم منه انهم
لا يفعلون المباح فلو أخر قوله فتعين الخ عن قوله ولا تدخل افعالهم المباحات الخ لكان
واضحا (قوله ولا تدخل أفعالهم المباحات) قد مر التنبيه عليه (قوله ولانهم
لو كتموا الخ) فيه ما مر (قوله ولا يصح ان نكتم العلم) لعل الصواب ولا يصح ان نؤمر
بكتم العلم (قوله لان كاتمه ملعون) أي كما في الحديث كاتم العلم ملعون وهو محمول
على من كتمه عن مستحقه وقد نصوا على انه لا يجب على العالم ان يعلم الناس
من غير طلب منهم ما لم يكن الواقع أمرا منكرا والا لزمه ذلك ازالة للمنكر فيجب على
من رأى شخصا يخل بهيئة الصلاة مثلا ان يعلمه وان لم يسأله في ذلك (قوله فتعين الخ)

فلانهم لو انتفت عنهم الفطانة لما قدروا ان يقيموا الحجة على الخصم لكنها اى اقامة الحجة على

الخصم دل عليها القرآن في غير موضع واقامة الحجج لا تكون الا من الفطن وأما دليل جواز وقوع الاعراض البشرية بهم أنهم لا يزالون يترقون في المراتب العلية ووقوع الأعراض بهم مثلا زيادة في مراتبهم العلية ولاجل أن يتسلى بهم غيرهم ويعرف العاقل ان الدنيا ليست دار جزاء لاحبابه اذ لو كانت دار جزاء لاحبابه لما أصابهم شئ من تكدراتها صلى الله عليهم وعلى نبيهم الاعظم سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه واهل بيته أجمعين وقد تمت الخمسون عقيدة بأدلتها الشريفة ❊ ولنذكر لك شيأ مما يجب اعتقاده من الامور التي ادلتها سمعية ❊ فاعلم انه يجب الايمان بأن لنبينا صلى الله عليه وسلم حوضا والجهل بكونه بعد الصراط أو قبله لا يضر ترده الخلائق يوم القيامة وهو غير الكوثر الذى هو نهر في الجنة ❊ ومما يجب اعتقاده انه يشفع يوم القيامة في فصل القضاء حين تقف الناس ويتمنون الانصراف ولو الى النار فيشفع في انصرافهم من الموقف وهذه الشفاعة مخصوصة به صلى الله عليه وسلم ❊ ومما يجب اعتقاده ان الوقوع في الكبائر غير الكفر غير

مرتب على محذوف والتقدير واذا ثبت انه لا يصح ان تؤمر بكتم العلم فكل ما أدى اليه وهو كتمانهم تعين الخ (قوله فلانهم لو انتفت) اشارة الى قياس استثنائى وتقريره واضح مما مر (قوله لكن اقامة الحجج الخ) الاظهر ان يقول لكن عدم قدرتهم على ذلك ممنوع لان القرآن دل على اقامتهم الحجج على الخصم (قوله في غير موضع) أى كما في قوله تعالى وجادلهم بالتى هى أحسن الى غير ذلك من الآيات (قوله ووقوع الاعراض البشرية) أى التى لا تؤدى الى نقص في مراتبهم العلية كما تقدم (قوله زيادة) أى سبب زيادة كما لا يخفى (قوله ولاجل أن يتسلى الخ) لعله توهم انه قال قبل لزيادة الخ فعطف عليه قوله ولاجل أن يتسلى الخ (قوله وعلى نبيهم) أى أعظمهم فقوله بعد الاعظم توكيد أو تفسير (قوله من الامور التى أدلتها سمعية) وهى القسم الثالث من الفن لانه يشتمل على الالهيات والنبويات والسمعيات وهى التى لا تثبت الا بالسمع (قوله أن لنبينا صلى الله عليه وسلم حوضا) ظاهره انه حوض واحد وصحح القرطبى ان له صلى الله عليه وسلم حوضين واختاره السنوسى في شرح الكبرى واختلف هل لكل من سائر الانبياء حوض أولا قال بعضهم والذى يتعين أن حوضه صلى الله عليه وسلم ثابت وحوض غيره محتمل فتجزم بالاول ونفوض غيره الى الله تعالى اه (قوله والجهل بكونه بعد الصراط الخ) أى لان الواجب انما هو اعتقاد ثبوته لا انه قبل الصراط أو بعده فلا يضر اخلاء الذهن عن ذلك (قوله ترده الخلائق يوم القيامة) أى ما عدا أهل الظلم والزيغ والبدع وظاهر كلامه ان الامم السابقة ترده أيضا وهو خلاف ظاهر الاحاديث (قوله وهو غير الكوثر الخ) لكن الماء يصب فيه من ذلك الكوثر (قوله ومما يجب اعتقاده الخ) لو قال وانه الخ لكان أولى كما هو ظاهر (قوله انه يشفع يوم القيامة في فصل القضاء) أى في القضاء الفصل أى الفاصل بين الناس وهذه الشفاعة هى المسماة بالشفاعة الكبرى (قوله حين يقف الناس) أى بعد فزعهم الى الانبياء كما في الحديث الصحيح فكل واحد يبدى عذرا ويقول لست لها اذهبوا الى غيرى نفسى نفسى الا سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم فلا يبدى عذرا ولا يقول ذلك بل يقول أنا لها أنا لها ثم يسجد تحت العرش كسجود الصلاة فيقال له ارفع رأسك واشفع تشفع (قوله وهذه الشفاعة مختصة به صلى الله عليه وسلم) وله صلى الله عليه وسلم شفاعات أخر منها شفاعته في دخول جماعة الجنة بغير حساب ومنها شفاعته في عدم دخول جماعة النار بعد استحقاقهم له ومنها شفاعته في خروج جماعة من النار بعد ان استحقوا عدم خروجهم منها ومنها

غير ذلك واختلف هل لغيره صلى الله عليه وسلم شفاعة أولا والحق الاول (قوله لا يوجب الكفر) أى الا ان استحله وكان معلوما من الدين بالضرورة والا كفر باستحلاله ووافقت المعتزلة على أن الوقوع فى الكبائر المذكورة لا يوجب الكفر لكنهم قالوا انه يوجب الخروج عن الايمان فاثبتوا الواسطة بين المؤمن والكافر (قوله ويجب التوبة الخ) هى لغة الرجوع من تاب اذا رجع وشرعا عبارة عن الاقلاع من الذنب والندم والعزم على أن لا يعود الى مثل الذنب الذى وقع فيه والندم أعظم هذه الامور الثلاثة ولذلك ورد الندم توبة ويشترط لصحتها شروط أحدها أن لا يبلغ الغرغرة أى حالة النزع وهذا الشرط عام فى حق الكافر والمؤمن العاصى وقيل خاص بالكافر وثانيها أن لا تطلع الشمس من مغربها لانه يقفل باب التوبة حينئذ ويسمع له دوى ولذلك قال القانى الحق ان من يوم طلوع الشمس من مغربها الى يوم القيامة لا تقبل توبة أحد كما فى حديث ابن عمر اه وظاهره انه لا فرق بين من كان موجودا مميزا اذ ذاك ومن لا لكن الذى صححه العلامة الاجهورى فى حاشية الرسالة وهو مقتضى ما نقله عن ابن عباس فى شرح المختصر أن عدم قبولها خاص بمن شاهد الطلوع وهو مميز وأما من لم شاهده بأن ولد بعده ومن شاهده ولم يكن مميزا حينئذ فتقبل التوبة منهما وثالثها الاستحلال ان تعلق الذنب بآدمى اما برد مظلمته اليه أو ابرائه منها وتحلله فى الغيبة اذا بلغته والا فلا لئلا يؤذيه مرتين وحينئذ فيكفى الاستغفار له ولو بلغته بعد ذلك كما قاله بعضهم لانها بلغته ممحوة ومقتضى هذا الشرط انه لا تصح توبة الزانى الا اذا استحل زوج المزنى بها وهو ما جرى عليه بعضهم لكن الذى اعتمد كلامهم عليه انه يتوب فيما بينه وبين الله تعالى وتصح توبته حينئذ ولا يشترط استحلاله بل لا يجوز لما يترتب عليه من الفساد والفتنة واشترط ابن حزم العمل الصالح والحق الذى عليه الأئمة عدم اشتراطه (قوله حالا) فهى واجبة على الفور وبتأخيرها يأثم اثما غير الذى اقترفه بل نقل السنوسى فى شرح الجزائرية انه يتضاعف الذنب بتأخير كل لحظة وحكمة وجوب المبادرة بالتوبة قطع طماعية الشيطان فى استدراجه النفس حتى يوقعها فى الهلكة (قوله من الذنب) وان لم يكن معينا ولو سهل تعيينه وتصح التوبة من بعض الذنوب ولو مع الاصرار على البعض الآخر كما هو مذهب أهل السنة خلافا للمعتزلة (قوله ولو صغيرة) اى سواء كان الذنب كبيرة أو صغيرة وضابط الاولى كل ذنب يصح وصفه بالعظم على الاطلاق ولذلك امارات منها ايجاب الحد والايعاد عليها بالعذاب ووصف فاعلها بالفسق نصا ولعنه وكل ما خرج عن ضابط الكبيرة فهو صغيرة وعلم من ذلك أن الذنوب قسمان كبائر

لا يوجب الكفر ويجب التوبة حالا من الذنب ولو صغيرة

صغائر وذهبت الخوارج الى انها كلها كبائر والمرجئة الى انها كلها صغائر (قوله على المعتمد فيها) أى الصغيرة وقال بعضهم تجب التوبة حالا من الكبيرة دون الصغيرة لتكفيرها بالوضوء ونحوه (قوله ولا تنتقض التوبة بعوده الخ) أى ولو فى المجلس كما هو ظاهر كلامهم وزعمت المعتزلة انها تنتقض بذلك معللين بأنه لا يتحقق الندم الا باستدامته فى جميع الازمنة وليس ذلك شرطا عندنا بل الشرط الندم وان عاد لكن الذنب بعد التوبة أقبح منه قبلها فقد قيل زلة بعد التوبة أقبح من سبعين زلة قبلها (قوله جديدة) أى غير التوبة السابقة (قوله أن يجتنب الكبر) أى الا اذا كان على أهل الظلم والتجبر والفسق من حيث خروجهم عن قانون الشرع ولو لم يكن من آفات الكبر الا انه يفوت معرفة آياته تعالى التى هى أصل الامر كله كما قال تعالى سأصرف عن آياتى الذين يتكبرون فى الارض بغير الحق وانه يورث المقت منه تعالى كما قال انه لا يحب المستكبرين لكان كافيا فهو من أعظم الذنوب القلبية حتى قال بعضهم كل ذنب من ذنوب القلب ربما يكون معه الفتح الا الكبر الا الكبر أعاذنا الله منه فعليك بتطهير قلبك منه والزم التواضع فقد كان من تواضعه صلى الله عليه وسلم أن يحمل بضاعته من السوق الى أهله ويصافح الغنى والفقير ويبدأ من لقيه بالسلام الى غير ذلك (قوله والحسد) هو أول ذنب عصى الله به فى السماء والارض حسد ابليس آدم فلم يسجد له وحسد قابيل هابيل فقتله (قوله والغيبة) ضابطها كل ما أفهمت به غيرك نقص انسان ولو متصفا به وان كان بحضوره سواء أفهمته بلفظ أو كناية أو اشارة وكما هى محرمة فى المسلم كذلك فى الذمى على المعتمد ولفظ الاخ فى الآية ليس للتقييد بل للغالب واستثنى من الغيبة ست مسائل الأولى أن تكون على وجه التظلم كأن تقول فلان ظلمنى الثانية أن تكون على وجه الاستعانة كأن تقول فلان فعل كذا فأعنى عليه الثالثة أن تكون على وجه الاستفتاء كأن تقول فلان فعل كذا فهل يجوز له ذلك الرابعة أن تكون على وجه التحذير كأن تقول فلان فعل كذا فلا تصحبه الخامسة أن تكون على وجه التعريف كأن تقول فلان الاعمش السادسة أن تكون فى فاسق متجاهر بشرط أن تغتابه بما فسق به وان تقصد زجره بذلك اذا بلغته (قوله حجابا) جمع حاجب وهو المانع من الوصول (قوله والحسد تمنى زوال نعمة الغير) بخلاف الغبطة فانها تمنى مثل نعمة الغير وليست محرمة (قوله وهى السعى) أى بالقول أو الفعل وقوله على وجه الافساد أى على وجه يترتب عليه الافساد أو على وجه هو الافساد وخرج بذلك ما اذا لم يكن على هذا الوجه كأن تقول لشخص فلان يريد أن يقتلك قاصدا بذلك أن يهرب منه أو يستغيث أو نحو ذلك فليس نميمة (قوله

على المعتمد فيها ولا تنتقض التوبة بعوده الى الذنب بل تجب لهذا الذنب توبة جديدة ويجب على الشخص أن يجتنب الكبر والحسد والغيبة لقوله عليه الصلاة والسلام ان لأبواب السماء حجابا يردون اعمال اهل الكبر والحسد والغيبة أى يمنعونها من الصعود فلا تقبل والحسد تمنى زوال نعمة الغير سواء كان تمنى أن تأتى له أى للحاسد أولا والكبر بطر الحق وغمص الخلق ومعنى بطر الحق رده على قائله ومعنى غمص الخلق الاستهزاء بهم ويجب أيضا أن يترك النميمة وهى السعى بين الناس على وجه الافساد لانه ورد

لايدخل الجنة) أي مع السابقين أو محمول على المستحل وقوله قتات أي نمام من قت الحديث نمه وكلمة والمبالغة ليست شرطا بل المدار على أصل الفعل (قوله ومحل ماتقدم الخ) أي ثم نافى قوله و يجب على الشخص أن يجتنب الخ (قوله على الفجور) هو كما في القاموس الانبعاث في المعاصي والمراد فعل المعصية وان لم يكن معه انبعاث فيما يظهر (قوله جاز تمني الخ) ظاهره ولو تمنى أن يأتي له (قوله ان بعض من ارتكب الكبائر يعذب) أي تحقيقا للوعيد بناء على أنه على الجزم كما يقوله الاشاعرة واما على انه محمول على المشيئة كما يقوله الماتريدية فلا يجب ذلك وأل للجنس فلا يشترط الجمع والتقييد بالكبائر يقتضي انه لا يجب ذلك في مرتكب الصغائر وهو كذلك كما هو مقتضى كلام السنوسي في شرح الكبرى (قوله ولو واحدا) اي من كل نوع كما في شرح الكبرى فأكلة الربا لا بد من تعذيب بعضهم ولو واحدا والزناة كذلك وهكذا (قوله خاتمة) هي لغة ما ختم به الشيء واصطلاحا اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة كبقية أسماء التراجم (قوله الايمان الخ) ذكر معنى الايمان لغة وشرعا وأما الاسلام فهو لغة مطلق الانقياد وشرعا الانقياد للاحكام الشرعية وقبول العمل وعلم من هذا تغاير الاسلام والايمان مفهوما وماصدقا أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان ماصدق الاول تصديقات والثاني امتثالات وانقيادات فقولهم انهما متحدان ليس المراد أنهما متحدان مفهوما أو ماصدقا بل المراد أنهما متحدان محلا فكل من كان محلا لاحدهما كان محلا للآخر هذا ان لوحظ في كل التقييد بالمنجي والا فليس بينهما اتحاد في ذلك أيضا لانفراد الايمان فيمن صدق بقلبه فقط والاسلام فيمن انقاد فقط وان اجتمعا فيمن صدق بقلبه وانقاد بظاهره فتأمل (قوله مطلق التصديق) أي سواء كان بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم أو بغيره (قوله ومنه) أي من الايمان بهذا المعنى ومنه أيضا اسمه تعالى المؤمن بمعناه المصدق لرسله بالمعجزة (قوله بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم) أي مما علم من الدين بالضرورة لا مطلقا (قوله واختلف في معنى التصديق الخ) أي على قولين فليس المراد منه ظاهره وهو النسبة الى الصدق اتفاقا (قوله فقال بعضهم الخ) لم يذكر له مقابلا لكنه استغنى عنه بقوله فالتحقيق الخ (قوله ويرد على هذا التفسير الخ) محصل الايراد انه يلزم على هذا التفسير ان التعريف غير مانع لشموله معرفة الكافر مع انه ليس بمؤمن وقوله وهذا التفسير أيضا الخ محصله انه يلزم عليه أن التعريف غير جامع لعدم شموله لجزم المقلد مع انه مؤمن عند الجمهور وأجيب عن الاول بأنهم لم يبالوا بذلك لانه لا يتوهم عاقل انه يجتمع ايمان مع كفر وعن الثاني بأن التعريف انما هو

لايدخل الجنة قتات بفتح القاف وتشديد التاء المثناة من فوق بعدها ألف وآخره تاء مثناة من فوق أيضا ومحل ماتقدم من حرمة الحسد ان لم تكن النعمة حاملة للمحسود على الفجور والا جاز تمني زوال النعمة عنه ومما يجب اعتقاده ان بعض من ارتكب الكبائر يعذب ولو واحدا

(خاتمة) الايمان لغة مطلق التصديق ومنه قوله تعالى حكاية عن أولاد يعقوب وما أنت بمؤمن لنا وشرعا التصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم واختلف في معنى التصديق بذلك فقال بعضهم هو المعرفة فكل من عرف ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فهو مؤمن ويرد على هذا التفسير ان الكافر عارف وليس بمؤمن وهذا التفسير أيضا لا يناسب قول الجمهور ان المقلد مؤمن مع انه ليس بعارف فالتحقيق تفسير التصديق بأنه حديث النفس التابع للجزم سواء كان الجزم عن دليل ويسمى معرفة أو عن تقليد فيخرج الكافر لانه لم يكن عنده حديث النفس الا ان معنى حديث النفس

للإيمان الكامل ﴿تنبيه﴾ نقل عن ابن القيم أن الإيمان من حيث الزيادة
والنقص ثلاثة أقسام إيمان يزيد ولا ينقص وهو إيمان الأنبياء وإيمان لا يزيد ولا
ينقص وهو إيمان الملائكة وإيمان يزيد وينقص وهو إيمان المؤمنين وبقي قسم
رابع وهو إيمان ينقص ولا يزيد وجعله بعضهم عقليا فقط ومثل له بعضهم بإيمان
الفساق (قوله أن تقول) أي النفس فهو حديث نفسي لا لفظي كما هو ظاهر
(قوله معرفة نسبه) أي وجوب معرفة الخ فهو على تقدير مضاف والا فلا معنى
للإيمان بنفس المعرفة كما لا يخفى وقد نظم بعضهم من يجب معرفته من أجداده صلى
الله عليه وسلم من جهة أبيه ومن جهة أمه فقال

عشرون جدا من جدود المصطفى * يجب علينا حفظهم بلا خفا
خذهم على الترتيب عبد المطلب * هاشم عبد مناف افهم تصب
قصي مع كلاب ثم مره * كعب لؤي غالب ذو مره
فهر يليه مالك والنضر * كنانة خزيمة مشتهر
مدركة الياس منهم مع مضر * نزار مع معد جا في الخبر
وصف اسم عدنان بافصح * لكي يتم النسب الصحيح
من جهة الآبا وأيضا نسبه * من جهة الام تجب معرفته
أم النبي صاحب المفاخر * آمنة بنت لوهب الطاهر
ابن لعبد مناف عالي القدر * ابن لزهره مع كلاب فادر
فأم طه مع أبيه تجتمع * في جده كلاب يا هذا استمع

وعلم من ذلك أن المراد معرفة نسبه الى عدنان فقط اما ما بعده فلا يجب بلا خلاف
بل كرهه الامام مالك كما مر (قوله من جهة أبيه ومن جهة أمه) ﴿فائدة﴾
استدل بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم لم أزل أنقل من أصلاب الطاهرين الى
أرحام الطاهرات على أن جميع آبائه صلى الله عليه وسلم وجميع أمهاته الى آدم
وحواء ليس فيهم كافر لانه لا يوصف بالطهارة الا المؤمن وما أحسن قول بعضهم

واجزم بإيمان لهم من آدم * الى أبيه الاقرب الاكرم
والامهات مثلهم دليل ذا * نص الكتاب والحديث فخذا
كقوله في الساجدين قد ورد * فهم روايات عليه السند
فلم يزل من ساجد منتقلا * لساجد هاد فهم نعم الملا

(قوله فأما نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه فهو الخ) قد رمز الشيخ زروق
لذلك في بيتين بأوائل كلماتهما فقال

علمت شفيعا هال عقل قرانه * كتاب مبين كسب لي غرائبه

ان تقول رضيت بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ونفس الكافر لا تقول ذلك ودخل الملك فانه عنده حديث نفس تابع للعزة وان لم يكن جزءه من دليل وعلى تعيين الايمان به أيضا معرفة نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه ومن جهة أمه فأما نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه فهو سيدنا

فقدا

فدا لعشر نفسي كرام خلاصة ۞ ويدري الفهم منه نبيل مجد عواقبه

فأشار بأول الكلمة الأولى الى سيدنا عبد الله و بأول الثانية الى شيبة الحمد الذي هو سيدنا عبد المطلب و بأول الثالثة الى هاشم و بأول الرابعة الى عبد مناف و بأول الخامسة الى قصي و بأول السادسة الى كلاب و بأول السابعة الى مرة و بأول الثامنة الى كعب بأول التاسعة الى لؤي و بأول العاشرة الى غالب و بأول الحادية عشرة الى فهر و بأول الثانية عشرة الى مالك و بأول الثالثة عشرة الى النضر و بأول الرابعة عشرة الى كنانة و بأول الخامسة عشرة الى خزيمة و بأول السادسة عشرة الى مدركة و بأول السابعة عشرة الى الياس و بأول الثامنة عشرة الى مضر و بأول التاسعة عشرة الى نزار و بأول العشرين الى معد و بأول الحادية والعشرين الى عدنان (قوله عبد الله) كان عمر رضي الله عنه كما في تذكرة الصلاح الصفدي

لقد حكم البادون في كل بلدة ۞ بأن لنا فضلا على سادة الارض

وان أبي ذو المجد والسودد الذي ۞ يشار به ما بين نشز الى خفض

(قوله عبد المطلب) اسمه عامر كما قاله ابن قتيبة وقيل شيبة الحمد وانما اشتهر بعبد المطلب لان أباه هاشما قال لاخيه المطلب وهو بمكة حين حضرته الوفاة أدرك عبدك بيثرب وقيل لان عمه المطلب جاء به الى مكة رديفه وهو بهيئة بذة وكان يسأل عنه فيقول هو عبدي حياء أن يقول ابن أخي فلما أحسن من حاله أظهر أنه ابن أخيه وكان يقال له الفياض لجوده وكان من حكماء قريش وكان يأمر أولاده بترك الظلم والبغي و يحثهم على مكارم الاخلاق و ينهاهم عن الامور الدنيئة (قوله هاشم) اسمه عمرو وقيل عمر وكان يكنى بأبي البطحاء وكان مع عبد شمس في بطن وكانت أصبع رجل هاشم ملصقة بجبهة عبد شمس ولم يمكن نزعها الا بسيلان دم فكانوا يقولون سيكون بينهما دم فكان بين وليهما وقد وقعت العداوة بين أمية بن عبد شمس و بين هاشم دعا أمية هاشما للمفاخرة فأبى أنفة من مفاخرته لعلو قدره ثم قال أفاخرك على خمسين ناقة سود الحدق تنحر بمكة والجلاء عنها عشر سنين فرضي بذلك وجعلا بينهما الكاهن الخزاعي وكان بعسفان فخرج كل منهما في نفر فنزلوا على الكاهن فقال قبل ان يخبره خبرهم والقمر الباهر والكوكب الزاهر والغمام الماطر وما بالجو من طائر وما اهتدى بعلم مسافر من منجد وغائر لقد سبق هاشم أمية الى المفاخر فنصر هاشما على أمية فعاد هاشم الى مكة ونحر الابل واطعم الناس وخرج امية الى الشام فأقام بها عشر سنين فكانت أول عداوة وقعت بينهما وتوارث ذلك بنوهما (قوله عبد مناف) اسمه المغيرة وانما اشتهر بذلك لان أمه

ابن عبد الله بن عبد المطلب
ابن هاشم بن عبد مناف

كانت جعلته سادن الصنم يقال له مناة بالتاء المثناة من فوق فقيل له عبد مناة فنظر ابوه فرآه يوافق عبد مناة ابن كنانة فحوله الى عبد مناف بالفاء بدل التاء وكان يقال له قمر البطحاء ووجد مكتوبا انا المغيرة بن قصي اوصي بتقوى الله جل وعلا وصلة الرحم (قوله قصي) بضم ففتح اسمه زيد وقيل يزيد وانما اشتهر بذلك لانه قصي أي بعد عن عشيرته الى بلاد قضاعة حين احتملته امه اليهم لانها كانت منهم (قوله كلاب) بكسر الكاف وتخفيف اللام اسمه حكيم بفتح فكسر ويقال له الحكم بزيادة أل وقيل اسمه المغيرة وقيل المهذب وصدر به في الفتح وانما اشتهر بذلك لانه كان مولعا بالصيد بالكلاب وقيل لمكالبته الاعداء في الحروب (قوله مرة) بضم الميم وفتح الراء مشددا منقول من الوصف المأخوذ من المرارة (قوله كعب) بفتح فسكون وكان يجمع قومه يوم الجمعة ويعظهم ويذكرهم بمبعث النبي صلى الله عليه وسلم ويعلمهم بانه من أولاده ويأمرهم باتباعه فيقول سيأتي بحرمكم نبأ عظيم ويخرج منه نبي كريم وينشد أبياتا آخرها

على غفلة يأتي النبي محمد * يخبر أخبارا صدوقا خبيرها

(قوله لؤي) تصغير لأى كفلس وهو البطء ضد العجلة وقال ابن الانباري تصغير لأى كعصا واختار السهيلي الاول (قوله بالهمز وتركه) لكن الاكثر الاول (قوله غالب) بالغين المعجمة وكسر اللام منقول من اسم الفاعل من كلام والده له قليل ما في يديك أغنى لك من كثير ما أخلق وجهك وان صار اليك (قوله فهر) بكسر فسكون وهو في الاصل اسم للحجر الطويل وسمي به لطوله وكان يسمى قريشا لانه كان يقرش أي يفتش عن خلة المحتاج فيسدها بماله وكان بنوه كذلك والاصح أنه جماع قريش والاكثرون على أنه النضر كما ذكره العراقي في سيرته حيث قال

أما قريش فالاصح فهر * جماعها والاكثرون النضر

وبقي ثلاثة أقوال ذكرها الحلبي في سيرته أولها أنه الياس ثانيها أنه مضر ثالثها أنه قصي لكن هذا قول رافضي لاقتضائه ان أبا بكر وعمر ليسا من قريش فتكون امامتهما باطلة وهو خلاف اجماع المسلمين (قوله مالك) سمي بذلك لانه ملك العرب وكان يكنى بأبي حارث (قوله النضر) اسمه قيس وانما لقب بذلك لنضارته وحسنه (قوله كنانة) بكسر الكاف ونونين بينهما ألف وبعدها هاء وانما قيل له ذلك لانه لم يزل في كن بين قومه وقيل لانه كان يستر على قومه ويحفظ أسرارهم وكان يقول قد آن خروج نبي من مكة يدعى أحمد يدعو الى الله والبر والاحسان ومكارم الاخلاق فاتبعوه تزدادوا شرفا الى شرفكم وعزا الى عزكم ولا تتعدوا ما جاء به فانه الحق وكان شيخا حسنا عظيم القدر تحج العرب اليه لعلمه وفضله وكان يأنف ان

ابن قصي بن كلاب ابن مرة
ابن كعب لؤي بالهمز وتركه
ابن غالب بن فهر بن مالك
ابن النضر بن كنانة

يأكل وحده فاذا لم يجد أحدا نصب صخرة بين يديه ويأكل لقمة ويرمي لها لقمة قاله ابن دحية (قوله خزيمة) تصغير خزمة بفتحات وهي المرة من الخزم أي اصلاح الشئ وسمي بذلك تفاؤلا بأن يكون مصلحا للامور (قوله مدركة) بضم فسكون فكسر ففتح اسمه عمرو على الصحيح وانما قيل له ذلك لانه ادرك كل عز وفخار كان في آبائه وكان فيه نور النبي صلى الله عليه وسلم ظاهرا (قوله الياس) بقطع الهمز أخذا من قولهم شجاع أليس أي لا يدري أين يؤتى في الحروب وبوصلها أخذ من اليأس لانه لم يأت لابيه الا عند يأسه من الولد لكبر سنه واسمه حبيب وكنيته أبو عمرو وكان كبيرا عند العرب حتى كانت تدعوه بسيد عشيرته وكانت لا تقضي أمرا الا بحضرته ويذكر انه كان يسمع في صلبه تلبية النبي صلى الله عليه وسلم المعروفة في الحج (قوله مضر) بضم ففتح اسمه عمرو وكنيته أبو الياس وانما قيل له ذلك لانه كان يحب شرب اللبن الماضر أي الحامض وقيل لانه كان يمضر القلوب أي يميلها لحسنه وجماله وهو أول من حدا الابل ومما حفظ عنه من يزرع شرا يحصد ندامة وخير الخير أعجله فاحملوا أنفسكم على مكروهها واصرفوها عن هواها فليس بين الصلاح والفساد الا صبر فواق (قوله نزار) اسمه خلدان وانما قيل له ذلك لانه لما نظر أبوه الى نور النبي صلى الله عليه وسلم بين عينيه فرح فرحا شديدا ونحر وأطعم وقال ان هذا كله نزر أي قليل لحق هذا المولود وقال أبو الفرج الاصبهاني لانه كان فريد عصره وقيل لنحافته (قوله معد) كنيته أبو قضاعة وقيل أبو نزار وانما قيل له ذلك لانه كان معدا للحروب والغارات وقال ابن هشام مأخوذ من المعد وهو القوة ولما سلط الله بختنصر على العرب أمر الله أرمياء ان يحمله على البراق كي لا تصيبه النقمة وقال فاني سأخرج من صلبه نبيا كريما أختم به الرسل ففعل أرمياء ذلك واحتمله معه الى أرض الشام فنشأ في بني اسرائيل ثم عاد بعد ان سكنت الفتنة بموت بختنصر (قوله عدنان) من العدن وهو الاقامة وسمي بذلك تفاؤلا بانه يقيم ويسلم من أعين الجن والانس التي يموت بها غالب من في القبور وكان في زمن موسى عليه السلام على الصحيح (قوله والاجماع منعقد على هذا النسب) قال ابن دحية أجمع العلماء على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما انتسب الى عدنان ولم يتجاوزه (قوله وليس فيما بعده الى آدم الخ) أي لما وقع فيه من الاقوال المختلفة المتباينة وقد ذكر العراقي أصحها في ألفية السيرة وحاصله ان عدنان بن أد بضم الهمزة وتشديد الدال ابن أدد بضم الهمزة وفتح الدال الاولى ابن مقوم بضم الميم وفتح الواو المشددة ابن ناحور بحاء مهملة ابن تيرح بمثناة فوقية فتحتية فراء مفتوحة فحاء مهملة وزان جعفر ويقال تارح بألف بدل

ابن خزيمة بن مدركة بن
الياس بن مضر بن نزار بن
معد بن عدنان والاجماع
منعقد على هذا النسب الى
عدنان وليس فيما بعده الى
آدم طريق صحيح

التحتية ابن يعرب بفتح الياء وسكون العين المهملة وضم الراء و بالباء الموحدة ابن يشجب بفتح الياء وسكون الشين المعجمة وضم الجيم و بالباء الموحدة ابن نابت بنون فألف فباء موحدة مكسورة فمثناة فوقية ابن اسمعيل باللام أو بالنون ابن ابراهيم الخليل بن تارح بمثناة فوقية فألف فراء مفتوحة فحاء مهملة كما في الفتح وفي خط بعضهم اشباههما ابن ناحور وهذا غيرنا ... ابن شاروخ بشين معجمة فألف فراء مضمومة فواو ساكنة فخاء معجمة كذا ضبطه بعض الحفاظ وضبطه النووى بالمهملتين بدل المعجمتين وقال بعضهم ساروغ بالغين المعجمة آخره مع السين المهملة أوله ابن أرغو بفتح الهمزة وسكون الراء وضم الغين المعجمة أو العين المهملة ابن فالخ بفاء فألف فلام مفتوحة فخاء معجمة كما قاله النووى ابن عيبر بفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتية وفتح الباء الموحدة و يقال له عابر بألف بدل التحتية قال بعضهم هو سيدنا هود وقيل انه فالخ قال السهيلى عن الطبرانى ورأيت ان بين فالخ وعيبر أبا اسمه قينان بفتح القاف وسكون التحتية و بنونين بينهما ألف و بلفظ بعضهم قينون بنونين بينهما واو ابن شالخ بشين معجمة فألف فلام مفتوحة فخاء معجمة كما قاله النووى ابن أرفخشذ بفتح الهمزة وسكون الراء وفتح الفاء وسكون الخاء المعجمة وفتح الشين المعجمة أيضا وبذال معجمة آخره كما قاله النووى و يقال انفخشذ والفخشذ بالنون أو اللام بدل الراء زاد صاحب الغرر الفشخذ باللام مع تقديم الشين على الخاء ابن سام بسين مهملة فألف فميم مخففة وهو ليس بنبي خلافا لابى الليث السمرقندى ومن وافقه ابن نوح واسمه عبد الغفار كما قاله جماعة ابن لامك بفتح الميم وتكسر و يقال له لمك بفتح اللام وسكون الميم و يقال بالخاء المعجمة بدل الكاف ابن متوشلخ بميم ومثناة فوقية مشددة مضمومة و بواو ساكنة وشين معجمة مفتوحة وتكسر ولام ساكنة وقد تفتح أو تكسر فخاء معجمة ابن خنوخ بخاءين معجمتين بينهما نون فواو بوزن ثمود وقال ابن اسحق انه ادريس فيما يزعمون ابن يردبة بفتح التحتية وسكون الراء وبدال مهملة ابن مهلاييل بميم مفتوحة فهاء ساكنة فلام فألف فياء فلام ابن قينن بقاف مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فنونين وزن جعفر ابن يانش بتحتية فألف فنون مفتوحة وقيل مكسورة فشين معجمة و يقال أنوش بهمزة مفتوحة ونون مضمومة بعدها واو وشين معجمة ابن شيث بشين معجمة مكسورة فمثناة تحتية فمثلثة و يقال فيه شيات ابن آدم عليه السلام اهـ بزيادة الضبط ونحوه من شرح الاجهورى عليها (قوله فيما ينقل) أى حال كونه مندرجا فيما ينقل اندراج العام فى الخاص (قوله واما نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أمه) مقابل لقوله فيما تقدم اما نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة ابيه

فيما ينقل * واما نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أمه

(فائدة)

(فائدة) لسيدتنا آمنة ثلاثة اخوة وأختان فأخواله صلى الله عليه وسلم وخالاته خمسة وقد نظمها الشيخ بقوله

خال النبي أسود عمير * عبد يغوث ليس فيهم ضير
فريعة فاختة خالات * والكل قبل بعثة قد ماتوا

(قوله فهي) الاولى فهو [illegible] ولا يقال انه راعى الخبر لانا نقول لا يخفى ان الخبر مجموع قوله آمنة بنت وهب وهو ليس مؤنثا الا أن يقال انه راعى صدره (قوله ابن عبد مناف) جعل بعضهم عبد مناف هذا احد أبي سيدتنا آمنة وهو وهم والصواب انه أبوه كما تفيده عبارة الشيخ كعبارة الشامي في سيرته ونصها وأم رسول الله صلى الله عليه وسلم بنت وهب بن عبد مناف اه (قوله زهرة) بضم الزاي وسكون الهاء كما ضبطه الزرقاني في شرح المواهب وهو اسم رجل على الصواب وأخطأ من جعله اسم امرأة كما قاله الاجهوري في شرح ألفية السيرة (قوله وعبد مناف هذا) أي الذي في نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة امه وقوله غير عبد مناف جده صلى الله عليه وسلم أي من جهة أبيه (قوله ويجب ان يعلم انه صلى الله عليه وسلم الخ) وكذا سائر ما يتعلق به صلى الله عليه وسلم كما تقدم (قوله أبيض مشرب بحمرة) فليس لونه صلى الله عليه وسلم بياضا صرفا ولا حمرة صرفة بل البياض المخلوط بالحمرة الذي هو أشرف الالوان بالنسبة لهذه الدار وأما بالنسبة لتلك الدار فأشرفها البياض المشرب بصفرة كما يكون عليه أهل الجنة في الجنة كما قال جمهور المفسرين في قوله تعالى كأنهن بيض مكنون شبههن ببيض النعام المكنون في عشه ولونه حينئذ بياض به صفرة حسنة ولم يكن صلى الله عليه وسلم في الدنيا كهو في الآخرة لئلا يفوته احد الاحسنين فجمع الله له بين الاشرفين زيادة في تعظيمه صلى الله عليه وسلم (قوله على ما قاله بعضهم) لعله أتى بذلك لكونه لم يرتض افساد كر (قوله وهذا) أي قوله ان يعلم الخ أو المذكور من أول الخاتمة (قوله وصلى الله الخ) انما عبر بالماضي اشارة الى ان الصلاة المطلوبة محققة ولابد وقد أفرد الصلاة عن السلام وهو مكروه وعلى ما فيه (قوله كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون) يحتمل ان يكون الذكر هنا المراد منه القلبي وهو الاستحضار ويحتمل ان يكون المراد منه اللساني والمراد بالغفلة على الاول النسيان وعلى الثاني السكوت كذا يؤخذ من الفاسي لكن المتبادر الاول وهل الضميران عائدان الى النبي صلى الله عليه وسلم أو الى الله والاول عائد الى النبي صلى الله عليه وسلم والثاني الى الله أو بالعكس احتمالات والاولى منها الاخير لانه أبلغ في كثرة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اذ الذاكرون الله تعالى أكثرهم غافلون عنه

فهي آمنة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة وعبد مناف هذا غير عبد مناف جده صلى الله عليه وسلم ابن كلاب أحد أجداده صلى الله عليه وسلم فتجتمع هي صلى الله عليه وسلم أمه في كلاب ويجب ان يعلم انه صلى الله عليه وسلم أبيض مشرب بحمرة صلى على ما قاله بعضهم * وهذا آخر ما يسر الله به من فضله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وعلى أهل بيته كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون

او الغافلون عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من الذاكرين له وفي بعض النسخ كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون بكاف الخطاب في الاول وضمير الغيبة في الثاني وفي رواية كالاولى وفي رواية بعكس الثانية وفي رواية بكاف الخطاب فيهما فتحصل ان الروايات أربع الأولى بضمير الغيبة فيهما الثانية بكاف الخطاب في الاول وضمير الغيبة في الثاني ... بكاف الخطاب فيهما وهل يحصل للمصلي بهذه الصيغة ثواب صلوات بقدر هذا العدد أو يحصل له ثواب صلاة واحدة لكنه أعظم من ثواب الصلاة المجردة عن ذلك قولان والمحققون على الثاني (قوله والحمد لله رب العالمين) أتى بذلك اقتداء بأهل الجنة فان ذلك آخر دعائهم كما قال تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين قيل ان العالمين ليس جمعا للعالم لان الجمع لا يكون أخص من مفرده كما هنا اذ العالمون خاص بالعقلاء والعالم اسم لجميع ما سوى الله تعالى والتحقيق أنه جمع له لان العالم وان كان يطلق على جميع ماسوى الله تعالى يطلق على كل جنس وعلى كل صنف فجمعه على عالمين باعتبار الاطلاق الثاني نعم هو جمع لم يستوف الشروط لان العالم ليس بعلم ولا صفة ولا يجمع بالواو والياء والنون الا ما كان علما أو صفة على أنه جرى في الكشاف على أنه جمع استوفى الشروط لان العالم في حكم الصفة لانه علامة على وجود الله تعالى والله اعلم * وهذا آخر ما يسره الله تعالى على الرسالة التي لمقاصد هذا الفن جامعة ولمقاصديها نافعة المسماة بكفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام وكن يا أخي للعيوب ساترا والله اسأل ان يكون للذنوب غافرا وانا وان كنت لست من أهل هذا الشان قصدت التشبه بهم

لأفوز بصحبتهم في الجنان بالفضل والانعام والاحسان من المولى الكريم الرحمن بجاه سيد ولد عدنان صلى الله عليه في كل وقت وزمان وليس لي في هذه الحاشية من غير الجمع الا القليل فتح علينا وعلى كل من اشتغل بها الملك الجليل وكان الفراغ من جمعها يوم تسع وعشرين من رمضان المبارك من شهور سنة ألف ومائتين وثلاث وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام والتحية

آمين

والحمد لله رب العالمين

تم بحمد الله وعونه طبع هذه الحاشية السنيه التي هي بتحقيق فن الكلام
كفيلة وفيه موشاة هوامشها بأصلها كفاية العوام لمؤلفها ذي المقام
العالي شيخ المشايخ العلامة محمد الفضالي وقد انتدب لطبعها
تسهيلا للطالب الفاضل [illegible] احمد الحلبي والمكرم
الحاج أبو طالب بالمطبعة الوهبية البهيه احدى
المطابع المصريه ولاح بدر التمام اوائل ربيع
الثاني الذي هو من شهور عام ١٢٩٣
ثلاث وتسعين ومائتين بعد الالف من
هجرة من خص بالسبع المثاني صلى
الله عليه وعلى آله وأصحابه
ومن نصره وآواه
وعكف
على بابه
آمين